المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الجزائرية الايطالية في ضوء الحرب الروسية الاوكرانية 2022- 2025

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة: مبروكة لطرش

إشراف الأستاذة الدكتورة: ابتسام أوعشرين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د/سامي كعبش	المدرسة العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د/ ابتسام أوعشرين	المدرسة العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د/ فاتح خننو	المدرسة العليا للعلوم السياسية	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية 2026/2025

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أثر متغير الغاز الطبيعي في إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية–الإيطالية في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025، في سياق التحولات العميقة التي شهدها النظام الطاقوي الدولي نتيجة تداعيات الأزمة الأوكرانية، والتي أعادت تشكيل أولويات الأمن الطاقوي الأوروبي ودفعت الدول الأوروبية إلى إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالطاقة، خاصة في ظل تراجع الاعتماد على الغاز الروسي والبحث عن بدائل استراتيجية أكثر أمنا واستقرارا. وفي هذا السياق، برزت الجزائر باعتبارها فاعلا طاقويا مهما في منطقة المتوسط وشريكا استراتيجيا قادرا على الإسهام في تلبية جزء من الاحتياجات الطاقوية الأوروبية، لاسيما بالنسبة لإيطاليا التي تعد من أكثر الدول الأوروبية ارتباطا بالغاز الطبيعي واعتمادا عليه ضمن منظومتها الطاقوية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي لعبه الغاز الطبيعي في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات الجزائرية–الإيطالية، من خلال الكشف عن التحولات التي شهدها التعاون الطاقوي بين البلدين في ظل الأزمة الروسية–الأوكرانية، وبيان مدى مساهمة هذا المورد الاستراتيجي في نقل هذه العلاقة من إطار التعاون الاقتصادي التقليدي إلى مستوى شراكة استراتيجية ذات أبعاد جيوسياسية أوسع. كما تسعى الدراسة إلى استشراف مستقبل هذه العلاقة في ظل التحولات الراهنة التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي، والتوجهات الأوروبية نحو تنويع مصادر الإمداد والانتقال الطاقوي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع تطور العلاقات الجزائرية–الإيطالية في المجال الطاقوي وفهم الخلفيات التاريخية التي أسست لهذه الشراكة، إلى جانب منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على العلاقات الجزائرية–الإيطالية باعتبارها نموذجا تحليليا يعكس التحولات التي شهدتها العلاقات الطاقوية الأوروبية في ظل الأزمة الأوكرانية، بالإضافة إلى المنهج المختلط الذي يجمع بين التحليل الكمي والكيفي، مع توظيف تقنية تحليل المضمون لتحليل الوثائق الرسمية، والتقارير الدولية، والاتفاقيات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

الغاز الطبيعي، العلاقات الجزائرية–الإيطالية، الأمن الطاقوي الأوروبي، الحرب الروسية–الأوكرانية، الجيوسياسة الطاقوية، الشراكة الاستراتيجية.

Abstract:

This study examines the impact of the natural gas variable on the reshaping of Algerian–Italian relations in the context of the Russian–Ukrainian war during the period from 2022 to 2025, within the framework of the profound transformations experienced by the international energy system as a result of the Ukrainian crisis. These developments redefined the priorities of European energy security and prompted European countries to reconsider their energy policies, particularly in light of the decline in dependence on Russian gas and the search for more secure and stable strategic alternatives. In this context, Algeria emerged as a significant energy actor in the Mediterranean region and a strategic partner capable of contributing to meeting part of Europe's energy needs, particularly for Italy, which is considered one of the European countries most dependent on natural gas within its energy structure.

This study aims to analyze the role played by natural gas in reshaping the nature of Algerian–Italian relations by examining the transformations that characterized energy cooperation between the two countries in the context of the Russian–Ukrainian crisis, and by assessing the extent to which this strategic resource contributed to shifting this relationship from the framework of traditional economic cooperation to a broader strategic partnership with geopolitical dimensions. The study also seeks to explore the future of this relationship in light of the ongoing transformations in the global energy sector, as well as European trends toward supply diversification and energy transition.

To achieve the objectives of the study, the historical approach was adopted to trace the development of Algerian–Italian relations in the energy field and to understand the historical foundations upon which this partnership was built, alongside the case study approach, through focusing on Algerian–Italian relations as an analytical model reflecting the transformations experienced by European energy relations in the context of the Ukrainian crisis.

The study concludes that natural gas is no longer merely an economic resource within the bilateral relations between Algeria and Italy, but has evolved into a strategic variable influencing the restructuring of the relationship between the two countries. The transformations imposed by the Russian–Ukrainian war contributed to strengthening rapprochement between the two states and repositioning Algeria as a significant energy partner within both Italian and broader European strategies. However, the sustainability of this transformation remains contingent upon several determinants, including Algeria's production capacities, European energy transition policies, the intensity of international competition in the energy market, and geopolitical changes that may shape the future of this partnership.

Keywords:

Natural Gas, Algerian–Italian Relations, European Energy Security, Russian–Ukrainian War, Energy Geopolitics, Strategic Partnership.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة على هذه المذكرة الدكتورة **ابتسام أوعشرين**، على ما قدمته من توجيهات علمية قيمة، وملاحظات بناءة، ونصائح منهجية ساهمت في إثراء هذا العمل وتحسينه، وعلى سعة صدرها وصبرها ومتابعتها المستمرة طوال مراحل إنجاز البحث.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على تفضلهم بقراءة هذه المذكرة وتقييمها وإثرائها بملاحظاتهم العلمية القيمة.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الذين كان لهم الفضل في تكويننا العلمي والمعرفي طوال سنوات الدراسة، وإلى كل من ساهم في تزويدنا بالمراجع والوثائق والمعلومات التي ساعدت على إنجاز هذه الدراسة.

كما أتوجه بخالص الامتنان إلى عائلتي الكريمة على دعمها المتواصل وتشجيعها الدائم، وتحملها لمشقة هذه المرحلة الدراسية، وإلى كل الأصدقاء الذين قدموا لي المساندة المعنوية خلال فترة إعداد هذا البحث.

وفي الأخير، أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، راجية من الله تعالى أن يجعله عملا نافعا، وأن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والنجاح

والله ولي التوفيق.

إهداء

إلى والدي العزيز، الحاضر في قلبي ودعائي، وإلى والدتي الغالية، سندي الدائم ونبض الأمان في حياتي، حفظها الله وأدام عليها الصحة والعافية.

إلى عائلتي الكريمة، التي كانت مصدر دعم وتشجيع طوال مسيرتي الدراسية.

إلى نفسي، التي صبرت وتعبت، وقاومت لحظات القلق والضعف، وواصلت الطريق رغم الصعوبات والضغوط، إلى تلك النسخة مني التي لم تستسلم، وآمنت أن لكل جهد ثمرة، وأن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار.

إلى كل صديق وزميل شاركني لحظات التعب والاجتهاد، وساندني بالكلمة الطيبة والدعاء الصادق.

إلى كل من آمن بقدرتي على النجاح، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في وصولي إلى هذه المرحلة.

أهدي هذا العمل المتواضع، ثمرة سنوات من الاجتهاد والمثابرة، راجيةً أن يكون خطوة في طريق العلم والنجاح وخدمة المعرفة.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتحليلي لمتغير الغاز الطبيعي في العلاقات الدولية

المبحث الأول: الغاز الطبيعي في معادلة أمن الطاقة الأوروبي

المطلب الأول: مفهوم أمن الطاقة ومكانة الغاز الطبيعي في الاستراتيجية الأوروبية

المطلب الثاني: أزمة الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي وانعكاساتها على سياسات التنويع

المبحث الثاني: الجزائر كفاعل طاقوي في السوق الأوروبية

المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية والاقتصادية للجزائر في سوق الغاز الأوروبي

المطلب الثاني: حدود الدور الجزائري في ظل التحولات الطاقوية الأوروبية والدولية

الفصل الثاني: تطور العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز الطبيعي

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز قبل الحرب الروسية–الأوكرانية

المطلب الأول: نشأة التعاون الطاقوي بين الجزائر وإيطاليا وأهمية أنبوب ترانسميد

المطلب الثاني: مكانة الجزائر في الاستراتيجية الطاقوية الإيطالية وحدود الشراكة قبل 2022

المبحث الثاني: تحولات العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز بعد 2022

المطلب الأول: تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على السياسة الطاقوية الإيطالية

المطلب الثاني: صعود الجزائر كشريك طاقوي استراتيجي لإيطاليا وتعزيز التقارب الثنائي

الفصل الثالث: آفاق متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الجزائرية–الإيطالية(2025–2022)

المبحث الأول: نموذج Difference-in-Differences في الاعتماد الإيطالي على الغاز الجزائري

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمؤشر «Difference-in-Differences» في تحليل التحولات الطاقوية

المطلب الثاني: تطبيق المؤشر على الحالة الجزائرية–الإيطالية

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية–الإيطالية في ظل التحولات الطاقوية

المطلب الأول: تعزيز النفوذ الجزائري واستقرار النفوذ الحالي

المطلب الثاني: تراجع النفوذ في ظل التحولات الجيو طاقوية

الخاتمة

مقدمة

شهدت العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة تحولا نوعيا في طبيعة أدوات القوة ومحددات النفوذ بين الدول، حيث لم تعد القوة العسكرية وحدها المعيار الأساسي في قياس مكانة الدول داخل النظام الدولي، بل برزت الموارد الاستراتيجية، وعلى رأسها الطاقة، كأحد أهم عناصر التأثير في موازين القوى العالمية. فقد أصبحت الطاقة، وخاصة الغاز الطبيعي، عاملا مركزيا في صياغة السياسات الخارجية للدول وفي تحديد اتجاهات تحالفاتها الاقتصادية والاستراتيجية، وذلك نتيجة الترابط المتزايد بين الأمن الطاقوي والاستقرار الاقتصادي والاستقلالية السياسية. وفي هذا السياق، لم يعد الغاز الطبيعي مجرد مورد اقتصادي، بل تحول تدريجيا إلى أداة جيوسياسية تستخدمها الدول لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، ولحماية مصالحها الاستراتيجية في بيئة دولية تتسم بالتنافس المتزايد على الموارد والأسواق.

وقد شكلت الحرب الروسية–الأوكرانية سنة 2022 نقطة تحول مفصلية في إدراك الدول الأوروبية لطبيعة علاقتها بالطاقة، حيث كشفت هذه الحرب بوضوح حدود النموذج الطاقوي الأوروبي القائم على الاعتماد المرتفع على الغاز الروسي، وهو النموذج الذي كان ينظر إليه سابقا باعتباره خيارا اقتصاديا عقلانيا يحقق الاستقرار في الإمدادات ويخفض تكاليف الطاقة. غير أن تطورات الحرب أظهرت أن هذا الاعتماد يمكن أن يتحول في لحظة معينة إلى مصدر تهديد استراتيجي، الأمر الذي دفع الدول الأوروبية إلى إعادة تقييم سياساتها الطاقوية ضمن رؤية جديدة تقوم على تقليل التبعية وتعزيز تنويع مصادر الإمدادات. ومن ثم، لم تعد قضية الطاقة بالنسبة لأوروبا مسألة اقتصادية بحتة، بل أصبحت قضية مرتبطة مباشرة بالأمن القومي وبالقدرة على الحفاظ على هامش الاستقلالية الاستراتيجية في مواجهة التحولات الدولية المتسارعة.

وفي هذا الإطار، تبنت عدة دول أوروبية، وعلى رأسها إيطاليا، مقاربة أكثر ديناميكية وبراغماتية لإعادة توجيه شراكاتها الطاقوية بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة التي فرضتها الأوضاع الدولية. فقد سعت إيطاليا إلى تقليص اعتمادها على الغاز الروسي من خلال تعزيز علاقاتها مع شركاء طاقويين جدد أو إعادة تفعيل شراكات قائمة، خاصة مع دول جنوب المتوسط. وهنا برزت الجزائر باعتبارها أحد أهم الفاعلين الطاقويين الإقليميين القادرين على المساهمة في دعم الأمن الطاقوي الأوروبي، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي القريب من السوق الأوروبية، وامتلاكها احتياطات معتبرة من الغاز الطبيعي، إضافة إلى توفّر شبكة من خطوط الأنابيب التي تربطها مباشرة بإيطاليا، وعلى رأسها أنبوب الغاز العابر للمتوسط (TransMed)، وهو ما منحها موقعا متقدما ضمن استراتيجية التنويع الأوروبية بعد سنة 2022.

غير أن هذا التحول في العلاقات الطاقوية بين الجزائر وإيطاليا لا يمكن تفسيره فقط من زاوية اقتصادية تقنية مرتبطة بالعرض والطلب، بل يتطلب قراءة أعمق تأخذ بعين الاعتبار تفاعل المصالح الاستراتيجية للطرفين في سياق التحولات التي يشهدها النظام الدولي. فمن جهة، تسعى إيطاليا إلى إعادة تموقعها داخل الاتحاد الأوروبي بوصفها مركزا طاقويا إقليميا (Energy Hub) قادرا على لعب دور الوسيط في نقل الطاقة نحو أوروبا، بما يعزّز مكانتها الجيوسياسية داخل الفضاء الأوروبي والمتوسطي. ومن جهة أخرى، تعمل الجزائر على توظيف مواردها الطاقوية كأداة للدبلوماسية الاقتصادية والسياسية، بهدف تعزيز حضورها داخل معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي، وتوسيع هامش حركتها في علاقاتها الدولية، خاصة في ظل تزايد أهمية منطقة المتوسط كمجال تنافس طاقوي واستراتيجي.

وعلى المستوى الأوروبي الأوسع، تعكس سياسات التنويع الطاقوي التي تبناها الاتحاد الأوروبي بعد سنة 2022 محاولة لإعادة توزيع مصادر الاعتماد بدل التخلص منه بشكل كامل، وهو ما يدّل على أن التحول الطاقوي الأوروبي لا يعني الاستغناء الفوري عن الغاز الطبيعي، بل إعادة تنظيم علاقات التزود به ضمن إطار أكثر توازنا وتعددا للموردين. وفي هذا السياق، أصبحت العلاقات الجزائرية–الإيطالية جزءا من ديناميكية أوسع لإعادة تشكيل خريطة الطاقة في منطقة المتوسط، حيث يبرز الغاز الطبيعي كمتغير أساسي في تحديد طبيعة التعاون الثنائي بين البلدين وفي تفسير التحولات التي عرفتها هذه العلاقة خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2025.

ومن ثم، تكتسب دراسة متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الجزائرية–الإيطالية أهمية خاصة، لأنها تسمح بفهم كيفية تفاعل التحولات الجيوسياسية الدولية مع سياسات الطاقة الوطنية، كما تبرز الدور الذي لعبه الغاز الطبيعي في إعادة صياغة أولويات التعاون بين البلدين خلال هذه المرحلة. كما تساعد هذه الدراسة على تحليل موقع الجزائر ضمن الاستراتيجية الطاقوية الإيطالية والأوروبية عموما، وعلى استشراف حدود هذا الدور في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الطاقوي العالمي، خاصة مع تصاعد أهمية الطاقات المتجددة وتزايد المنافسة داخل أسواق الغاز الدولية.

❖ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تتعلق بأحد أهم القضايا المرتبطة بالأمن الطاقوي وأمن الطاقة في العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية العميقة التي شهدها النظام الدولي عقب اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، والتي أفرزت واقعًا دوليًا جديدًا اتسم بإعادة تشكيل خريطة

التحالفات الطاقوية، وإعادة ترتيب أولويات الدول المستهلكة للطاقة، لا سيما الدول الأوروبية التي وجدت نفسها أمام تحديات حقيقية مرتبطة بضمان أمن إمداداتها الطاقوية بعد تراجع الاعتماد على الغاز الروسي.

ففي ظل هذه التحولات، برز الغاز الطبيعي باعتباره أحد أهم الموارد الطاقوية التي لم تعد تقتصر أهميتها على بعدها الاقتصادي فحسب، بل تجاوزت ذلك لتصبح أداة جيوسياسية مؤثرة في توجيه العلاقات الدولية وصياغة السياسات الخارجية للدول، باعتبار أن التحكم في مصادر الطاقة ومسارات نقلها أصبح من المحددات الأساسية لموازين القوة والنفوذ في النظام الدولي.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الجيوطاقوية التي تحتلها الجزائر باعتبارها أحد أبرز الفاعلين الطاقويين في الحوض المتوسطي، لما تمتلكه من احتياطات معتبرة من الغاز الطبيعي، إلى جانب موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلها شريكا مهما في معادلة أمن الطاقة الأوروبي، خاصة بالنسبة لإيطاليا التي تعدّ من أكثر الدول الأوروبية ارتباطا بالغاز الطبيعي في منظومتها الطاقوية.

وتتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة كذلك في مساهمتها في إثراء الأدبيات الأكاديمية المرتبطة بمجال الأمن الطاقوي والجيوسياسية الطاقوية، من خلال تحليل التحولات التي مست العلاقات الجزائرية–الإيطالية في سياق الحرب الروسية_ الأوكرانية، ومحاولة فهم طبيعة الشراكة الطاقوية بين البلدين، ومدى إمكانية تطورها من مجرد تعاون ظرفي فرضته الأوضاع الدولية إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

ترجع دوافع اختيار هذا الموضوع إلى جملة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

➢ الأسباب الموضوعية:

تنبع الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع من كونه يعالج قضية راهنة ترتبط بالتحولات الجيوسياسية الكبرى التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، خاصة في أعقاب الحرب الروسية–الأوكرانية التي أعادت تشكيل خريطة الطاقة العالمية وفرضت واقعا جديدا على الدول الأوروبية في مجال الأمن الطاقوي. فقد أدى تراجع الإمدادات الروسية إلى بروز الغاز الطبيعي كمتغير استراتيجي مؤثر في إعادة

صياغة العلاقات الدولية، الأمر الذي يمنح الموضوع أهمية علمية وأكاديمية باعتباره يتناول حدثا دوليا حديثًا لا تزال تداعياته مستمرة ومفتوحة على تطورات مستقبلية متعددة.

- **الأسباب الذاتية:**

يرجع اختيار هذا الموضوع كذلك إلى اهتمام الباحثة الشخصي بالشأن الإيطالي، وما تمثله إيطاليا من أهمية خاصة ضمن الفضاء الأوروبي والمتوسطي، سواء من حيث موقعها الجيوسياسي أو دورها المتنامي في قضايا الطاقة والعلاقات الدولية. كما يعكس هذا الاختيار رغبة الباحثة في التعمق في دراسة العلاقات الجزائرية–الإيطالية، وفهم طبيعة التحولات التي مست هذه العلاقة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، بما ينسجم مع الاهتمامات العلمية المرتبطة بمجال العلاقات الدولية والدراسات الجيوسياسية

- **إشكالية الدراسة:**

شهد النظام الدولي خلال السنوات الأخيرة تحولات متسارعة فرضتها التغيرات الجيوسياسية الكبرى، وكان من أبرزها الحرب الروسية–الأوكرانية التي أحدثت اضطرابات عميقة في أسواق الطاقة العالمية، خاصة داخل القارة الأوروبية التي كانت تعتمد بدرجة معتبرة على الغاز الروسي لتلبية احتياجاتها الطاقوية، وقد أدى هذا الوضع إلى دفع الدول الأوروبية نحو تبني سياسات جديدة قائمة على تنويع مصادر الطاقة وتقليل مستويات التبعية الطاقوية، الأمر الذي أعاد إبراز أهمية بعض الفاعلين الطاقويين التقليديين، وفي مقدمتهم الجزائر، باعتبارها دولة تمتلك قدرات تصديرية معتبرة وبنية تحتية تسمح بتأمين الإمدادات نحو أوروبا، خاصة عبر الشراكة القائمة مع إيطاليا.

وفي ظل هذا السياق، شهدت العلاقات الجزائرية–الإيطالية تطورا ملحوظا من خلال تكثيف التعاون الطاقوي، وتوقيع اتفاقيات جديدة، وتعزيز الاستثمارات المشتركة، بما يطرح تساؤلات حول طبيعة هذا التحول وحدوده المستقبلية.

وعليه، يمكن طرح الإشكالية البحثية التالية:

إلى أي مدى ساهم متغير الغاز الطبيعي في إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية–الإيطالية في ظل التحولات الجيوسياسية التي أفرزتها الحرب الروسية–الأوكرانية؟

❖ **التساؤلات الفرعية:**

من خلال الإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع:

- ما طبيعة وأهمية الغاز الطبيعي في معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي؟
- كيف ساهم قطاع الغاز الطبيعي في تعزيز العلاقات الجزائرية–الإيطالية؟
- هل يمكن أن تتحول هذه الشراكة الطاقوية إلى تعاون استراتيجي متعدد الأبعاد؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- هناك ارتباط وثيق بين تراجع الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي وتصاعد الأهمية الجيوسياسية للجزائر ضمن استراتيجية تنويع مصادر الطاقة الأوروبية.
- ساهمت القدرات الطاقوية والبنية التحتية الجزائرية في تعزيز التقارب الاستراتيجي بين الجزائر وإيطاليا خلال فترة الأزمة.
- تتجاوز الشراكة الطاقوية الجزائرية–الإيطالية بعدها الظرفي المرتبط بالحرب، لتشكل أساسا لشراكة استراتيجية طويلة المدى.

❖ **مجالات الدراسة:**

➢ **المجال المكاني:**

يتحدد المجال المكاني والجغرافي لهذه الدراسة في الفضاء الجزائري–الإيطالي ضمن الإطار الأورو-متوسطي، باعتبار أن موضوع البحث يتمحور حول العلاقات الثنائية بين الجزائر وإيطاليا في مجال الغاز الطبيعي، وما شهدته من تحولات في ظل الأزمة الروسية–الأوكرانية. ويشمل هذا المجال من جهة الجزائر بوصفها دولة منتجة ومصدرة للغاز الطبيعي وفاعلا طاقويا استراتيجيا في منطقة جنوب المتوسط، ومن جهة أخرى إيطاليا باعتبارها دولة أوروبية مستوردة للطاقة وشريكا رئيسيا للجزائر في المجال الطاقوي، فضلا عن كونها من أكثر الدول الأوروبية تأثرا بتداعيات أزمة الطاقة الناتجة عن الحرب الروسية–الأوكرانية.

كما يمتد المجال الجغرافي للدراسة ليشمل الفضاء الأوروبي الأوسع، بالنظر إلى أن العلاقات الجزائرية–الإيطالية لا يمكن فصلها عن السياق العام لأمن الطاقة الأوروبي وسياسات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تنويع مصادر الإمداد وتقليص الاعتماد على الغاز الروسي. كذلك يشمل المجال الجغرافي البنية

التحتية الطاقوية الرابطة بين البلدين، وعلى رأسها أنبوب ترانسميد الذي يمثل حلقة وصل استراتيجية بين شمال إفريقيا وأوروبا، ما يجعل الدراسة تتموضع ضمن حيز جيوسياسي يتجاوز الإطار الثنائي ليشمل المجال المتوسطي والأوروبي الأوسع.

- **المجال الزماني:**

يمتد المجال الزمني للدراسة من سنة 2022، باعتبارها سنة اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية وما نتج عنها من تحولات طاقوية كبرى، إلى غاية سنة 2025.

- **المجال الموضوعي:**

تتناول الدراسة أثر متغير الغاز الطبيعي في إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية–الإيطالية، من خلال تحليل أبعاد التعاون الطاقوي بين البلدين في ظل المتغيرات الجيوسياسية الراهنة.

❖ مناهج الدراسة:

إن المنهج هو الطّريقة التي يعتمدها الباحث للوصول إلى هدفه المنشود، وإن وظيفته في العلوم الاجتماعية هي استكشاف المبادئ التي تنظم الظواهر الاجتماعية والتربوية، والإنسانية بصفة عامة وتؤدي إلى حدوثها حتى يتمكن على ضوئها تفسيرها وضبط نتائجها والتحكم بها.

ويحدد المنهج حسب طبيعة موضوع البحث أو الدراسة وأهدافها التي تم تحديدها سابقا.

- **منهج دراسة حالة:**

تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة باعتباره من المناهج الملائمة لطبيعة هذه الدراسة، نظرًا لكونه يتيح تحليل ظاهرة محددة ضمن سياقها الواقعي والزماني والمكاني بكل ما يحيط بها من عوامل ومتغيرات مؤثرة. وفي هذا الإطار، تم اختيار العلاقات الجزائرية–الإيطالية في المجال الطاقوي كحالة دراسية رئيسية، باعتبارها نموذجا يعكس بوضوح التحولات التي شهدتها العلاقات الطاقوية الأوروبية عقب الأزمة الروسية–الأوكرانية. وقد مكن هذا المنهج من التعمق في دراسة طبيعة التفاعل بين الجزائر وإيطاليا، وتحليل أبعاد التعاون الثنائي في مجال الغاز الطبيعي، وفهم الكيفية التي ساهم بها هذا المورد الاستراتيجي في إعادة تشكيل العلاقة بين البلدين ضمن سياق دولي يتسم بإعادة ترتيب التحالفات الطاقوية والجيوسياسية.

- **المنهج التاريخي:**

تم توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة بهدف تتبع التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الطاقة، وفهم المسار الذي مرت به هذه العلاقة وصولا إلى وضعها الراهن. ويسمح هذا المنهج بتحليل الظواهر السياسية والاستراتيجية من خلال العودة إلى جذورها التاريخية، بما يساعد على تفسير التحولات الحالية في ضوء تطورها السابق. وعليه، تم الاعتماد عليه لرصد نشأة التعاون الطاقوي بين الجزائر وإيطاليا، واستعراض المراحل الأساسية التي مر بها، لاسيما الاتفاقيات الطاقوية الكبرى ومشاريع البنية التحتية المشتركة، مثل أنبوب ترانسميد، بما يساهم في فهم الخلفية التاريخية التي شكلت أساس الشراكة الثنائية الحالية، وتفسير التحولات التي طرأت عليها في ظل الأزمة الروسية–الأوكرانية.

- **المنهج الاحصائي:**

تم الاعتماد على المنهج الإحصائي باعتباره من المناهج الملائمة لتحليل البيانات الكمية المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال جمع وتنظيم وتفسير المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بإنتاج الغاز الطبيعي وصادراته، وحجم المبادلات الطاقوية بين الجزائر وإيطاليا، ومستويات الاعتماد الإيطالي على الغاز الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025. كما تم توظيف هذا المنهج في تحليل المعطيات الرقمية واستخلاص الاتجاهات العامة التي تعكس التحولات التي شهدتها العلاقات الطاقوية بين البلدين في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية، مع الاستعانة ببعض الأساليب الكمية، وعلى رأسها نموذج الفرق في الفرق (Difference-in-Differences)، لقياس أثر الأزمة على مكانة الغاز الجزائري ضمن الاستراتيجية الطاقوية الإيطالية والأوروبية.

- **الدراسات السابقة:**

حظي موضوع الأمن الطاقوي الأوروبي والتحولات الجيوسياسية المرتبطة بالغاز الطبيعي باهتمام واسع في الأدبيات الأكاديمية، حيث تناولته العديد من الدراسات من زوايا تحليلية متعددة، سواء من حيث أمن الإمدادات أو دور الفاعلين الطاقويين أو التحولات التي فرضتها الأزمة الروسية–الأوكرانية، ومن بين أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها ما يلي:

- **دراسة الباحث بلقاسم طاشي (جوان2024) المعنونة بـ:**

Algerian Gas to Strengthen Energy Security of the European Union: Policy, Capacity and Strategy

تناولت هذه الدراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه الجزائر في تعزيز أمن الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي، من خلال تحليل القدرات الإنتاجية والتصديرية الجزائرية، إلى جانب السياسات والاستراتيجيات المعتمدة في قطاع الطاقة. كما ركز الباحث على إبراز الإمكانات التي تجعل من الجزائر فاعلا استراتيجيا قادرا على المساهمة في ضمان إمدادات طاقوية مستقرة وآمنة لأوروبا، خاصة في ظل الأزمات التي يعرفها سوق الطاقة العالمي. وقد أفادت هذه الدراسة في بناء الإطار التحليلي المتعلق بالمكانة الجيوطاقوية للجزائر وأهميتها كبديل استراتيجي في معادلة الطاقة الأوروبية.

- **دراسة الباحث Pier Paolo Raimondi (2022) المعنونة بـ:**

Natural Gas in Italy: Features and Perspectives in Light of Russia's War in Ukraine

ركزت هذه الدراسة على تحليل موقع الغاز الطبيعي ضمن المنظومة الطاقوية الإيطالية، واستشراف مستقبله في ظل تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية، حيث أوضح الباحث أن الغاز الطبيعي لا يزال يحتفظ بمكانة مركزية داخل السياسة الطاقوية الإيطالية رغم التوجه نحو الانتقال الطاقوي. كما أبرزت الدراسة كيف ساهمت الأزمة الأوكرانية في إعادة توجيه الاستراتيجية الطاقوية الإيطالية نحو البحث عن شركاء بديلين أكثر موثوقية، بما يسمح بفهم السياق الذي شهد تقاربا متزايدا بين إيطاليا والجزائر.

- **دراسة بن طراح إبراهيم(2025)**

عنوان الدراسة: السياسات الطاقوية الغازية للجزائر اتجاه إيطاليا في ظل مخرجات الحرب الروسية الأوكرانية

تعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات ارتباطا بموضوع البحث، حيث تناولت أثر الحرب الروسية–الأوكرانية على التحولات التي شهدتها السياسة الطاقوية الجزائرية تجاه إيطاليا، في ظل سعي الدول الأوروبية إلى تنويع مصادر الإمداد وتقليص الاعتماد على الغاز الروسي. كما ركزت على مكانة الجزائر كبديل طاقوي استراتيجي لإيطاليا، مستندة إلى المقومات الجغرافية والبنية التحتية الطاقوية، وعلى رأسها خطوط الأنابيب الرابطة بين الطرفين. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر عززت موقعها كشريك استراتيجي موثوق في مجال الطاقة. وتفيد هذه الدراسة في فهم التحولات الثنائية بين الجزائر وإيطاليا،

غير أن دراستنا تتميز عنها بتركيزها على إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية–الإيطالية من منظور جيوسياسي واستشرافي خلال الفترة 2022–2025.

ورغم أهمية هذه الدراسات في فهم أبعاد الموضوع، إلا أنّ معظمها عنيت بجانب معين في تناولها لإحدى هذه الجوانب المرتبطة بالموضوع، باعتبار أن الغاز الطبيعي مورد طاقوي استراتيجي مهمّ يخضع لمجموعة من الاعتبارات، كما أنها لم تتناول بشكل مباشر أثر متغير الغاز الطبيعي في إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية–الإيطالية من منظور جيوسياسي في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية، وهو ما تسعى هذه الدراسة لمعالجته.

- **المقاربات النظرية للدراسة :**

تعد المقاربات النظرية من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في تفسير الظواهر والعلاقات الدولية، إذ توفر إطارا تحليليا يساعد على فهم أبعاد الموضوع وتفسير المتغيرات المؤثرة فيه بصورة علمية ومنهجية. ونظرا لأن هذه الدراسة تتناول العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز الطبيعي في ظل تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية، فإنها تستوجب توظيف مقاربات نظرية قادرة على الإحاطة بمختلف أبعادها الجيوسياسية والسياسية والاقتصادية .وانطلاقا من ذلك، اعتمدت الدراسة على الاقترابات الاتية :

أولا: الاقتراب الجيوبوليتيكي

يعتمد هذا البحث على الاقتراب الجيوبوليتيكي باعتباره من أهم المقاربات المفسرة للعلاقات الدولية، حيث يركز على تأثير العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي في صياغة سياسات الدول وسلوكها الخارجي. ويعد الغاز الطبيعي أحد أهم الموارد الجيوسياسية التي تؤثر في موازين القوى الإقليمية والدولية، خاصة في ظل التحولات التي فرضتها الحرب الروسية–الأوكرانية.

ومن خلال هذا الاقتراب، تسعى الدراسة إلى تحليل المكانة الجيوسياسية للجزائر باعتبارها موردا رئيسيا للغاز الطبيعي نحو أوروبا، وإبراز أهمية إيطاليا كبوابة استراتيجية لنقل الغاز إلى السوق الأوروبية، مع دراسة أثر الموقع الجغرافي، وشبكات أنابيب الغاز، والتحولات في أمن الطاقة الأوروبي على تطور العلاقات الجزائرية–الإيطالية خلال الفترة.(2025–2022)

ثانيا: الاقتراب السياسي الدولي

تعتمد الدراسة كذلك على الاقتراب السياسي الدولي الذي يهتم بتحليل التفاعلات بين الدول في إطار النظام الدولي، ودراسة تأثير المتغيرات السياسية والاستراتيجية في توجيه السياسة الخارجية وصنع القرار. ويتيح هذا الاقتراب فهم كيفية توظيف الدول للطاقة كأداة لتحقيق المصالح الوطنية وتعزيز النفوذ السياسي.

وفي هذا السياق، يساعد الاقتراب السياسي الدولي على تفسير التحولات التي شهدتها العلاقات الجزائرية–الإيطالية بعد اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، من خلال تحليل سياسات تنويع مصادر الطاقة الأوروبية، والاستراتيجية الإيطالية الرامية إلى تقليص الاعتماد على الغاز الروسي، والدور الذي لعبته الجزائر في إعادة تشكيل خريطة الطاقة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وانعكاسات ذلك على التعاون الثنائي وعلى التوازنات الإقليمية والدولية.

❖ **هيكلة الدراسة:**

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة، ومن أجل الإحاطة بمختلف الأبعاد النظرية والتطبيقية والاستشرافية لموضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية مترابطة.

خصص الفصل الأول لبناء الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث، وفي مقدمتها مفهوم الغاز الطبيعي، وأمن الطاقة، والجيوسياسة الطاقوية، إلى جانب توضيح العلاقة بين الطاقة والعلاقات الدولية، مع عرض المقاربات النظرية المفسرة لموضوع الدراسة، خاصة المقاربة الجيوسياسية ونظرية الاعتماد المتبادل، بما يسمح بتأسيس قاعدة تحليلية لفهم طبيعة التحولات التي شهدتها العلاقات الجزائرية–الإيطالية في المجال الطاقوي.

أما الفصل الثاني، فقد خصص للجانب التحليلي التطبيقي للدراسة، حيث تناول تطور العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز الطبيعي، من خلال تتبع الخلفية التاريخية للتعاون الطاقوي بين البلدين، واستعراض أهم الاتفاقيات والمشاريع المشتركة، مع التركيز على مكانة الجزائر ضمن الاستراتيجية الطاقوية الإيطالية قبل الأزمة الروسية–الأوكرانية، ثم تحليل التحولات التي فرضتها هذه الأزمة على السياسة الطاقوية الأوروبية والإيطالية، وكيف ساهمت في إعادة توجيه إيطاليا نحو الجزائر باعتبارها شريكا طاقويا استراتيجيا، مع تقييم أثر متغير الغاز الطبيعي في إعادة تشكيل طبيعة هذه العلاقة الثنائية.

في حين تناول الفصل الثالث البعد الاستشرافي للدراسة، من خلال تحليل مستقبل الشراكة الطاقوية الجزائرية–الإيطالية في ظل التحولات الجيوطاقوية الراهنة، وذلك عبر دراسة أبرز الفرص والتحديات التي قد تؤثر في استمرارية هذه العلاقة وتطورها، سواء تعلق الأمر بالقدرات الإنتاجية الجزائرية، أو البنية التحتية الطاقوية، أو التحولات الأوروبية نحو الانتقال الطاقوي والطاقات البديلة، وصولا إلى بناء سيناريوهات مستقبلية محتملة لمآلات هذه الشراكة، تتراوح بين سيناريو تعزيز النفوذ الجزائري، أو استقرار مستوى الشراكة الحالي، أو تراجع الدور الجزائري في السوق الطاقوية الإيطالية والأوروبية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والتحليلي لمتغير الغاز الطبيعي في العلاقات الدولية

تمهيد

تعد الطاقة العصب الحيوي للاقتصاد العالمي والمحرك الأساسي للتوازنات الجيوسياسية بين القوى الكبرى، حيث لم يعد يُنظر إليها كمورد تجاري فحسب، بل كأداة نفوذ استراتيجي قادرة على صياغة شكل العلاقات الدولية. وقد أفرزت التحولات الراهنة في النظام الدولي حاجة ملحة لإعادة قراءة مفاهيم الأمن الطاقوي، خاصة في ظل بروز أزمات حادة أدت إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية. وفي هذا السياق، تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في تداعيات عميقة على العالم عامة وأوروبا خاصة، نتيجة لتأثيرها المباشر على الأمن الطاقوي الأوروبي بفعل الارتباطات التاريخية والتبادلات الوثيقة في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، والتي تمر أجزاء حيوية منها عبر الأراضي الأوكرانية؛ إذ إن أي مساس بمنطقة "أوراسيا" يجعل من قضية تأمين الإمدادات أولوية قصوى لصناع القرار الأوروبيين الساعين لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي لقارتهم.

المبحث الأول: الغاز الطبيعي في معادلة أمن الطاقة الأوروبي

تعتبر الطاقة الأحفورية المحرك الأساسي للبنى التحتية للاقتصاد العالمي، وهو ما ينعكس بدوره على التوجهات السياسية للدول. لذا، تحتل الطاقة أهمية بالغة لدى صناع القرار، مما يجعل تأمينها ضمن "السياسات العليا (High Politics) "لكل دولة، نظراً لتأثيرها المباشر على المكانة الدولية للدول، وذلك وفقاً لما ذهب إليه مفكرو الجيوبوليتيك.

المطلب الأول: مفهوم أمن الطاقة ومكانة الغاز الطبيعي في الاستراتيجية الأوروبية

يعدّ أمن الطاقة من المفاهيم التي اكتسبت مكانة متقدمة في الدراسات الدولية المعاصرة، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين توفر الموارد الطاقوية واستقرار الدولة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. فالقضية الطاقوية لم تعد تفهم في بعدها الاقتصادي الضيق فقط، بل أصبحت تدخل ضمن حسابات الأمن القومي، والتوازنات الجيوسياسية، واستمرارية النشاط الإنتاجي والخدماتي داخل الدول. وتبرز أهمية هذا المفهوم بصورة أكبر في الحالة الأوروبية، لأن الاتحاد الأوروبي يعد من أكثر الفضاءات الاقتصادية اعتمادا على الخارج في مجال الطاقة، ولا سيما الغاز الطبيعي، الأمر الذي جعل مسألة تأمين الإمدادات مسألة استراتيجية لا تقل أهمية عن القضايا الدفاعية أو التجارية .

❖ مفهوم أمن الطاقة:

ظهر مفهوم أمن الطاقة بشكل أكثر وضوحا في الأدبيات السياسية والاقتصادية منذ الأزمات النفطية في سبعينيات القرن العشرين، حين أدركت الدول الصناعية أن اضطراب الإمدادات أو ارتفاع الأسعار يمكن أن ينعكس مباشرة على النمو الاقتصادي وعلى الاستقرار الداخلي. ومنذ ذلك الوقت، أخذ المفهوم يتطور تدريجيا؛ فبعد أن كان يركز أساسا على ضمان وفرة الإمدادات، أصبح يشمل أبعادا أخرى مثل استقرار الأسعار، ومرونة الأنظمة الطاقوية، وتنويع المصادر، والقدرة على مواجهة الأزمات المفاجئة[1]. وتؤكد الوكالة الدولية للطاقة أن أمن الطاقة يعني توافر مصادر الطاقة بشكل غير منقطع وبأسعار معقولة، وهو تعريف يعبر عن البعدين الأساسيين للمفهوم: الاستمرارية والكلفة المقبولة .

غير أن الأدبيات الأكاديمية تشير إلى أن هذا التعريف، رغم أهميته، لا يكفي وحده لفهم أمن الطاقة في السياق الدولي الراهن. فالباحثان Aleh Cherp و Jessica Jewellيذهبان إلى أن أمن الطاقة لا ينبغي اختزاله فقط في وفرة الطاقة، بل يجب فهمه باعتباره انخفاضا في هشاشة النظم الطاقوية الحيوية أمام

[1] Nyman J (2018) Rethinking energy, climate and security: a critical analysis of energy Security in the US. J Int Relat Dev 21(1):118–145

المخاطر والتهديدات. وبذلك يصبح السؤال الأساسي ليس فقط: هل الطاقة متوفرة؟ وإنما أيضًا: إلى أي حد يستطيع النظام الطاقوي أن يصمد أمام الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية أو التقنية؟ هذا الطرح يجعل أمن الطاقة مفهوما مركبا يرتبط بالتعرض للمخاطر من جهة، وبقدرة الدولة أو الإقليم على التكيّف والمرونة من جهة أخرى[1].

ومن هنا، فإن مفهوم أمن الطاقة يختلف باختلاف موقع الدولة داخل المنظومة الطاقوية الدولية. فالدول المستوردة تنظر إليه من زاوية ضمان استمرارية التموين وتقليص درجة التبعية للخارج، بينما تربطه الدول المصدرة باستقرار الطلب الخارجي والحفاظ على الأسواق والعائدات. كما أن التحولات التي شهدها النظام الدولي، خاصة مع تزايد الأزمات الجيوسياسية وتسارع الانتقال الطاقوي، جعلت من أمن الطاقة مفهومًا متعدد المستويات: فهو اقتصادي من حيث الكلفة، واستراتيجي من حيث النفوذ، وأمني من حيث حماية البنية التحتية، وبيئي من حيث الاستدامة. ولهذا لا يمكن التعامل معه بوصفه مجرد مفهوم تقني، بل بوصفه أحد مفاتيح فهم السلوك الدولي المعاصر[2] .

عرفته الأمم المتحدة بأنه: "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات بأشكال متعددة وبكميات كافية، وبأسعار مقبولة". وجاء في تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة عام 2007: يتحدد أمن الطاقة على أربعة أبعاد بحيث يعتبر أمن الطاقة بأنه وفرة إمدادات الطاقة اللازمة ليستعملها[3]

وانطلاقا من موضوع هذه الدراسة، يمكن تعريف أمن الطاقة إجرائيا بأنه: "قدرة الدول الأوروبية على تأمين حاجاتها من الغاز الطبيعي بشكل مستمر ومنتظم وبأسعار مقبولة، مع الحد من درجة انكشافها أمام الأزمات الخارجية، وخاصة تلك الناتجة عن الاعتماد المفرط على مورد واحد أو مسار واحد للتزود". ويكتسي هذا التعريف أهمية خاصة في الحالة الأوروبية لأن الغاز الطبيعي يحتل موقعا مهمًا في توليد الكهرباء، والتدفئة، والصناعة، وهو ما يجعل أي اضطراب في تدفقه ينعكس بسرعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

[1] Cherp, Aleh Jewell, Jessica ،The concept of energy security: Beyond the four As Author & abstract

[2] Ibid

[3] بن طراح إبراهيم، خميس محمد، السياسات الطاقوية الغازية للجزائر اتجاه ايطاليا في ظل مخرجات الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة المفكر المجلد 20/ العدد: 02 (2025)، ص 246-263

❖ **أبعاد ومحددات أمن الطاقة:**

يقوم أمن الطاقة على مجموعة من الأبعاد المتداخلة التي لا يمكن الفصل بينها عند تحليل السياسات الطاقوية تتمثل في:

➢ **البعد الاقتصادي:**

يقصد به ضمان توفر الطاقة بأسعار مقبولة تسمح باستمرار النمو الاقتصادي وعدم تعطل الإنتاج الصناعي والخدمات الأساسية. فاختلال أسعار الطاقة أو انقطاعها لا يؤدي فقط إلى ارتفاع التكاليف، بل قد ينعكس كذلك على معدلات التضخم، وعلى القدرة الشرائية، وعلى تنافسية الاقتصاد الوطني. لذلك، فإن أي سياسة ترمي إلى تحقيق أمن الطاقة لا بد أن تراعي عنصر الكلفة إلى جانب عنصر الوفرة .

➢ **البعد السياسي:**

يتمثل في طبيعة العلاقات الدولية والدبلوماسية التي تربط الدول المصدرة بالدول المستوردة. ويتجلى هذا البعد في مدى استقرار التحالفات السياسية وقدرة الدبلوماسية الطاقوية على بناء شراكات طويلة الأمد تضمن تدفق الإمدادات بعيدا عن التوترات الجيوسياسية. هنا، لا تُعامل الطاقة كسلعة تجارية فقط، بل كأداة لتعزيز الثقة المتبادلة والنفوذ الإقليمي، حيث تساهم الاستمرارية في التوريد في تمتين الروابط السياسية وتقليل احتمالات استخدام الطاقة كأداة للضغط أو الابتزاز السياسي في الأزمات الدولية.

➢ **البعد الاستراتيجي:**

ينصرف الى الجوانب المادية واللوجستية التي تضمن وصول الطاقة من المنبع إلى المستهلك. ويشمل ذلك كفاءة وسلامة البنية التحتية، مثل أنابيب الغاز العابرة للقارات (كأنبوب ترانسميد) وحمايتها من الأعطال التقنية أو العمليات التخريبية. كما يتضمن هذا البعد القدرات التكنولوجية في عمليات الاستخراج، وتطوير محطات تسييل الغاز (LNG) التي تمنح مرونة أكبر في التصدير بعيداً عن المسارات الثابتة. إن القوة الاستراتيجية هنا تقاس بمدى توفر بدائل تقنية جاهزة، وقدرة استيعابية عالية لشبكات النقل تضمن الاستجابة السريعة لأي طلب طارئ في سوق الطاقة.

➢ **البعد الأمني:**

يتعلق بحماية البنية التحتية الطاقوية، مثل الأنابيب، ومحطات التسييل، والموانئ، وشبكات التوزيع، من مختلف التهديدات، سواء كانت ناتجة عن نزاعات مسلحة أو أعمال تخريب أو كوارث طبيعية

أو أعطال تقنية. فتوفر المورد في حد ذاته لا يكفي لتحقيق الأمن الطاقوي إذا كانت وسائل نقله أو تخزينه أو توزيعه عرضة للاضطراب. ومن هنا ظهر في الدراسات المتخصصة الاهتمام بمرونة النظم الطاقوية، أي قدرة هذه النظم على امتصاص الصدمات والاستمرار في العمل حتى أثناء الأزمات .

➢ **البعد البيئي:**

يكتسب أهمية متزايدة في تعريف أمن الطاقة المعاصر. فالدول لم تعد تسعى فقط إلى تأمين الإمدادات، بل أصبحت مطالبة أيضا بمراعاة التزاماتها البيئية وتقليص الانبعاثات وتطوير أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. وهذا يعني أن تحقيق أمن الطاقة في المرحلة الراهنة لم يعد يقاس فقط بحجم الموارد المتاحة، بل أيضا بمدى توافق السياسات الطاقوية مع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ومن هنا نفهم لماذا أصبح الانتقال الطاقوي جزءا من النقاش المتعلق بالأمن، لا موضوعا منفصلا عنه[1].

أما محددات أمن الطاقة فتتصل بجملة من العوامل، أهمها: درجة تنوع مصادر التزود، وطبيعة البنية التحتية المتاحة، ومدى الاستقرار السياسي في الدول المنتجة، وحجم الطلب الداخلي، وقدرة السوق على التكيف مع الصدمات، فضلا عن مستوى التخزين والاحتياطيات الاستراتيجية. كما تؤثر العوامل الجيوسياسية بشكل مباشر في هذا المجال، لأن التوترات الدولية، والحروب، والعقوبات، والأزمات الإقليمية قد تعطل الإمدادات أو ترفع الأسعار أو تفرض على الدول إعادة ترتيب أولوياتها الطاقوية. لذلك، فإن أمن الطاقة لا يتحقق بمجرد امتلاك مورد أو عقد استيراد، بل يحتاج إلى رؤية استراتيجية تقوم على التنويع والمرونة والاستباق[2] .

❖ **مكانة الغاز الطبيعي في الاستراتيجية الأوروبية:**

يعدّ الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة الأحفورية التي اعتمد عليها الاتحاد الأوروبي خلال العقود الأخيرة، وذلك بالنظر إلى دوره الكبير في تلبية حاجات الصناعة، وإنتاج الكهرباء، والتدفئة المنزلية. وقد اكتسب هذا المورد مكانة خاصة داخل الاستراتيجية الأوروبية، لأنه لم يكن مجرد مصدر طاقوي عادي، بل تحول إلى عنصر يرتبط مباشرة بالأمن الطاقوي والاستقرار الاقتصادي وحتى بالاعتبارات الجيوسياسية. فكل اضطراب في إمدادات الغاز أو في أسعاره ينعكس بصورة سريعة على اقتصاديات الدول الأوروبية وعلى قدرتها على ضمان حاجات السكان والمؤسسات. وتبرز أهمية الغاز الطبيعي داخل

[1] نبيل بن حمزة، الأمن الطاقوي الجزائري بين التحديات والبدائل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: دراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021، ص ص 79-80.

[2] المرجع نفسه.

أوروبا من خلال موقعه في المزيج الطاقوي الأوروبي، إذ ظل لسنوات يحتل مرتبة متقدمة مقارنة ببعض المصادر الأخرى. ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات، من بينها كونه أقل تلويثا من الفحم والنفط، وسهولة استخدامه في مجالات متعددة، إضافة إلى اعتماده كحل انتقالي في إطار التحول نحو الطاقة النظيفة. لذلك تعتبره المؤسسات الأوروبية على أنه مورد يمكن أن يساعد على الانتقال من الطاقات التقليدية الأكثر تلويثا إلى منظومة طاقوية أكثر استدامة، دون أن يؤدي ذلك إلى اضطرابات حادة في التزويد أو في النشاط الاقتصادي.

كما تبرز مكانة الغاز الطبيعي في كونه وسيلة مهمة لتحقيق التوازن داخل النظام الكهربائي الأوروبي، خاصة مع التوسع المتزايد في استعمال الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. فهذه المصادر، رغم أهميتها، تبقى مرتبطة بعوامل طبيعية تجعل إنتاجها غير ثابت بشكل دائم، وهو ما يفرض وجود مصدر طاقوي مرن قادر على تعويض النقص عند الحاجة. وفي هذا الإطار، ظهر الغاز الطبيعي كمصدر مناسب نسبيا، لأنه يسمح بتشغيل محطات الكهرباء بسرعة أكبر مقارنة ببعض البدائل الأخرى، وهو ما جعل الاعتماد عليه يستمر داخل العديد من الدول الأوروبية.

غير أن أهمية الغاز الطبيعي في الاستراتيجية الأوروبية لا ترتبط فقط بدوره الاقتصادي أو التقني، بل أيضا بصلته الوثيقة بمسألة الأمن الطاقوي. فالاتحاد الأوروبي لا ينتج ما يكفي من الغاز لتغطية حاجاته الداخلية، ولذلك ظل يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد الخارجي. وهذه الوضعية جعلت الغاز الطبيعي يتحول إلى قضية استراتيجية حساسة، لأن أي توتر سياسي أو نزاع دولي أو خلل في سلاسل الإمداد يمكن أن يهدد أمن الطاقة الأوروبي. ومن هنا أصبح تأمين مصادر الغاز وتنويع الموردين وبناء قدرات التخزين من أولويات السياسة الأوروبية في مجال الطاقة. وقد زادت هذه المسألة وضوحا بعد الأزمة الروسية الأوكرانية، التي كشفت حجم هشاشة الاعتماد الأوروبي على الغاز المستورد، خاصة من روسيا. فقد دفعت هذه الأزمة دول الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في تصورها للغاز الطبيعي: فمن جهة، ما زال هذا المورد ضروريا لضمان استمرارية التزويد وتلبية الطلب الداخلي، ومن جهة أخرى أصبح من الضروري تقليص التبعية لمصدر خارجي واحد، والعمل على تنويع الشركاء والبحث عن بدائل أكثر أمنا. ولهذا اتجه الاتحاد الأوروبي إلى توسيع واردات الغاز الطبيعي المسال، وتعزيز الشراكات مع دول أخرى، ورفع قدراته التخزينية، مع تشجيع سياسات تقليص الاستهلاك في الوقت نفسه.

ومن جانب آخر، احتفظ الغاز الطبيعي بمكانة معتبرة في الخطاب الأوروبي المتعلق بالانتقال الطاقوي، باعتباره طاقة انتقالية يمكن الاعتماد عليها مرحلياً. فالاتحاد الأوروبي، وهو يسعى إلى بلوغ

الحياد الكربوني، وجد نفسه أمام معادلة صعبة: فمن غير الممكن الاستغناء الفوري عن الغاز دون تعريض أمنه الطاقوي للخطر، وفي الوقت نفسه لا يمكن الاستمرار في الاعتماد عليه على المدى البعيد إذا كان الهدف هو الوصول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات. لذلك تبنت أوروبا مقاربة وسطية تقوم على الإبقاء على الغاز الطبيعي في المدى القريب والمتوسط، مع العمل تدريجيا على تقليص مكانته لصالح الطاقات المتجددة والهيدروجين ومصادر الطاقة النظيفة الأخرى. وبناء على ذلك، يمكن القول إن الغاز الطبيعي يحتل مكانة مزدوجة داخل الاستراتيجية الأوروبية. فهو من ناحية مورد حيوي لا يزال ضروريا لضمان أمن الطاقة واستقرار الاقتصاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى يمثل تحديا حقيقيا بسبب ما يطرحه من تبعية خارجية وإكراهات بيئية وجيوسياسية. ولهذا فإن السياسة الأوروبية الحالية لا تتجه إلى التخلي الفوري عن الغاز، وإنما إلى إعادة تحديد موقعه داخل المنظومة الطاقوية، بحيث يؤدي دورا انتقاليا مؤقتا ريثما تتوفر الشروط الكاملة لبناء نظام طاقوي أكثر استقلالا واستدامة[1].

المطلب الثاني: أزمة الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي و انعكاساتها على سياسات التنويع

تُشكل معضلة الاعتماد الطاقوي أحد أكبر التحديات البنيوية التي واجهت المشروع الاندماجي الأوروبي، حيث استند الأمن القومي للقارة لعقود على فرضية 'الاعتماد المتبادل' مع المورد الروسي. إلا أن التحولات الجيوسياسية الأخيرة، لاسيما بعد عام 2022، كشفت عن هشاشة هذا النموذج، ممّا دفع صانع القرار الأوروبي إلى إعادة صياغة عقيدته الطاقوية. لم تعد المسألة تتعلق فقط بتأمين كميات الغاز بأسعار تنافسية، بل انتقلت إلى مفهوم 'الاستقلال الاستراتيجي' عبر تنويع مصادر الإمداد وطرق النقل. إن هذا التحول النظري في السياسة الأوروبية يعكس الانتقال من 'المنطق الاقتصادي ' الذي يبحث عن الأرخص، إلى 'المنطق الجيوسياسي' الذي يمنح الأولوية للموردين الأكثر موثوقية والأقرب جغرافياً، وهو ما أدى بالضرورة إلى إعادة تقييم منطقة حوض المتوسط كبديل استراتيجي حتمي لتعويض الفراغ الذي خلفه انحسار الغاز القادم من الشرق.

وتبرز خطورة هذا الاعتماد من خلال الأرقام الرسمية الصادرة عن المفوضية الأوروبية، إذ كانت روسيا تؤمّن حوالي 45% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز سنة 2021، كما بلغت واردات الغاز

[1] European Commission, REPowerEU Plan, COM (2022) 230 final, Brussels, 18.5.2022.

الروسي إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 150 مليار متر مكعب في العام نفسه، سواء عبر الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال[1].

ويتبيّن لنا من خلال ذلك أن الغاز الروسي لم يكن مجرد مصدر خارجي عادي، بل كان يشكّل عنصرا مركزيًا في توازن السوق الطاقوية الأوروبية، ما جعل أي اضطراب في تدفقه ينعكس بسرعة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل أوروبا.

وقد تفجّرت الأزمة بشكل واضح مع الحرب الروسية–الأوكرانية، حين بدأت الإمدادات الروسية تتراجع تدريجيا، سواء بفعل العقوبات الأوروبية أو نتيجة استخدام موسكو للطاقة كورقة ضغط. وهنا ظهرت هشاشة النموذج الأوروبي الذي بني خلال عقود على أولوية الكلفة الاقتصادية والنجاعة التجارية، أكثر ممّا بني على مبدأ التنويع والمرونة الاستراتيجية. فالأزمة لم تكشف فقط عن مشكلة في التموين، بل أظهرت أن أمن الطاقة الأوروبي كان مرتبطا بدرجة كبيرة بمورد واحد، الأمر الذي جعل القارة الأوروبية أكثر عرضة للصدمات الخارجية. وقد انعكس هذا الوضع مباشرة على أسعار الغاز في أوروبا، حيث شهدت الأسواق ارتفاعات غير مسبوقة خلال سنة 2022، ما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي، وارتفاع فواتير الطاقة، وتفاقم الضغوط التضخمية على الأسر والحكومات. وفي هذا السياق، لم تعد أزمة الغاز تفهم بوصفها أزمة قطاعية تخص مجال الطاقة فقط، بل أصبحت أزمة ذات أبعاد اقتصادية واستراتيجية شاملة، نظرا لارتباط الغاز الطبيعي بإنتاج الكهرباء، والتدفئة، والصناعات الثقيلة، وخاصة الصناعات الكيماوية والمعدنية. ومن ثم، كشفت الأزمة أن الاعتماد المفرط على الغاز الروسي حوّل الطاقة من عامل استقرار إلى مصدر تهديد للأمن الاقتصادي الأوروبي.

ومن الناحية التحليلية، يمكن القول إن العلاقة الطاقوية بين أوروبا وروسيا كانت تقوم على نوع من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، فبينما احتاجت روسيا إلى السوق الأوروبية لتصريف صادراتها، كانت أوروبا في المقابل أكثر هشاشة لأن حاجتها إلى الغاز الروسي كانت مرتبطة باستمرار النشاط الاقتصادي والصناعي والحياة اليومية للمواطنين. لذلك، عندما اختل هذا التوازن، بدا واضحا أن الاتحاد الأوروبي مطالب بإعادة تعريف أمنه الطاقوي على أسس جديدة، لا تقوم فقط على تأمين الإمدادات، بل أيضًا على تقليص التبعية لمصدر واحد أو منطقة جغرافية واحدة. وفي مواجهة هذه الأزمة، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق سياسة تنويع واسعة في إطار خطةREPowerEU ، التي هدفت إلى خفض الاعتماد على الوقود

[1] European Commission, "Security of gas supply", available at : https://energy.ec.europa.eu/topics/energy-security/security-gas-supply_en, (Accessed on : April 12, 2026).

الأحفوري الروسي، ولا سيما الغاز الطبيعي. وقد أظهرت النتائج الأولية لهذه السياسة تراجع الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي من 45% من إجمالي الواردات سنة 2021 إلى 19% في سنة 2024، مع توقع انخفاضه إلى 13% في سنة 2025، وتشير المفوضية الأوروبية إلى أن مستوى التبعية انخفض إلى حوالي 12% في 2025.[1] ويكشف هذا التطور أن الاتحاد الأوروبي نجح خلال فترة قصيرة نسبيا في تقليص أحد أهم مصادر هشاشته الطاقوية، وإن لم ينته هذا الاعتماد بشكل كامل بعد.

وترتكز سياسة التنويع الأوروبية على عدة مستويات. أولها تنويع الموردين الخارجيين، حيث أعادت أوروبا توجيه وارداتها نحو شركاء آخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج والجزائر. وتفيد بيانات يوروستات أنه خلال الربع الأخير من سنة 2023، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أول مورد للغاز للاتحاد الأوروبي بنسبة 22% من واردات الغاز extra-EU ، تليها النرويج بنسبة 21%، ثم الجزائر بنسبة 18%، في حين تراجعت حصة روسيا إلى 13% فقط.[2] وتظهر هذه الأرقام أن التحول لم يكن مجرد خطاب سياسي، بل كان إعادة فعلية لرسم خريطة الشركاء الطاقويين لأوروبا.

أما المستوى الثاني فتمثل في التوسع في استيراد الغاز الطبيعي المسال(LNG) ، باعتباره وسيلة عملية لتجاوز القيود التي تفرضها شبكات الأنابيب التقليدية. وقد أدى هذا التوجه إلى تعزيز واردات الغاز المسال من السوق العالمية، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما دفع الدول الأوروبية إلى توسيع قدراتها اللوجستية عبر إنشاء أو استئجار محطات عائمة لإعادة تحويل الغاز المسال. غير أن هذا الخيار، رغم فعاليته في تقليل الاعتماد على روسيا، لم يلغ كل جوانب الهشاشة، لأن أوروبا انتقلت من تبعية المورد بعينه إلى ارتباط أكبر بسوق عالمية شديدة التقلب، تتأثر بالمنافسة الدولية وبالأسعار الفورية.

ويتمثل المستوى الثالث في خفض الطلب على الغاز باعتباره جزءا من سياسة التنويع نفسها، وليس مجرد إجراء ظرفي لمواجهة الأزمة. وفي هذا الصدد، تؤكد المفوضية الأوروبية أن دول الاتحاد خفّضت استهلاك الغاز بنحو 18% بين أوت 2022 وديسمبر 2023، أي بما يعادل تقريبا 101 مليار متر مكعب[3]. كما تشير البيانات الأحدث إلى استمرار هذا المسار، حيث بلغ خفض الطلب حوالي 17% بين أوت 2022

[1] European Commission, "REPowerEU : Phasing out Russian energy imports", available at: https://energy.ec.europa.eu/strategy/repowereu-phase-out-russian-energy-imports_en, (Accessed on: April 14, 2026).

[2] Eurostat, "Evolution of EU gas imports : Norway and United States as main suppliers", available at : https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20240222-2, (Accessed on: May 06, 2026).

[3] Mišík, Matúš. "The EU's energy security in the context of the Russian invasion of Ukraine." Nature Energy 7.6 (2022) : 457-459.

وجانفي 2025[1]. ويعكس هذا التوجه تحولا مهما في الرؤية الأوروبية، إذ لم تعد الحلول مقتصرة على البحث عن موردين جدد، بل شملت أيضا التحكم في الاستهلاك، ورفع الكفاءة الطاقوية، وتوجيه الاستثمارات نحو مصادر بديلة.

إلى جانب ذلك، عزّز الاتحاد الأوروبي سياسة التخزين الاستراتيجي للغاز بوصفها أداة وقائية لتأمين الإمدادات خلال فصل الشتاء. وقد فرضت التشريعات الأوروبية هدفا إلزاميا يقضي بملء مرافق التخزين بنسبة 90% قبل الفاتح من نوفمبر من كل سنة، وتمكّن الاتحاد الأوروبي من بلوغ هذا الهدف سنة 2023 قبل الموعد بحوالي شهرين ونصف[2]. وتعكس هذه الخطوة إدراكا أوروبيا متزايدا بأن أمن الطاقة لا يتحقق فقط عبر تنويع الموردين، بل أيضا من خلال بناء قدرة داخلية على امتصاص الصدمات والتعامل مع فترات الانقطاع أو الاضطراب.

ومن النتائج البارزة لهذه الأزمة أيضًا أنها دفعت أوروبا إلى ربط سياسات التنويع بمسار الانتقال الطاقوي. فبدل الاكتفاء باستبدال الغاز الروسي بغاز من دول أخرى، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى تسريع الاستثمار في الطاقات المتجددة، والهيدروجين، والبيوغاز، ورفع كفاءة الطاقة، بما يسمح بتقليل الاعتماد الخارجي على الوقود الأحفوري عموما. وعليه، أصبح التنويع في المنظور الأوروبي الجديد لا يعني فقط تعدد الموردين، بل يعني أيضا تقليل الحاجة إلى الغاز نفسه على المدى المتوسط والبعيد.

ومع ذلك، فإن نجاح سياسات التنويع لا يعني أن الاتحاد الأوروبي تجاوز الأزمة نهائيا، لأن استمرار الاعتماد الجزئي على الغاز الروسي، وارتفاع أهمية الغاز المسال، وتفاوت قدرات الدول الأوروبية على التكيف، كلها عوامل تدل على أن الهشاشة لم تختفِ بالكامل. غير أن المؤكد هو أن الأزمة الروسية–الأوكرانية شكلت نقطة تحول جوهرية في التفكير الطاقوي الأوروبي، وأرست انتقالا من نموذج قائم على الاعتماد الاقتصادي المكثف إلى نموذج أكثر ارتباطا بمنطق الأمن الاستراتيجي والمرونة الجيوسياسية.

[1] Kuzemko, Caroline, et al. "Russia's war on Ukraine, European energy policy responses & implications for sustainable transformations." Energy Research & Social Science 93 (2022) : 102842.

[2] Aissaoui, Ali. "Algerian Gas : Re-assessing Export Potential in a Changing Strategic Context." Oxford Institute for Energy Studies (2024).

خريطة رقم (01) توضح: شبكة أنابيب نقل الغاز الروسي نحو القارة الأوروبية قبل أزمة 2022

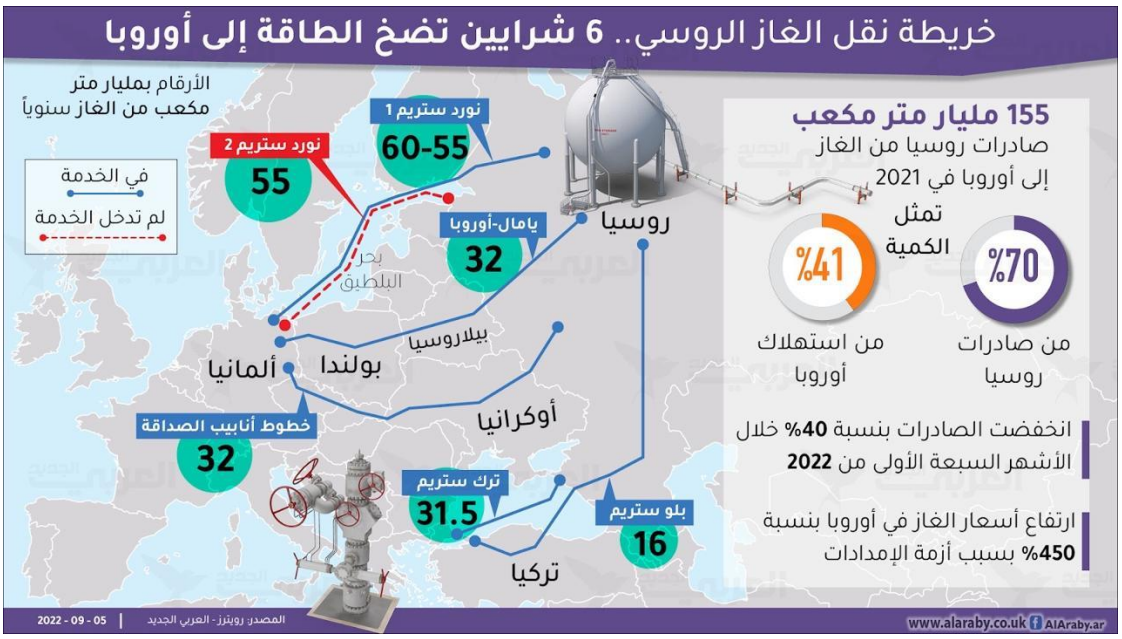

المصدر: International Energy Agency, Medium-Term Gas Report 2023: Including the Gas Market Report, Q4-2023 (Paris: IEA, 2023) , 44.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن أزمة الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي لم تكن مجرد أزمة تموين مؤقتة، بل كانت لحظة كاشفة لحدود السياسة الطاقوية الأوروبية التقليدية، ودافعا رئيسيا نحو إعادة تشكيل سياسات التنويع. فقد أدت هذه الأزمة إلى مراجعة شاملة لأولويات الاتحاد الأوروبي، بحيث أصبح أمن الطاقة مرتبطا ارتباطا وثيقا بتعدد الشركاء، وتقوية البنية التحتية، وخفض الطلب، وتسريع الانتقال نحو بدائل أكثر استدامة. ومن ثم، فإن سياسات التنويع الأوروبية بعد 2022 تمثل استجابة استراتيجية عميقة لأزمة كشفت أن التبعية الطاقوية قد تتحول في أي لحظة إلى أداة تهديد للأمن والسيادة الاقتصادية.

المبحث الثاني: الجزائر كفاعل طاقوي في السوق الأوروبية

المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية والاقتصادية للجزائر في سوق الغاز الأوروبي

تحتل الجزائر موقعا مميزا في سوق الغاز الأوروبي بفضل توافر مجموعة من المقومات الجيوسياسية والاقتصادية التي تجعلها شريكا مهما في معادلة أمن الطاقة في أوروبا، خاصة بعد التحولات التي فرضتها الحرب الروسية–الأوكرانية. فمع تراجع حصة الغاز الروسي في السوق الأوروبية، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى إعادة ترتيب أولوياته الطاقوية على أساس تقليل المخاطر الجيوسياسية وتنويع الموردين، وفي هذا السياق برزت الجزائر بوصفها أحد أكثر البدائل منطقية وواقعية. ولا يعود ذلك فقط إلى امتلاكها احتياطات غازية معتبرة، بل أيضا إلى قربها الجغرافي من أوروبا، وارتباطها المباشر بها عبر الأنابيب، وامتلاكها بنية تحتية مزدوجة تسمح بالتصدير عبر الأنابيب وعبر الغاز الطبيعي المسال، فضلا عن مكانتها السياسية كشريك متوسطي يحظى بأهمية خاصة في المقاربة الأوروبية الجديدة لأمن الإمدادات. وتؤكّد المفوضية الأوروبية أن الجزائر تعد ثالث أكبر مورّد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، كما أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مستورد للغاز الجزائري، بما يعكس طبيعة الترابط الاستراتيجي بين الطرفين[1].

أول هذه المقومات يتمثل في الموقع الجيوسياسي الاستراتيجي للجزائر فالجزائر تقع في قلب الضفة الجنوبية للمتوسط، في مواجهة مباشرة للسوق الأوروبية، وهو ما يمنحها أفضلية مهمة مقارنة بموردين بعيدين يعتمدون أساسا على النقل البحري طويل المسافة أو على سلاسل لوجستية أكثر تعقيدا. هذا القرب الجغرافي لا يخفف فقط تكاليف النقل نسبيا، بل يختصر أيضا زمن الإمداد ويمنح أوروبا إمكانية التعامل مع مورد قريب يمكن إدماجه بسهولة أكبر ضمن سياسات الطوارئ والتنويع. كما أن الموقع الجزائري يضعها في نقطة تقاطع بين العمق الإفريقي والمجال الأوروبي، بما يعزز قيمتها ليس فقط كمصدر للغاز، بل أيضا كفضاء محتمل للربط الطاقوي الإقليمي، خاصة في النقاشات المتعلقة بمشاريع العبور مثل مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء. ومن هذا المنظور، فإن الجغرافيا الجزائرية لا تعد عنصرا ثابتًا فقط، بل موردا استراتيجيا قابلا للتوظيف في إعادة تشكيل الخريطة الطاقوية المتوسطية.

ويبرز إلى جانب الموقع البعد الجيوسياسي المرتبط بالاستقرار النسبي للجزائر كشريك إمدادي. فبعد 2022 أصبحت أوروبا تبحث عن موردين لا يوفرون الكمية فقط، بل يخففون أيضا من أخطار التسييس المفرط للطاقة. وفي هذا الإطار، استفادت الجزائر من تزايد الإدراك الأوروبي لأهمية الشركاء المتوسطيين

[1] Tagliapietra, Simone. "The Euro-Mediterranean Energy Partnership : Challenges and Opportunities." Energy Strategy Reviews 26 (2023) : 100371.

القادرين على توفير إمدادات قريبة ومنتظمة. وتشير وثائق الاتحاد الأوروبي إلى أن الغاز الجزائري أصبح جزءا مهما من أمن الإمدادات الأوروبية، ما يعكس إدراج الجزائر ضمن الرؤية الأوروبية للأمن الطاقوي، لا بوصفها موردا تجاريا فقط، بل باعتبارها شريكا ذا قيمة استراتيجية. هذا المعطى يمنح الجزائر وزنا تفاوضيا أكبر، لأن أهميتها لم تعد تقاس فقط بقدرتها على التصدير، بل أيضا بقدرتها على تقليل المخاطر السياسية المرتبطة بالاعتماد على موردين أكثر توترا أو بعدا.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن قاعدة الاحتياطات والإنتاج تمثل أحد أهم أسس الحضور الجزائري في سوق الغاز الأوروبي. فبحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تمتلك الجزائر نحو 159 تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة، كما تعد أكبر منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا وفق تقديرات 2024. وتوضح البيانات نفسها أن الجزائر صدّرت في سنة 2023 نحو 1.9 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، كان معظمها موجها إلى أوروبا، بما في ذلك 672 مليار قدم مكعب تقريبا من الغاز الطبيعي المسال. وهذه الأرقام تعني أن الجزائر لا تملك فقط مخزونا مهما من الغاز، بل تملك أيضا قدرة تصديرية فعلية ومستقرة نسبيا، وهو عامل أساسي في تقييم أي شريك طاقوي من منظور أوروبي. فالسوق الأوروبية لا تبحث عن مورد رمزي أو ظرفي، بل عن مصدر قادر على الحفاظ على تدفقات منتظمة ضمن عقود وبنى تحتية قائمة[1].

وتزداد أهمية هذا العامل عندما نأخذ بعين الاعتبار أن الجزائر تجمع بين وفرة المورد وبين خبرة تاريخية في التصدير نحو أوروبا. فهي ليست فاعلا جديدا دخل السوق بسبب الأزمة فقط، بل شريك طاقوي قديم للاتحاد الأوروبي، وهو ما يمنحها ميزة الثقة المؤسسية والخبرة التعاقدية والتقنية. وهذا البعد مهم تحليليا، لأن قدرة المورد على تلبية الحاجات الأوروبية لا تقاس بحجم الاحتياطي وحده، بل أيضا بمدى ترسخ علاقته بالسوق، ووجود قنوات تصدير مهيكلة، وإلمامه بمتطلبات الزبون الأوروبي من حيث الجودة والمرونة والاستمرارية. ولذلك فإن الجزائر استفادت من أزمة الغاز الروسية ليس لأنها تملك الغاز فقط، بل لأنها كانت أصلًا جزءًا من البنية التاريخية لأمن الطاقة الأوروبي.

ومن أبرز عناصر القوة الجزائرية البنية التحتية التصديرية عبر الأنابيب، وهي ميزة حاسمة في التنافس داخل سوق الغاز الأوروبية. فبحسب عرض سوناطراك لسنة 2025، تمتلك الجزائر خطين دوليين عاملين يربطها مباشرة بأوروبا، بطاقة نقل إجمالية تبلغ 43 مليار متر مكعب سنويا، وهما خط

[1] علي عيساوي، **"الاقتصاد السياسي للغاز الجزائري: التحديات الداخلية والفرص الدولية"**، معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، ورقة بحثية رقم NG : 182، سنة 2024.

إنريكو ماتي/»Trasnmed « نحو إيطاليا عبر تونس، وخط ميدغاز نحو إسبانيا. وتفيد بيانات EIA كذلك بقدرات كبيرة لهذين الخطين، مع بقاء خط المغرب–أوروبا قائما من الناحية التقنية رغم توقف الإمدادات الجزائرية عبره منذ 2021. وتكمن القيمة الاستراتيجية لهذه الأنابيب في أنها تجعل الجزائر موردا مباشرا للغاز الأنبوبي، أي أنها تتيح لأوروبا الحصول على إمدادات أقل تعرضًا لمخاطر الشحن العالمي واختناقات سلاسل النقل البحري. لذلك، في مرحلة ما بعد الأزمة الروسية، اكتسب الغاز الجزائري المنقول عبر الأنابيب أهمية أكبر، لأنه يخدم هدفين أوروبيين معا: التنويع الجغرافي، وتقليل الاعتماد على السوق الفورية للغاز المسال[1].

[1] Boucekkine, Raouf, and Tarek Moussa. "The Strategic Role of Sonatrach in the Algerian Economy and Global Energy Markets." Journal of Energy Policy and Economics 15.2 (2024) : 112-135.

خريطة رقم (02) توضح: أهم حقول المحروقات في المغرب العربي وشبكة الأنابيب العابرة للمتوسط

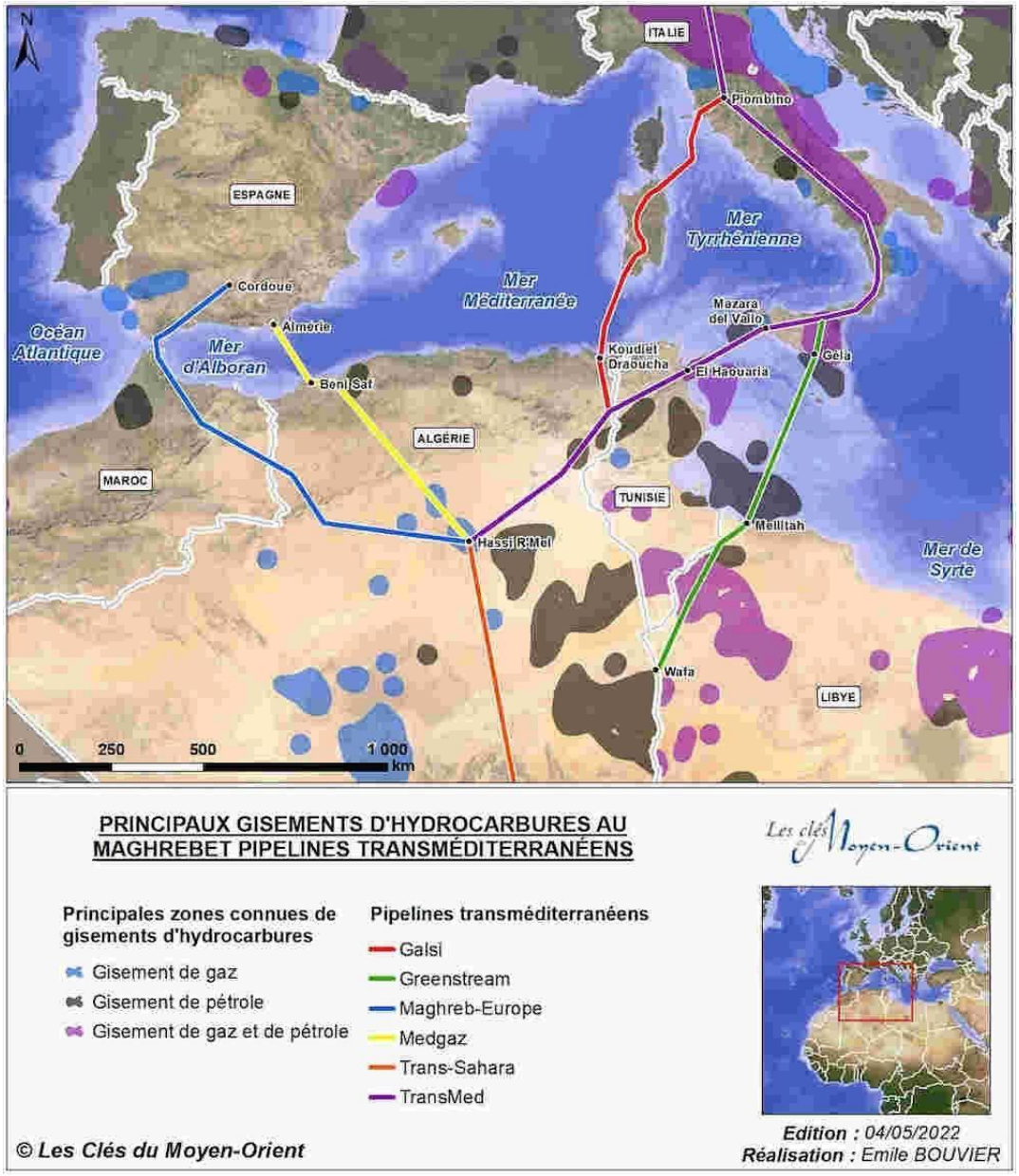

المصدر: African Energy Atlas, Oil and Gas Energy Sector in the Mediterranean Basin, 2018

ولا تقتصر القوة الجزائرية على الأنابيب، بل تشمل أيضا قدرات معتبرة في مجال الغاز الطبيعي المسال. وتشير EIA إلى أن الجزائر تمتلك محطتين رئيسيتين لتسييل الغاز في أرزيو وسكيكدة، بطاقة تسييل اسمية إجمالية تقارب 1,215 مليار قدم مكعب سنويا، مع استمرار أعمال التطوير والتحديث، لا سيما في سكيكدة. وهذه الخاصية تمنح الجزائر مرونة تصديرية مضاعفة، لأنها لا تعتمد على مسار واحد للوصول إلى أوروبا، بل تستطيع تزويد السوق الأوروبية عبر الأنابيب أو عبر ناقلات الغاز المسال بحسب

الظروف التجارية والفنية. ومن الناحية التحليلية، تمثل هذه الازدواجية عامل قوة مهم، لأن المورد الذي يجمع بين المسارين يكون أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الطلب والأسعار وتبدلات البنية اللوجستية. كما أن هذه المرونة تزيد من جاذبية الجزائر بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى بناء سلة مورّدين متنوعة لا ترتبط بوسيلة نقل واحدة فقط.

وتتضح المكانة الفعلية للجزائر أكثر من خلال حصتها داخل واردات الاتحاد الأوروبي. فبحسب يوروستات، كانت الجزائر في سنة 2024 ثاني أكبر مورد للغاز في حالته الغازية إلى الاتحاد الأوروبي بحصة بلغت 19.3% بعد النرويج، كما وفّرت 10.7% من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال. أما في 2025 فقد بقيت الجزائر ثاني أكبر مورد للغاز في حالته الغازية بحصة 17.4%، بعد النرويج وقبل روسيا. وهذه الأرقام بالغة الدلالة، لأنها تعني أن الجزائر لم تعد تعامل في السياسة الأوروبية كمورد هامشي أو تكميلي، بل تحولت إلى أحد المرتكزات الأساسية للتنويع، خاصة في جانب الغاز الأنبوبي. كما أن محافظة الجزائر على مرتبة متقدمة في 2025 تدل على أن حضورها لم يكن ظرفيا فحسب، بل استمر حتى بعد الصدمة الأولى للأزمة[1].

وتؤكد مؤشرات المفوضية الأوروبية الخاصة بسوق الغاز أن شمال إفريقيا، وخاصة الجزائر، رفع من حصته في إمدادات الغاز الأنبوبي إلى الاتحاد الأوروبي خلال 2025. ففي التقرير الفصلي الصادر في جويلية 2025، أشارت المفوضية إلى أن الجزائر رفعت حصتها في الغاز الأنبوبي الأوروبي إلى 21% في الربع الأول من 2025، مقارنة بـ 19% في الربع السابق و17% في الربع الأول من 2024، لتصبح ثاني أكبر مزود للغاز عبر الأنابيب بعد النرويج، متقدمة على روسيا. وهذا التطور مهم لأنه يكشف أن قيمة الجزائر بالنسبة لأوروبا ليست ثابتة فقط، بل آخذة في الارتفاع داخل بعض الشرائح النوعية من السوق، وخصوصًا في الإمدادات الأنبوبية التي تظل ذات أهمية عالية في حسابات الأمن الطاقوي الأوروبي[2].

ومن المقومات الاقتصادية المركزية أيضا دور سوناطراك باعتبارها الفاعل الوطني المنظم والمهيكل للقطاع. فوجود شركة وطنية كبرى ومتكاملة مثل سوناطراك يمنح الجزائر ميزة مؤسسية واضحة، لأن التصدير لا يعتمد على شبكة مجزأة من الفاعلين، بل على جهاز مركزي يمتلك الخبرة في الإنتاج، والنقل،

[1] Imports of energy products to the EU down in 2024 21 March 2025 \ EU imports of energy products - latest developments ،Statistics Explained ،March 2026

[2] European Commission, "Quarterly reports highlight solar record and progress away from Russian gas", Directorate-General for Energy, Official Reports, available at : https://ec.europa.eu/newsroom/ener/newsletter-archives/view/service/225?page=3, (Accessed on April 06, 2026).

والتسييل، والتسويق. وتوضح وثائق سوناطراك أن شبكة النقل بالأنابيب داخل الجزائر واسعة، وأن مركز حاسي الرمل يمثل عقدة أساسية في توجيه الغاز نحو السوق الداخلية والتصدير. كما تذكر سوناطراك أن مركز التوزيع الوطني للغاز في حاسي الرمل يمتلك قدرة تبلغ 390 مليون متر مكعب معياري يوميا. وهذا المعطى يعكس أن قدرة الجزائر على خدمة السوق الأوروبية ليست فقط نتيجة توفر المورد، بل نتيجة وجود بنية تنظيمية وتشغيلية تسمح بإدارة هذا المورد بكفاءة نسبية.

إضافة إلى ذلك، تستفيد الجزائر من الجمع بين أهميتها الجيوسياسية وقدراتها الاقتصادية. فبعد سنة 2022، لم تعد أوروبا تنظر إلى الغاز من زاوية السعر فقط، بل أصبحت تربط بين أمن الطاقة والاستقرار السياسي. لذلك، لم تعد قيمة أي مورد تقاس فقط بقدرته على البيع، وإنما أيضا بقربه الجغرافي، وتنوع وسائل التصدير التي يمتلكها، وطبيعة علاقاته السياسية مع أوروبا. وفي هذا الإطار، تتمتع الجزائر بعدة عناصر قوة؛ فهي قريبة من أوروبا، وتملك احتياطات معتبرة من الغاز، وترتبط بالسوق الأوروبية عبر أنابيب مباشرة، كما تصدر الغاز الطبيعي المسال أيضا. إضافة إلى ذلك، تندرج الجزائر ضمن المجال الأورو-متوسطي الذي أصبح يحظى بأهمية متزايدة في التعاون الطاقوي مع الاتحاد الأوروبي. ولهذا يمكن القول إن مكانة الجزائر في سوق الغاز الأوروبي لا تقوم على عامل واحد، بل على مجموعة من العوامل المتكاملة.

ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن هذه المقومات، رغم أهميتها، لا تعني أن الجزائر تستطيع وحدها أن تعوض الغاز الروسي بشكل كامل. فحجم الصادرات الجزائرية، رغم أهميته، يبقى أقل من الكميات التي كانت روسيا توفرها لأوروبا قبل سنة 2022. كما أن زيادة حصة الجزائر في السوق الأوروبية تبقى مرتبطة بعدة شروط، مثل تطوير عمليات الاستكشاف والإنتاج، والتحكم في الاستهلاك الداخلي، وتوفير استثمارات إضافية في البنية التحتية. وتوضح بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الجزائر صدرت حوالي 53% من إنتاجها الغازي سنة 2021، وهو ما يعني أن جزءا معتبرا من هذا الإنتاج يوجه أيضا إلى السوق المحلية. وبالتالي، فإن قدرة الجزائر على التوسع موجودة فعلا، لكنها ليست مفتوحة بلا حدود.

لكن هذا لا يقلّل من أهمية الجزائر بالنسبة لأوروبا، بل على العكس، قد يزيد من قيمتها. فالاتحاد الأوروبي لا يريد الانتقال من التبعية لمورد واحد إلى التبعية لمورد آخر، بل يسعى إلى بناء سلة متنوعة ومتوازنة من الموردين. وفي هذا السياق، تبرز الجزائر كمورد مهم لأنها توفر لأوروبا عناصر أساسية مثل القرب الجغرافي، والاستقرار النسبي، ومرونة التصدير. كما أن احتفاظها بموقع متقدم بين موردي الغاز

إلى أوروبا خلال سنتي 2024 و2025 يدل على أن دورها ليس مجرد نتيجة مؤقتة للأزمة، بل يعكس قدرة حقيقية على الاستمرار ضمن معادلة الطاقة الأوروبية في المدى المتوسط

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن المقومات الجيوسياسية والاقتصادية للجزائر في سوق الغاز الأوروبي تقوم على مجموعة عناصر مترابطة: الموقع المتوسطي القريب من أوروبا، والاحتياطات والإنتاج المعتبرين، والبنية التحتية المزدوجة للتصدير عبر الأنابيب والغاز المسال، والدور المؤسسي لسوناطراك، إضافة إلى القيمة السياسية للجزائر كشريك طاقوي مهم في سياق إعادة تشكيل الأمن الطاقوي الأوروبي. ولهذا أصبحت الجزائر تحتل موقعا متقدما في استراتيجية التنويع الأوروبية، ليس لأنها البديل الوحيد، بل لأنها أحد أكثر البدائل واقعية وفاعلية في البيئة المتوسطية الحالية.

المطلب الثاني: المحددات البنيوية والرهانات الجيوسياسية للدور الطاقوي الجزائري

رغم أن الجزائر أصبحت تملك مكانة مهمة في سوق الغاز الأوروبي، خاصة بعد أزمة الغاز الروسي، إلا أن هذا الدور يبقى عنده حدود واضحة فرضتها التغيرات التي تعرفها أوروبا والعالم في مجال الطاقة رغم ما تكتسيه الجزائر من أهمية استراتيجية في سوق الطاقة الأوروبي، إلا أنها تتأثر بمجموعة من العوامل البنيوية والتحولات العالمية في قطاع الطاقة، و رغم ميزة موقعها الجغرافي ومواردها الغازية التي تعدّ نقطة قوة أساسية يمكن بفضلها تأمين إمدادات حيوية للأسواق الأوروبية، وبالتالي تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي إلا أنّ رهان حد رفع الطاقة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية لمواكبة الطلب الأوروبي المتزايد والمتقلب قد يحدّ من قدرتها على تعزيز دورها بشكل مستدام تمام.

داخليًا، تشير البيانات إلى أن إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي يبلغ حوالي 170 مليار متر مكعب سنويا، في حين يصل الاستهلاك المحلي إلى 45–50 مليار متر مكعب سنويا، مما يترك فائضًا قدره حوالي 120–125 مليار متر مكعب متاحا للتصدير. رغم هذا الفائض فإن أي زيادة كبيرة في الصادرات لا تتحقق تلقائيا، نظرا لضغط الاستهلاك المحلي المتنامي المدعوم بسياسات دعم الطاقة والذي يخلق ما يمكن وصفه بالقيود البنيوية المستقرة. يمكن تصور هذه العلاقة من خلال نموذج تحليلي قياسي مثلARDL، الذي يربط بين الصادرات، الإنتاج، الاستهلاك المحلي، والأسعار الدولية، ويظهر أن الصادرات قصيرة الأمد قد تتجاوب مع ارتفاع الأسعار أو الطلب الأوروبي، بينما على المدى الطويل تصبح محدودة بسبب

سقف الإنتاج وضغط الاستهلاك الداخلي، أي أن الفرصة السوقية تخضع للهيكل الداخلي قبل أي عوامل خارجية[1].

من منظور خارجي، تواجه الجزائر سوقا أوروبيا شديد التنافسية ومتعدد الموردين، حيث تشمل البدائل الغاز الروسي، الغاز الطبيعي المسال من قطر وأمريكا، والإمدادات النرويجية، إلى جانب صعود الغاز الطبيعي المسال الذي يتيح لأوروبا مرونة كبيرة في اختيار المصدر والتوقيت. هذا التعدد في الموردين يعزّز قوة التفاوض الأوروبية ويقلّل من قدرة الجزائر على فرض شروطها، ويجعل موقعها مهما لكن ليس احتكاريا أو مهيمنا.

بالإضافة إلى ذلك يشكّل التحول الطاقوي الأوروبي تحديًا هيكليا طويل المدى، إذ تتجه أوروبا تدريجيا نحو تقليل الاعتماد على الغاز التقليدي والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين، ممّا يحول الطلب على الغاز الجزائري إلى عنصر ظرفي مرتبط بالأزمات الجيوسياسية وليس جزءا من هيكل الطلب الدائم، ما يزيد من هشاشة الدور الجزائري على المدى المتوسط والطويل[2].

إضافة إلى ذلك، تبرز قيود بنيوية في البنية التحتية، إذ تحتاج شبكات الأنابيب ومرافق التخزين والتصدير إلى تحديث وتوسعة لضمان القدرة التصديرية الكاملة في ضوء هذه التفاعلات، يمكن رسم مخطط مفاهيمي يوضح العلاقة بين الإنتاج المحلي، الاستهلاك، الفائض للتصدير، والتأثيرات الخارجية:

[القدرة الإنتاجية] ---> [الاستهلاك الداخلي] ---> [الفائض القابل للتصدير] ---> [السوق الأوروبي متعدد الموردين] ---> [الدور الجزائري في الأمن الطاقوي]

يتضح من هذا التحليل أن الدور الجزائري في أمن الطاقة الأوروبي مهم لكنه هش ومقيد بسبب القيود الداخلية، طبيعة الاستهلاك المحلي، المنافسة الأوروبية، وتحولات الطلب الاستراتيجية نحو الطاقة المتجددة. للحفاظ على هذا الدور وتعزيزه بشكل مستدام، يتطلب الأمر إصلاحات هيكلية تشمل زيادة الطاقة الإنتاجية، ترشيد الاستهلاك المحلي، تطوير وتوسيع البنية التحتية للغاز، والانخراط في مشاريع الطاقات المتجددة والهيدروجين، بحيث يتحول المورد الاستراتيجي الحالي إلى فاعل قادر على مواجهة التحولات الأوروبية والمنافسة الدولية بثبات واستدامة.

[1] Hicham Benamirouche, Oum Elkheir Moussi ،The Dynamics of Algeria's Natural Gas Exports to Europe : Evidence from ARDL Bounds Testing Approach with Breakpoints،World Academy of Science, Engineering and Technology International Journal of Economics and Management Engineering Vol :12, No :6, 2018

[2] Ibid

خلاصة الفصل

- يخلص هذا الفصل في إطاره المفاهيمي والتحليلي إلى أن الغاز الطبيعي قد تجاوز كونه مجرد مورد طاقوي ناضب ليصبح "عملة جيوسياسية" فاعلة في صياغة التحالفات الدولية الكبرى، خاصة في ظل إعادة تعريف الاستراتيجية الأوروبية لأمن طاقتها.
- تبرز الجزائر وفي هذا السياق الجيوسياسي المتفجر كفاعل استراتيجي لا يمكن تجاوزه في معادلة التوازن الطاقوي لحوض المتوسط؛ إذ لم تكن المقومات الجيوسياسية للجزائر (كالقرب الجغرافي وشبكة الأنابيب الضخمة مثل "ميدغاز" و"ترانسميد") مجرد ميزات تقنية، بل تحولت إلى "صمام أمان" حقيقي لأوروبا، خاصة بالنسبة لدول الجنوب مثل إيطاليا وإسبانيا.
- أظهر التحليل أن الجزائر استطاعت توظيف "دبلوماسية الطاقة" بذكاء، مستندة إلى سجل حافل بالمصداقية في احترام العقود، وهو ما عزز من مكانتها كبديل آمن وجاهز لسد جزء كبير من الفجوة التي خلفها تراجع الإمدادات الروسية.
- انتقال العلاقة الطاقوية بين الجزائر وأوروبا من مجرد علاقة "بائع ومشترٍ" إلى "شراكة أمنية استراتيجية" متبادلة، حيث توفر الجزائر الاستقرار الطاقوي لأوروبا، بينما توفر السوق الأوروبية للجزائر الضمانات المالية والتقنية اللازمة لتطوير قطاعها الطاقوي وعصرنته، بما يتماشى مع الرهانات الجيوسياسية للقرن الحادي والعشرين.

الفصل الثاني:

تطور العلاقات الجزائرية_الإيطالية في مجال الغاز الطبيعي

تمهيد

يمثل الفصل الثاني من هذه الدراسة المختبر الحقيقي لتحليل التحولات البنيوية في العلاقات الجزائرية–الإيطالية، حيث ننتقل من رصد الأطر التاريخية والقانونية العامة إلى فحص ديناميكيات التعاون الطاقوي في ظل واحدة من أعقد الأزمات الدولية المعاصرة. لقد فرضت فيها الجغرافيا السياسية للطاقة نفسها كمتغير حاسم في صياغة التحالفات المتوسطية، خاصة بعد أن أحدثت الحرب الروسية–الأوكرانية (2022) زلزالا في منظومة أمن الطاقة الأوروبية، مما دفع إيطاليا إلى إعادة اكتشاف العمق الاستراتيجي الجزائري.

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز قبل 2022

تعد العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز بعد 2022 من المحاور الأساسية لفهم التحولات اللاحقة في الشراكة بين البلدين. فقد ارتكز هذا التعاون على تلاقي المصالح بين الجزائر باعتبارها موردا مهما للغاز الطبيعي، وإيطاليا باعتبارها من أكثر الدول الأوروبية حاجة إلى إمدادات طاقوية مستقرة ومتنوعة رغم أهمية العلاقة، بقيت قبل 2022 ضمن حدود معينة فرضتها حسابات التنويع في الاستراتيجية الإيطالية.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز قبل الحرب الروسية–الأوكرانية

تعتبر المرحلة السابقة لعام 2022 حجر الزاوية في فهم متانة الشراكة الطاقوية الحالية، حيث لم تكن وليدة أزمات طارئة بقدر ما كانت نتيجة تراكم تاريخي ومؤسساتي بدأ منذ عقود. ارتكزت هذه الفترة على توازن دقيق بين رغبة الجزائر في تأمين منافذ دائمة لصادراتها، واستراتيجية إيطاليا في تنويع الإمدادات لتقليل المخاطر.

المطلب الأول: نشأة التعاون الطاقوي ودور أنبوب TransMed

تعود جذور العلاقات الجزائرية–الإيطالية إلى المبادلات التجارية والاحتجاجات السياسية والعسكرية في العصور القديمة؛ حيث شهدت تلك المرحلة تفاعلا مستمرا بين المملكة النوميدية والجمهورية الرومانية (ثم الإمبراطورية لاحقا)، وهي علاقة اتسمت بالمد والجزر بين السلم والحرب .وقد برزت في هذا السياق التاريخي شخصيات محورية تركت أثرا خالدا، مثل الملك يوغرطة الذي قاد مقاومة شرسة ضد الهيمنة الرومانية وانتهت حياته في سجون روما بعد صراع مرير، والقديس أوغسطين (ابن طاغاست) الذي يعد أحد أعظم المفكرين في التاريخ الإنساني، حيث أثرت فلسفته العميقة في تشكيل الفكر الغربي والكنيسة الكاثوليكية حتى يومنا هذا[1].

كما شهدت المبادلات التجارية والإنسانية بين إيالة الجزائر والمماليك الإيطالية خلال الفترة العثمانية والتي استمرت لنهاية الفترة الاستعمارية مع استقرار الجالية الإيطالية في الجزائر ، ومع اندلاع الثورة التحريرية برزت مواقف عدة من الشعب الإيطالي من خلال دعمه للقضية الجزائرية سواء كان دعما ماليا أو سياسيا رغم الضغوطات التي عرفها من الاستعمار الفرنسي في تلك الفترة، وفي هذا السياق لعب إنريكو ماتييي مؤسس مجمع ايني دورا بارزا في دعم الثورة الجزائرية إذا كان لموقفه اللبنة الأولى

[1] مبارك محمد الميلي، "تاريخ الجزائر في القديم والحديث"، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1986**.ص ص 160-190

للتعاون الطاقوي بين البلدين بعد الاستقلال دعم ماتيي للثورة الجزائرية كان نابعا من رؤيته المناهضة لسيطرة الأخوات السبع (شركات النفط الكبرى) [1]، ليصبح فيما بعد نموذجا للشراكة الاستراتيجية في الطاقة بين ضفتي المتوسط.

يعد أنبوب TransMed أهم البنى التحتية الطاقوية التي شكّلت العلاقات الثنائية في الفضاء المتوسطي خلال سبعينات القرن العشرين في وقت إن كانت تبحث فيه إيطاليا عن مصادر جديدة للغاز ومتنوعة لتلبية الطلب الداخلي المتزايد وإنقاص الاعتماد على موردين محددين خاصة في ظل الاضطرابات التي عرفتها الأسواق الطاقة الدولية بعد صدمات النفط حيث اتجهت الشركة الإيطالية عام 1973 إلى الجزائر لتوقيع عقد مع الجزائر لاستيراد نحو 11.75 مليار متر مكعب من الغاز سنويا لمدة 25 سنة [2] ، ولتنفيذ هذا الاتفاق تطلب إنشاء خطوط أنابيب عابر للمتوسط بحيث كان هذا هو الميلاد الفعلي لمشروع Transmedالذي كان نتيجة شراكة عدة أطراف على رأسها ايني الإيطالية وسوناطراك الجزائرية مع أطراف أخرى كتونس لمرور هذا الأنبوب على أراضيها . حيث تم توقيع الاتفاق بين إيني والحكومة التونسية في جويلية 1977 ليتم توقيع عقد الغاز بعد ذلك بين سوناطراك وايني في 22 أكتوبر 1977 والذي اعتبر الأساس المالي والتنظيمي للخط وتشغيله.

يمكن القول من الناحية المؤسسية، أنّ سوناطراك هي الطرف المنتج والمصدر للغاز بينما شركة ايني هي المحرك التقني والمالي للمشروع، وتعتبر تونس شريك العبور لإيطاليا، وإيني الممول الأكبر للمشروع حيث أن جوهر TransMed اقتصادي استراتيجي في نفس الوقت، فمن جهة هدف الجزائر يتمثل في توسيع صادراتها الغازية نحو أوروبا عبر خطوط أنابيب تضمن لها سوق مستقرة وطويلة الأمد، في وقت كانت فيها سوناطراك تبحث عن تعزيز مكانتها في تجارة الغاز الأوروبية في حين تمثلت حاجة إيطاليا في تنويع مواردها الغازية خشية من مصادر محدودة في الاستهلاك الإيطالي، زيادة الى أن الحكومة الإيطالية كانت تعتبر أي تأخير في إمدادات TransMed عامل يزيد اعتمادها على الغاز السوفياتي آنذاك.

ومنه نستنتج أن إنشاء الأنبوب كان مرتبطا أيضا بهاجس أمن الطاقة وليس بالربح التجاري فحسب، خاصة وأن الأنبوب ارتبط بتحول مكانة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الدولي .

اكتمل المشروع ودخول حيز الخدمة بداية الثمانينات ليصل إلى محطة الصقلية mazara del vallo (خريطة رقم (02)، حيث أن تشغيل هذا الخط عزّز من موقع الجزائر بحيث حظيت بموقع خاص في

[1] المرجع نفسه. ص210 .

[2] The Transmediterranean gas pipeline : à political history Marta Musso, University of Cambridge'

معادلة الطاقة الأوروبية، إذ لم تعد مجرد مورد خارجي لإيطاليا بل أصبحت شريك موثوق استراتيجيا وقريبا جغرافيا قادرة على تزويد سوق الطاقة الإيطالية، عبر مسار مباشر نسبيا وأكثر استقرار من البدائل الأخرى في حين أصبحت إيطاليا تعتبر بوابة متوسطة أساسية لدخول الغاز الأفريقي إلى أوروبا.

من زاوية أمن الطاقة الأوروبي تكمن أهمية TransMedبالنظر إلى التقرير الصادر عن المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية(Elcano) سنة ،2025 الذي أشار إلى أن الأنبوب في عمله لم يصل إلى طاقته الكاملة، على غرار شبكات النقل الأخرى الأوروبية التي قاربت الحد الأقصى من حدود استيعابها، بحيث إذا ما تم تحليل هذه النقطة فمعناها أن هذا الأنبوب لا يمثل فقط قناة قائمة للإمداد، إنما هامش احتياط إستراتيجي يمكن تعبئته عند الأزمات وبصيغة أخرى لا تكمل قيمة TransMedفيما ينقله فقط بل فيما يمكن أن ينقله كذلك خلال الأزمات لهذا تم إعادته إلى الواجهة بقوة بعد الحرب الروسية الاوكرانية. فمع تراجع الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، صارت البنية التحتية المتوسطية القائمة ذات قيمة أعلى من السابق، لأن أوروبا لم تكن تحتاج فقط إلى مورد جديد، بل إلى ممر جاهز وسريع التشغيل. وفي هذا السياق أعلنت إيني أن الاتفاق مع الجزائر سمح بزيادة كميات الغاز المنقولة إلى إيطاليا عبر TransMed ما يؤكّد أن الخط لم يعد مجرد موروث تاريخي، بل أصبح أداة عملية لإدارة أزمة طاقوية أوروبية حقيقية. وهذا التطور يثبت أن البنية التحتية السابقة قد تتحول في لحظات التوتر الدولي إلى عنصر حاسم في إعادة ترتيب أولويات الدول وتحالفاتها[1].

[1] Gonzalo Escribano, Another Round of Algerian Gas for Europe, Elcano Royal Institute, English version, 2025.

خريطة رقم (03) توضح: شبكة أنابيب الغاز العابرة للمتوسط والربط الجزائري-الأوروبي



المصدر: « Gasdotto Transmed," Lenius, September 2022, accessed May 3, 2026,

https://www.lenius.it/wp-content/uploads/2022/09/gasdotto-transmed.jpg

المطلب الثاني: مكانة الجزائر في الاستراتيجية الطاقوية الإيطالية وحدود الشراكة قبل 2022

لطالما كانت الاستراتيجية الطاقوية الإيطالية مدمجة مع إدراك الدولة الإيطالية في ظل موقعها ودورها في الفضاء المتوسطي، إذا كانت البلاد تعيش حالة اعتماد بنيوي حتى قبل 2022 في مجال الطاقة خاصة الغاز الطبيعي ممّا جعل قضية امدادات الطاقة جزءا من حسابات الأمن القومي و الاستقرار السياسي ومع احتلال الغاز الطبيعي دورا كبيرا زاد من أهميته في المزيج الطاقوي الإيطالي، إذ تؤكّد وكالة الطاقة الدولية في مراجعتها لسياسة الطاقة الإيطالية أن الغاز الطبيعي كان سنة 2021 أكبر مصدر منفرد في إجمالي إمدادات الطاقة في إيطاليا بنسبة 42%، وأن 94% من هذا الغاز كان مستوردا، بينما جاء نحو 41% من واردات الغاز من روسيا[1].

وهذا ما يدّل على أن أي اضطراب في التدفقات الخارجية يمكن أن يتحول إلى ضغط اقتصادي واستراتيجي مباشر على الحكومة الإيطالية وعليه نستنتج ان الاستراتيجية الإيطالية الطاقوية ليست قائمة على فكرة تحقيق الاستقلال الطاقوي إنما على فكرة عملية تمثلت في إدارة التبعية الخارجية بدل إلغائها، و قد ظهر هذا التصور بوضوح سنة 2012 من خلال التركيز على تطوير سوق غاز تنافسية وفعالة إضافة إلى جعل إيطاليا المحور الغازي الرئيسي لجنوب أوروبا وذلك لاستعادة التنافسية الاقتصادية وتحسين الملف الأمني للدولة من خلال سعي الدولة لجعل البلاد المحور الغازي الرئيسي لجنوب أوروبا، كما أن هذه المقاربة تعتمد على عنصرين أساسيين هما: ضمان أمن الإمدادات عبر تنويع مصادر الطاقة، بالتوازي مع دمج إيطاليا بالكامل في السوق والشبكة الأوروبية، لتتحول من مجرد دولة مستهلكة إلى دولة تداول وعبور Hub طاقوي، وليس مجرد دولة استهلاكية محضة.

ومنه يمكن القول إن إيطاليا لم تكن تنظر للغاز كمادة استهلاك فقط بل باعتبارها أداة تموضع جيواقتصادي في الفضاء الأوروبي.

وأكدت الاستراتيجية الوطنية الإيطالية لسنة 2017 هذا التصور بدل أن تنقضه، فهي تؤكد أن أهمية الغاز في إطار الأمن الطاقوي تبقى شديدة الارتفاع على المستوى الوطني، لأن إيطاليا كانت ثالث أكبر سوق أوروبي لاستهلاك الغاز الطبيعي، مع اعتماد على الاستيراد يفوق المتوسط الأوروبي، إذ بلغ نحو 90% في 2015 وقرابة 92% في 2016، كما ظل الغاز يمثل حوالي 35% من الاستهلاك الأولي للطاقة وحوالي 40% من إنتاج الكهرباء. والأهم من ذلك أن هذه الوثيقة ربطت بين أمن الإمدادات وبين قدرة إيطاليا على تطوير شبكة النقل بما يسمح بتدفقات من الجنوب إلى الشمال، بل وحتى بتصدير الغاز نحو دول

[1] (International Energy Agency (IEA), Italy Energy Profile, 2023)

أوروبية أخرى عبر خاصية الانعكاس العكسي للتدفقات. وهذا يعني أن روما لم تكن تنظر إلى أمن الغاز من زاوية داخلية فقط، وإنما كانت تفكر في دور إيطاليا كعقدة متوسطية-أوروبية قادرة على استقبال الغاز الجنوبي وإعادة توجيهه داخل الفضاء الأوروبي .

في هذا السياق ظهرت الجزائر كشريك في الاستراتيجية الطاقوية الإيطالية قبل 2022 لكونها موردا قريبا من الناحية الجغرافية ما يقلّل مخاطر النقل والتكاليف الزائدة إضافة إلى أنها مربوطة بإيطاليا ببنية أنبوبي قائمة ومستقرة نسبيا أي أن إيطاليا جمعت بين منطق الجغرافيا والمصلحة والاستمرارية المؤسّسية في العلاقة الطاقوية، وهذا ما اعطى الجزائر العمق المتوسطي الذي تحتاجه إيطاليا لتأمين وارداتها، اذ تمثلت أفضلية الجزائر في كونها نموذجا للمصدر القريب عكس الدول الأخرى التي تتطلب رهانات جيوسياسية أو لوجستية أكثر تعقيدا في التصور الإيطالي للأمن الطاقوي، حيث تلعب إيطاليا دورا مهما في إنشاء مركز غاز متوسطي حسب المفوضية الأوروبية لسنة 2017 بحيث أن استراتيجيتها كانت تهدف لتنويع إمداداتها ذلك الوقت نحو الممر الجنوبي.

ورغم أهمية الجزائر إلى أنها في شراكتها مع الدولة الإيطالية قبل 2022 لم تصل للمحورية المطلقة داخل الاستراتيجية الإيطالية حيث أن هذه الأخيرة كانت مرتكزة على مبدأ عدم الارتهان لمصدر واحد بحيث كانت تعتمد على سياسة تنويع للغاز المسال شملت روسيا، الجزائر، ليبيا وأذربيجان التي مثلت هذه الاخيرة 10% من واردات الغاز الإيطالية في 2021 عبر خط TAP، كما كانت إيطاليا تستورد الغاز عبر عدة خطوط أنابيب وثلاث محطات للغاز الطبيعي المسال، و تجعل هذا التصور في خط إنريكو ماتييي (transmed) من خلال الانتقال من التصور الاستراتيجي إلى البنية المادية الفعلية حيث كانت تعتمد عليه إيطاليا كأحد إمدادات الغاز الإيطالي من خلال نقطة mazara del vallo التي قدرت ب 102.6 مليون متر مكعب يوميا. بجانب نقطة tarvisio للغاز الروسي Tarvisio المقدر ب 108.9 مليون متر مكعب يوميا، مما يكشف أن الشراكة الجزائرية-الإيطالية، على أهميتها، لم تكن قبل 2022 شراكة احتكارية أو حصرية، بل جزءا من سياسة أوسع تهدف لتقليص الهشاشة عبر توزيع المخاطر على أكثر من مورّد بذلك فإن الحد الأول للشراكة قبل 2022 يتمثل في أنها كانت شراكة مهمة، لكنها ظلت محكومة بمنطق التنويع الإيطالي، لا بمنطق الاستبدال الكامل لباقي الموردين، ومن حدود هذه الشراكة كونها في طبيعة العلاقة الثنائية، اذ أن إيطاليا قبل 2022 كانت لا تزال تعدّ رهاناتها بين الجنوب والشرق والشمال بحيث لم تؤكد انتقالها الطاقوي الكامل نحو الجنوب المتوسطي باعتباره مركز ثقلها الطاقوي الأول[1].

[1] Eni, Fact Book 2022

بقيت روسيا هي المورد الأول للغاز إلى إيطاليا اي احتلت موقع المورد المهيمن في 2021، ومنه موقع الجزائر هو موقع المورد الحيوي، وبصيغة أدق، كانت الجزائر بالنسبة إلى روما عنصرا أساسيا في أمن الطاقة، لكن لم تكن بعد هي الشريك الذي يعاد حوله بناء الاستراتيجية الإيطالية برمتها، اذ كانت الشراكة بين البلدين قبل سنة 2022 قوية أساسا في جانبها الوظيفي، أي فيما يتعلق بتأمين إمدادات الغاز ونقله وضمان استمرارية تدفقه نحو السوق الإيطالية. غير أن هذه الشراكة، رغم أهميتها، لم تكن قد وصلت بعد إلى مستوى شراكة استراتيجية شاملة تشمل مجالات متعددة من التعاون الاقتصادي والطاقوي. فالعلاقة بين البلدين في تلك المرحلة كانت تتمحور بالدرجة الأولى حول الغاز الطبيعي، في حين لم تكن المجالات الأخرى، مثل الطاقات المتجددة والهيدروجين وتوسيع التعاون المتوسطي، قد أخذت بعد المكانة نفسها التي وصلت إليها بعد سنة 2022.

كما أنّ الاستراتيجية الإيطالية قبل 2022 كانت قائمة على توازن بين الطموح الجيوطاقوي المتمثل في سعي روما أن تصبح مركزا غازيا لجنوب أوروبا، مستفيدة من موقعها بين شمال إفريقيا والسوق الأوروبية و خطر استراتيجي يتمثل في الامتناع عن تحويل أي شراكة ثنائية إلى علاقة تبعية أحادية حتى لو كانت شراكة إيطالية جزائرية، ما يجعل سنة 2022 لا تمثل بداية الأهمية الجزائرية بالنسبة إلى إيطاليا، بل تمثل لحظة إعادة ترتيب الأولويات داخل الاستراتيجية الإيطالية، و ذلك حين تحولت الأهمية الجزائرية من أهمية كبيرة داخل سياسة تنويع واسعة إلى أهمية أكثر مركزية بعد تراجع الوزن الروسي.

وعليه يمكن استخلاص أن مكانة الجزائر في الاستراتيجية الطاقوية الإيطالية قبل 2022 كانت مكانة مركزية نسبيا: فهي مركزية لأن الجزائر كانت إحدى الدعائم الفعلية لأمن الإمدادات الإيطالية، ولأن خط (TransMed) د منحها قيمة استراتيجية واضحة، ولأن المتوسط الجنوبي احتل أصلا موقعا معتبرا في التصور الإيطالي لأمن الطاقة. لكنها كانت نسبية لأن القرار الإيطالي ظلّ محكوما بمنطق التنويع، ولأن الشراكة الثنائية لم تكن قد تجاوزت بعد مستوى التعاون الوظيفي إلى مستوى إعادة التموضع الجيوسياسي الشامل. ومن ثم فإن سنة 2022 لا تمثل بداية الأهمية الجزائرية بالنسبة إلى إيطاليا، بل تمثل لحظة تضخيم هذه الأهمية وإعادة ترتيبها داخل أولويات روما، بعد أن كشفت الأزمة الأوكرانية أن الاعتماد الكبير على الغاز الروسي لم يعد مجرد خيار اقتصادي، بل أصبح قيدا استراتيجيا يجب التحرر منه.

المبحث الثاني: تحولات العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز بعد 2022

شكلت سنة 2022 نقطة تحول حاسمة في العلاقات الجزائرية_الإيطالية في مجال الغاز، حيث إنتقلت من مستوى الشراكة الوظيفية المهمة إلى مستوى أكثر مركزية في حسابات الأمن الطاقوي الإيطالي والأوروبي. حيث أن اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، ثم تراجع الإمدادات الطاقوية نحو أوروبا، دفعا بإيطاليا إلى إعادة ترتيب سياستها الطاقوية بسرعة ضمن هدف معلن يقضي بتقليص الاعتماد على الغاز الروسي واستبدالها تدريجيا بمصادر أخرى أكثر أمانا سياسيا وجغرافيا، و لقد كان للزخم الدبلوماسي الرفيع المستوى دور الحاسم في تسريع وتيرة التعاون الطاقوي، حيث شكلت زيارة الرئيس الجزائري إلى روما في ماي 2022، وما تبعها من زيارات لرئيسة الوزراء الإيطالية والرئيس الإيطالي للجزائر، غطاء سياسيا قويا لتوقيع اتفاقيات طاقوية تاريخية. هذه الدبلوماسية الطاقوية لم تكتفِ بزيادة حصص الغاز، بل رفعت مستوى التنسيق إلى اللجنة العليا المشتركة الجزائرية الإيطالية، ممّا أعطى العلاقات طابعا مؤسساتيا يحمي المصالح الاقتصادية من التقلبات الظرفية. حيث أن التوافق السياسي حول القضايا الإقليمية في المتوسط والساحل ساهم في خلق بيئة آمنة للاستثمارات طويلة الأمد، وهو ما يفسّر تفضيل شركة إيني (Eni)لزيادة استثماراتها في حوض بركين وتطوير حقول غازية جديدة بالتعاون مع سوناطراك، في وقت كانت فيه الشركات الدولية الأخرى تتوخى الحذر[1].

المطلب الأول: تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على السياسة الطاقوية الإيطالية

إن التحول الجوهري الذي حدث في السياسة الطاقوية الإيطالية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية في 24 من فيفري في 2022 كشف عدة ثغرات في النموذج الذي تعتمد عليه إيطاليا لسنوات في تأمين حاجتها من الغاز الطبيعي، اذ قبل الهجوم الروسي على أوكرانيا ركّزت روما على منطق التنوع النسبي للإمدادات داخل السوق الأوروبية مع الاعتماد الأكبر على الغاز الروسي لما يتميّز به من كلفة أقل واعتباره مصدر ثابت، غير أن الحرب غيرت مسار هذا الاعتماد لما يحتوي من مخاطر اقتصادية متعلقة بالأسعار و اخطار جيوسياسية مرتبطة بإمكانية توظيف الطاقة كورقة ضغط في الصراعات الدولية وعليه أصبح أمن الطاقة في إيطاليا يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي و الاستقرار الاقتصادي الدولي وليس كقضية تقنية أو قطاعية فقط. إذ أنّ حجم الصدمة التي تلقاها التفكير الاستراتيجي الإيطالي كان نتيجة للنسبة التي تموّلها روسيا لإيطاليا من الغاز المتمثل في 41% سنة2021. [2]

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "بيان مشترك حول تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وإيطاليا"، جانفي 2024.

[2] Oxford Institute for Energy Studies (OIES), "The Italian Gas Market: Challenges and Opportunities in a Changing World," 2024.

وقد تمثل الأثر الأول للحرب في خروج إيطاليا من سياسة طاقوية تعتمد على ضمان وفرة الإمدادات بأقل تكلفة ممكنة إلى سياسة جديدة تعطي الأولوية لأمن الإمدادات حتى ولو ارتفعت التكلفة. فبعدما كان الاعتبار الاقتصادي يحتل المكانة الاولى في اختيارات الطاقة، تقدمت إلى الواجهة الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية وهذا التحول مهم من الناحية التحليلية، لأنه يدل على أن الحرب لم تؤثر فقط في مصادر التزود بل غيّرت أيضا المعايير التي تبنى عليها السياسة الطاقوية نفسها. فإيطاليا لم تعد تسأل فقط: من يبيع الغاز بسعر أقل؟ بل أصبحت تسأل أيضا: من هو المورد الأكثر استقرارا؟ وما هي البنية التحتية التي تمنح الدولة مرونة أكبر عند الأزمات؟ وإلى أي حد يمكن تقليل التعرض للضغوط الخارجية؟ ومن هنا، أصبحت السياسة الطاقوية الإيطالية بعد 2022 محكومة بمنطق تقليل الهشاشة الاستراتيجية أكثر من سعيها السابق إلى تعظيم الكفاءة الاقتصادية وحدها. وقد جاء هذا التحول في انسجام مع التوجه الأوروبي العام الذي جسدته خطة REPowerEU التي أطلقتها المفوضية الأوروبية في ماي 2022 بهدف التخلص التدريجي من التبعية للوقود الأحفوري الروسي، بالتوازي مع تسريع نشر الطاقات المتجددة وتحسين الكفاءة الطاقوية[1].

ومن أبرز مظاهر هذا التحول اعادة إيطاليا رسم خريطتها الخارجية للطاقة، فقد دفعت الحرب صناع القرار في روما إلى البحث عن شركاء قريبين جغرافيا وأكثر موثوقية سياسيا وقادرين على التعويض السريع لجزء من الكميات الروسية. لذلك اتجهت إيطاليا بوضوح نحو شمال إفريقيا، وعلى رأسها الجزائر، كما عزّزت اهتمامها بالغاز الطبيعي المسال وبمصادر البحر المتوسط. وتكشف هذه الحركة عن بعد مهم في السياسة الطاقوية الإيطالية بعد الحرب، وهو الانتقال من الاعتماد المكثف على مسار شرقي واحد إلى بناء شبكة إمدادات متعددة المنافذ. فهذا التحول لم يكن مجرد رد فعل ظرفي، بل كان إعادة تموضع جيوطاقوي تعيد من خلاله إيطاليا توظيف موقعها المتوسطي من أجل التحول إلى منصة عبور وتوزيع داخل أوروبا الجنوبية. وفي هذا الإطار، شكل الاتفاق الذي أعلنت عنه شركة إيني مع سوناطراك في 11 أفريل 2022 نقطة مفصلية، لأنّه نص على زيادة تدريجية في كميات الغاز الجزائري المنقول إلى إيطاليا عبر أنبوب ترانسميد بما يصل إلى 9 مليارات متر مكعب سنويا في 2023–2024. وهذا يعني أن الحرب دفعت إيطاليا إلى تفعيل دبلوماسية طاقوية هجومية بدل الاكتفاء بإدارة السوق داخليا.[2]

كما أثرت الحرب في تصور إيطاليا لدور البنية التحتية في تحقيق أمن الطاقة. فقبل 2022، كانت البنية القائمة تبدو كافية نسبيا في ظل انتظام التدفقات الروسية. أمّا بعد الحرب، برزت الحاجة إلى

[1] European Commission, Quarterly Report on European Gas Markets, Vol. 18, Issue 1, July 2025, p.27.

[2] Eni, "Eni and Sonatrach Agree to Increase Gas Supplies through TransMed," April 11, 2022

مرونة أعلى تسمح لإيطاليا باستقبال الغاز من مصادر متنوعة وفي صيغ مختلفة، خصوصا الغاز الطبيعي المسال. ولهذا سارعت السلطات الإيطالية، بالتعاون مع شركة Snam، إلى تعزيز البنية التحتية لاستقبال الغاز المسال ومعالجته من خلال الوحدات العائمة، خاصة في Piombino ثم Ravenna. وتكمن أهمية هذا المسار في أنه يعكس تحوّلا من سياسة تعتمد أساسا على الأنابيب الطويلة والعقود المستقرة إلى سياسة هجينة تجمع بين الأنابيب والغاز المسال والتخزين، بما يزيد من قدرة الدولة على امتصاص الصدمات. وقد دخلت وحدة Piombino حيز التشغيل التجاري في جويلية 2023، وهو ما عزّز من قدرة إيطاليا على استقبال شحنات غاز إضافية خارج القنوات التقليدية. ومن ثم، فالحرب لم تدفع إيطاليا فقط إلى تغيير الموردين، بل دفعتها أيضا إلى إعادة تعريف معنى الاستقلالية الطاقوية باعتبارها القدرة على المناورة اللوجستية والمؤسسية في وقت الأزمات.

ومن الناحية الاقتصادية، ساهمت الحرب في جعل السياسة الطاقوية الإيطالية أكثر ارتباطا بإدارة المخاطر الكلية للاقتصاد الوطني. اذ الارتفاع الحاد في أسعار الغاز انعكس على تكاليف الإنتاج الصناعي وعلى فواتير الأسر وعلى معدلات التضخم، وهو ما جعل ملف الطاقة يتجاوز نطاقه القطاعي ليصبح عنصرا ضاغطا على مجمل السياسة الاقتصادية. ولذلك لم يعد الهدف الإيطالي محصورا في تعويض الكميات الروسية فحسب، بل امتد إلى تخفيف أثر تقلبات السوق الدولية على الاقتصاد الوطني. وهذا ما يفسّر توجه إيطاليا إلى الجمع بين عدة أدوات في وقت واحد: تنويع الموردين، رفع مستويات التخزين، دعم البنية التحتية للغاز المسال، وتوسيع الاستثمار في الطاقات المتجددة. فالحرب أبرزت أن أمن الطاقة لا يتحقق فقط بتأمين الغاز، وإنما أيضا من خلال تعزيز القدرة على مواجهة تقلبات السوق اذ أن ايطاليا واجهت أثرا قويا نتيجة ارتفاع أسعار الواردات على الاقتصاد الكلي.

وإلى جانب ذلك، كان للحرب أثر واضح في تسييس ملف الطاقة داخل السياسة الخارجية الإيطالية. فقد أصبحت روما تنظر إلى الطاقة باعتبارها أداة لإعادة صياغة موقعها داخل أوروبا والفضاء المتوسطي معا، فكلما ازدادت أهمية جنوب المتوسط كمصدر بديل للغاز، ازدادت أيضا أهمية إيطاليا كصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا. ومن هنا يمكن فهم كيف دفعت الحرب إيطاليا إلى تطوير خطاب سياسي جديد يقوم على فكرة جعلها مركزا طاقويا أو بوابة متوسطية للطاقة. وهذا التصور لا يقتصر على ضمان الاحتياجات الداخلية، بل يتعداه إلى محاولة رفع الوزن الجيوسياسي لإيطاليا داخل الاتحاد الأوروبي عبر التحكم في مسارات الطاقة البديلة. وعليه، فإن الحرب الروسية–الأوكرانية لم تحدث فقط أزمة إمدادات، بل فتحت أمام إيطاليا فرصة لإعادة تموضع استراتيجي داخل الجغرافيا الطاقوية الأوروبية.

كما لا يمكن إغفال أن التحول الإيطالي الذي جرى ضمن إطار أوروبي أشمل أعاد تعريف العلاقة بين الطاقة والسيادة. فإجراءات الاتحاد الأوروبي بعد 2022، سواء من خلال REPowerEU أو من خلال تعزيز أمن الإمدادات، خاصة ما تعلق بتوسيع التخزين الإجباري للغاز ورفع مستوى الجاهزية لمواجهة اضطرابات السوق. حيث توضح المفوضية الأوروبية أن قواعد التخزين الجديدة، التي أقرت سنة 2022، فرضت هدف ملء مخزونات الغاز بنسبة 90%، إذ وفرت لإيطاليا مظلة مؤسساتية ومالية للتحرك بسرعة. وفي هذا السياق، باتت السياسة الطاقوية الإيطالية جزءا من دينامية أوروبية تعتبر أن تقليص الاعتماد على روسيا ليس مجرد خيار اقتصادي، بل شرط من شروط الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي. وقد عززت المفوضية الأوروبية هذا الاتجاه لاحقا بخطوات إضافية، وصولا إلى ترسيخ مسار قانوني يهدف إلى التخلص من واردات الغاز الروسي تدريجيا. وهذا يبين أن التحول الإيطالي لم يكن معزولا، بل جاء كتكيّف وطني مع إعادة هيكلة أوسع للسوق والحوكمة الطاقوية في أوروبا.

وعليه، يمكن القول إن تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على السياسة الطاقوية الإيطالية كان تأثيرا بنيويا لا ظرفيا. فقد دفعت الحرب إيطاليا إلى إعادة ترتيب أولوياتها الطاقوية على أسس جديدة، قوامها: تنويع الموردين، تعزيز البنية التحتية، رفع مرونة الاستجابة للأزمات، إدماج الطاقة في صميم السياسة الخارجية، والانتقال من منطق الكلفة إلى منطق الأمن الاستراتيجي. وبذلك، لم تعد السياسة الطاقوية الإيطالية بعد 2022 مجرد سياسة لتأمين الاحتياجات الوطنية من الطاقة، بل أصبحت سياسة لإدارة التبعية، وتقليص الهشاشة، وتعظيم المكانة الجيوسياسية لإيطاليا داخل المتوسط وأوروبا. وهذا ما يفسّر لماذا تحولت الحرب من أزمة خارجية إلى لحظة مفصلية أعادت تشكيل الرؤية الإيطالية للطاقة ووظيفتها داخل الاستراتيجية الوطنية.

جدول رقم (01): مقارنة حصص الموردين الرئيسيين للغاز في السوق الإيطالية (2026 - 2021)

مؤشر المقارنة	وضعية ما قبل الأزمة (2021)	الوضعية الراهنة (تقديرات 2025-2026)	ملاحظات التحول الاستراتيجي
حصة الغاز الروسي	41%من إجمالي الواردات	أقل من 5 %في طور الإلغاء النهائي	استبدال كامل بمنطق أمن الإمدادات بدلا من التكلفة الأقل
حصة الغاز الجزائري	21%كمورد حيوي	تتجاوز 38 %المورد الأول بامتياز	تحول الجزائر من مورد تكميلي إلى شريك استراتيجي محوري.
القدرة المنقولة عبر TransMed	حوالي 21-22 مليار متر مكعب سنويا	تم رفعها بزيادة إضافية تصل لـ 9مليار م3	استغلال الهامش التقني للأنبوب كصمام أمان للأزمات.
الاعتماد على الاستيراد	94%من الاحتياجات الإيطالية	95%مع تنويع أكبر للمصادر	إدارة التبعية بدلا من تحقيق الاستقلال الطاقوي الكامل.
طبيعة العلاقة	تجارية وظيفية بيع وشراء	شراكة استثمارية شاملة استكشاف، إنتاج، هيدروجين	دمج المصالح الطاقوية والصناعية ضمن خطة ماتي.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وكالة الطاقة الدولية، "مراجعة سياسة الطاقة": إيطاليا 2021 .
- تقارير الأداء السنوي لشركتي سوناطراك وإيني .(2022-2024)
- بيانات المفوضية الأوروبية حول واردات الغاز عبر الأنابيب (الربع الأول 2025) .
- الوثيقة التوجيهية "خطة ماتي من أجل أفريقيا"، الحكومة الإيطالية، 2023.

يعد هذا الجدول مرآة إحصائية تعكس واحدة من أسرع عمليات إعادة التوجيه الطاقوي في التاريخ الحديث، ويمكن استقراء دلالاته من خلال المحاور التالية:

- الانقلاب الهيكلي في خارطة الموردين (من التبعية الشرقية إلى الشراكة الجنوبية) :تظهر الأرقام تحولا جذريا في بنية الواردات الإيطالية، فبينما كانت روسيا تهيمن على المشهد بنسبة 41%في عام 2021 كأكبر مورد مفرد، نجد أنها تراجعت إلى مستويات هامشية تقترب من الصفر) أقل من 5 (%بحلول عام 2025 .هذا الفراغ الاستراتيجي لم يتم ملؤه بشكل عشوائي، بل احتلت فيه الجزائر الصدارة بامتياز، حيث قفزت حصتها من 21%لتتجاوز 38%، مما يعني أن الجزائر لم تعد مجرد "خيار بديل"، بل أصبحت العمود الفقري للأمن القومي الإيطالي .
- التحول من المنطق التجاري إلى المنطق الاستراتيجي :يكشف الجدول عن تغير عميق في فلسفة التعاون، فقبل الأزمة كانت العلاقة تحكمها البراغماتية التجارية القائمة على البحث عن الكلفة الأقل (وهو ما كان يميز الغاز الروسي) .أما في وضعية ما بعد 2022، فقد انتقلت الأولوية إلى أمن الإمدادات والموثوقية السياسية .هذا التحول يفسر لماذا فضلت روما تكثيف الاستثمار مع الجزائر رغم تقلبات الأسعار العالمية، كونها تضمن تدفقا مستقرا عبر بنية تحتية قائمة وقريبة .
- استنطاق القدرة التشغيلية لأنبوب:(TransMed) تشير البيانات المتعلقة بقدرة النقل إلى ذكاء استراتيجي في إدارة الأصول القائمة، إذ تم رفع الكميات المنقولة عبر أنبوب ترانسميد بزيادة تصل إلى 9مليارات متر مكعب سنوياً دون الحاجة لانتظار بناء خطوط جديدة .هذا الهامش التقني الذي كان غير مستغل قبل الأزمة تحول إلى صمام أمان مكن إيطاليا من امتصاص صدمة انقطاع الغاز الروسي بسرعة فائقة، مما يثبت استشرافية المشروع الأصلي الذي بني في السبعينات .
- من دولة استهلاك إلى محور تداول :(Hub) رغم أن نسبة الاعتماد على الاستيراد بقيت مرتفعة (حوالي (95%، إلا أن طبيعة هذا الاعتماد تغيرت .إيطاليا لم تعد تسعى فقط لسد حاجتها الداخلية، بل تهدف من خلال تعزيز الشراكة مع الجزائر إلى التحول لـ منصة عبور (Energy Bridge)نحو أوروبا الشمالية .وهذا يظهر بوضوح في دمج المصالح ضمن "خطة ماتي"، التي تنقل التعاون من قطاع الغاز التقليدي إلى آفاق الهيدروجين الأخضر والطاقات النظيفة، مما يمنح الشراكة ديمومة تتجاوز عصر الوقود الأحفوري .

نخلص من خلال هذه القراءة إلى أن سنة 2022 لم تكن مجرد أزمة عابرة، بل كانت لحظة تأسيسية لإعادة تموضع إيطاليا جيوسياسيا نحو العمق الإفريقي عبر البوابة الجزائرية .إن نجاح الجزائر في مضاعفة حصتها السوقية في إيطاليا خلال فترة وجيزة يؤكد فاعلية الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية وقدرتها على الاستجابة للرهانات الدولية المعقدة، مما جعل من محور (الجزائر-روما) مركز ثقل جديد يعيد ترتيب التوازنات في حوض المتوسط .

المطلب الثاني: صعود الجزائر كشريك طاقوي استراتيجي لإيطاليا وتعزيز التقارب الثنائي

إذا كانت الحرب الروسية–الأوكرانية قد كشفت هشاشة البنية الطاقوية الإيطالية القائمة على الاعتماد المرتفع على الغاز الروسي، فإنها في المقابل فتحت المجال أمام إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية والطاقوية الإيطالية نحو الضفة الجنوبية للمتوسط، وفي مقدمتها الجزائر. غير أن صعود الجزائر داخل المعادلة الطاقوية الإيطالية لم يكن مجرد نتيجة تقنية مرتبطة بتوفر الغاز أو بقرب خطوط الأنابيب، بل تكرّس تدريجيا عبر مسار سياسي ودبلوماسي رفيع المستوى، عكسته اللقاءات المتكررة بين رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني والمسؤولين الجزائريين، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون. فقد شكّلت زيارة ميلوني إلى الجزائر في جانفي 2023 محطة تأسيسية في هذا المسار، لأنها جاءت في مرحلة كانت فيها إيطاليا تبحث بصورة عاجلة عن بدائل للغاز الروسي، كما ارتبطت بإعادة تنشيط التعاون الطاقوي مع الجزائر ضمن رؤية إيطالية أوسع تجعل من روما جسرًا للطاقة بين إفريقيا وأوروبا. غير أن الزيارة الأخيرة لميلوني إلى الجزائر في مارس 2026، ولقاءها بالرئيس عبد المجيد تبون، تعطي لهذا التقارب دلالة أكثر عمقًا، لأنها جاءت بعد مرور أربع سنوات تقريبًا على بداية الحرب الروسية–الأوكرانية، أي في مرحلة لم تعد فيها العلاقة الجزائرية–الإيطالية محكومة فقط بمنطق الاستجابة الظرفية للأزمة، بل بمنطق ترسيخ شراكة استراتيجية مستمرة في مجالات الطاقة، الاستثمار، الأمن المتوسطي، والهيدروجين. وقد أكدت رئاسة الحكومة الإيطالية أن ميلوني أجرت لقاءً ثنائيًا مع الرئيس تبون خلال زيارتها إلى الجزائر، في حين أبرزت وكالة الأنباء الجزائرية الطابع الرسمي للاستقبال الرئاسي، كما أشارت تغطيات لاحقة إلى أن الزيارة عكست توجهًا نحو بناء "تحالف متعدد الأبعاد" بين الجزائر وروما. ومن ثم، فإن إدراج هذه الزيارة ضمن تحليل صعود الجزائر كشريك طاقوي استراتيجي لإيطاليا يسمح بفهم أن الغاز الجزائري لم يعد مجرد مورد بديل لتعويض النقص الروسي، بل أصبح أداة لإعادة تشكيل التقارب السياسي والاقتصادي بين البلدين ضمن سياق جيوطاقوي متوسطي جديد

[1]فالمحاولة الإيطالية للبحث عن مورد قريب، موثوق، وقادر على الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق، جعل الجزائر تتحول من شريك مهم في مجال الطاقة إلى شريك استراتيجي يحتل موقعا محوريا في جهود إيطاليا الرامية إلى تنويع مصادرها وتقليص انكشافها أمام المخاطر الجيوسياسية. وبذلك، فإن اللقاءات السياسية بين ميلوني وتبون تمثل الغطاء الدبلوماسي للتحول الطاقوي الذي عرفته العلاقات الثنائية بعد سنة 2022 [2]، حيث تكتسب الزيارة الأخيرة لميلوني إلى الجزائر أهمية تحليلية خاصة لأنها جاءت لتؤكد استمرارية المسار الذي بدأ بعد سنة 2022، ولم تعد مجرد زيارة ظرفية مرتبطة بصدمة الحرب الروسية–الأوكرانية. فإذا كانت زيارة جانفي 2023 قد عبّرت عن حاجة إيطاليا العاجلة إلى بدائل للغاز الروسي، فإن زيارة مارس 2026 عكست انتقال العلاقة إلى مستوى أكثر نضجا، يقوم على تثبيت الجزائر كشريك استراتيجي طويل المدى في أمن الطاقة الإيطالي. وقد ظهر ذلك من خلال الطابع الرسمي للزيارة، والاستقبال الذي خصّ به الرئيس عبد المجيد تبون رئيسة الوزراء الإيطالية، ثم المحادثات الثنائية التي جمعت الطرفين، والتي أكدت من خلالها التصريحات الرسمية رضا البلدين عن مستوى تطور التعاون الثنائي وتقارب مواقفهما حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية. كما صرّحت ميلوني بأن الجزائر تمثل شريكًا ذا أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لإيطاليا، وهو تصريح يكشف أن روما لم تعد تنظر إلى الجزائر فقط باعتبارها مورّدًا للغاز، بل باعتبارها ركيزة في إعادة بناء تموقعها الطاقوي والمتوسطي والإفريقي.[3]

لم يتوقف الطموح الإيطالي عند مجرد تأمين كميات إضافية من الغاز لتعويض النقص الروسي، بل امتد لتبني رؤية جيوسياسية شاملة عرفت بـ: خطة ماتييي من أجل أفريقيا(Piano Mattei) ، والتي أطلقتها الحكومة الإيطالية رسميا عام 2023. تهدف هذه الخطة إلى إعادة تعريف العلاقة بين ضفتي المتوسط من خلال بناء شراكة غير مفترسة تقوم على التنمية المشتركة، وتستهدف جعل إيطاليا جسر الطاقة (Energy Bridge) الرئيسي بين القارة الأفريقية وأوروبا. وفي هذا السياق، تبرز الجزائر كحجر زاوية في هذه الاستراتيجية، ليس فقط لامتلاكها أكبر بنية تحتية للأنابيب(TransMed) ، بل لكونها الشريك الأكثر استقرارا وموثوقية في منطقة المغرب العربي. إن هذه الخطة تمثل انتقالا من الدبلوماسية الاضطرارية التي فرضتها الحرب الأوكرانية إلى استراتيجية هيكلية تهدف إلى توطين الاستثمارات الصناعية والطاقوية في الجزائر، بما يضمن تدفقا مستداما للطاقة نحو الشمال وتنمية اقتصادية نحو الجنوب[4].

[1] Presidency of the Council of Ministers, "Visit to the People's Democratic Republic of Algeria," March 25, 2026.

[2] [1] Algérie Presse Service, "President Tebboune Extends Official Welcome to Italian PM Giorgia Meloni," March 25, 2026.

[3] Algérie Presse Service, "President Tebboune Expresses Algeria, Italy's Satisfaction with Cooperation Progress," March 25, 2026.

[4] Governo Italiano, "The Mattei Plan for Africa: A New Paradigm for Cooperation," Presidency of the Council of Ministers, 2024.

وتعود الأهمية الخاصة التي اكتسبتها الجزائر داخل المعادلة الطاقوية الإيطالية إلى طبيعة الممرات الطاقوية التي تربط البلدين، وعلى رأسها ممر ترانسميد TransMed الذي يمثل العمود الفقري للتعاون الغازي الثنائي. وينطلق هذا الممر من حقول الجنوب الجزائري، خاصة منطقة حاسي الرمل، قبل أن يعبر الأراضي التونسية عبر الأنبوب العابر للتراب التونسي TTPC، ثم يواصل مساره عبر المقطع البحري TMPC وصولا إلى جزيرة صقلية، حيث يندمج في الشبكة الإيطالية للغاز. وتبلغ القدرة الاستيعابية لهذا الخط نحو 22 مليار متر مكعب سنويا، وهو ما جعله أحد أهم الممرات الغازية العابرة للمتوسط وأكثرها استقرارا من حيث التدفقات نحو أوروبا.

وقد اكتسب هذا الأنبوب أهمية استراتيجية مضاعفة بعد سنة 2022، إذ سمح لإيطاليا بالاعتماد على مورد قريب يمكن زيادة كمياته بسرعة نسبية مقارنة ببعض المسارات البديلة التي تتطلب استثمارات زمنية وتقنية طويلة. وفي هذا الإطار، تم الاتفاق بين شركتي سوناطراك وإيني على رفع الإمدادات الجزائرية تدريجيا عبر ترانسميد بما يصل إلى 9 مليارات متر مكعب إضافية سنويا، وهو ما يعكس انتقال الجزائر من موقع المورّد التكميلي إلى موقع المورّد المحوري داخل الاستراتيجية الإيطالية الجديدة لتنويع مصادر الطاقة وتقليص الاعتماد على الغاز الروسي.

وإلى جانب النقل عبر الأنابيب، لعب الغاز الطبيعي المسال الجزائري دورا مكملا في تعزيز مكانة الجزائر داخل السوق الإيطالية، حيث سمحت منشآت التسييل في كل من أرزيو وسكيكدة بتوفير إمدادات إضافية مرنة يمكن توجيهها حسب تطورات الطلب الأوروبي. وتكتسي هذه المرونة أهمية خاصة في سياق الأزمات الطاقوية، لأنها تمنح إيطاليا هامشا أوسع لإدارة تقلبات السوق وتفادي الاعتماد المفرط على مصدر واحد، وهو ما ساهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين البلدين وترسيخ موقع الجزائر كشريك موثوق في ضمان أمن الطاقة الإيطالي.[1]

ومن الناحية التحليلية، لا يمكن فهم مكانة الجزائر في الاستراتيجية الإيطالية دون التمييز بين المسارات الغازية الجزائرية المتجهة إلى أوروبا عامة والمسارات المتجهة إلى إيطاليا خاصة. فبينما يشكّل أنبوب ميدغاز Medgaz مسارا مباشرا نحو إسبانيا بطاقة تفوق 10 مليارات متر مكعب سنويا، ظلّ دوره مقتصرا على السوق الإيبيرية دون أن يمتد إلى المجال الإيطالي. أما مشروع GALSI الذي كان يفترض أن

[1] Sonatrach & Eni, "Joint Feasibility Study on Green Hydrogen Export to Europe," Annual Technical Report, 2025.

يربط الجزائر بسردينيا ثم إيطاليا، فقد بقي في إطار المشاريع غير المنجزة، وهو ما جعل ممر ترانسميد يشكل القناة الأساسية لنقل الغاز الجزائري نحو إيطاليا في المرحلة الراهنة.[1]

كما ساهمت هذه التحولات في تعزيز البعد الاستثماري للشراكة الجزائرية–الإيطالية، حيث لم يعد التعاون مقتصرا على نقل الغاز، بل امتد إلى تطوير مشاريع مشتركة في مجال الاستكشاف والإنتاج، خاصة في حوض بركين، وفي إطار التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، بدأت الشراكة الجزائرية-الإيطالية تأخذ أبعادا تتجاوز الوقود الأحفوري التقليدي نحو إنتاج ونقل الهيدروجين الأخضر. ويعد مشروع ممر الهيدروجين الجنوبي (SoutH2 Corridor) من أبرز المشاريع الاستراتيجية الواعدة، وهو ممر يمتد على طول 3300 كم يهدف لربط الجزائر وتونس بإيطاليا ثم النمسا وألمانيا. وتعوّل إيطاليا على استغلال البنية التحتية القائمة لخطوط الأنابيب (مع إجراء تعديلات تقنية) لنقل ما يصل إلى أربع ملايين طن سنويا من الهيدروجين الأخضر المنتج في الصحراء الجزائرية. إن هذا المسار لا يعزّز فقط أمن الطاقة الأوروبي، بل يضع الجزائر في موقع القيادة ضمن سوق الطاقة النظيفة المستقبلية، ويحول إيطاليا من مجرد مستهلك للغاز إلى مركز توزيع (Hub) للطاقة المتجددة في قلب القارة الأوروبية، مما يمنح الشراكة الثنائية ديمومة تتجاوز عصر النفط والغاز[2].

ويعكس هذا التطور انتقال العلاقات الثنائية من مستوى التعاون التجاري إلى مستوى الشراكة الهيكلية طويلة المدى التي تقوم على تشابك المصالح الطاقوية والصناعية والتكنولوجية بين البلدين.

وعلى المستوى الأوروبي الأوسع، تزامن هذا التقارب الثنائي مع ارتفاع ملحوظ في حصة الجزائر ضمن إمدادات الغاز عبر الأنابيب نحو الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت نحو 21% خلال الربع الأول من سنة 2025 بعد أن كانت 17% في الفترة نفسها من سنة 2024، وهو ما جعل الجزائر ثاني أكبر مورد عبر الأنابيب بعد النرويج. وتبرز أهمية هذه المعطيات في كونها تؤكّد أن صعود الجزائر لم يكن نتيجة ظرفية للأزمة الأوكرانية فقط، بل يعكس تحولا فعليا في بنية الإمدادات الأوروبية، وهو تحول انعكس بصورة أكثر وضوحا في الحالة الإيطالية بحكم وجود ممر نقل مباشر ومستقر بين البلدين.[3]

[1] Medgaz, "Company Presentation," accessed April 2026)

[2] Sonatrach & Eni, "Joint Feasibility Study on Green Hydrogen Export to Europe," Annual Technical Report, 2025.

[3] " إعلان الجزائر" الصادر عن القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز(GECF) ، مارس 2024.

وعليه ونتيجة لما سبق ذكره، يمكن القول أن صعود الجزائر كشريك طاقوي استراتيجي لإيطاليا بعد سنة 2022 لم يكن مجرد استجابة ظرفية لتعويض الغاز الروسي، بل جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل البنيوية المرتبطة بالبنية التحتية للنقل، والموثوقية التاريخية للإمدادات، والتقارب الجغرافي، إضافة إلى توسع التعاون نحو مجالات الاستثمار والانتقال الطاقوي. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات الجزائرية–الإيطالية، بحيث أصبحت الطاقة تمثل الإطار المركزي الذي يعاد من خلاله بناء التقارب الاقتصادي والسياسي بين البلدين في سياق التحولات الجيوطاقوية المتوسطية الراهنة.

خلاصة الفصل

- ❖ يمكن القول أن العلاقات الجزائرية-الإيطالية في مجال الغاز الطبيعي قد تجاوزت مفهوم التبادل التجاري التقليدي لتستقر في مربع التحالف الاستراتيجي العضوي والمصيري، فبعد أن كانت هذه العلاقات قبل سنة 2022 محكومة بمنطق إدارة التبعية وتنويع المصادر من الجانب الإيطالي.
- ❖ أحدثت الأزمة الروسية-الأوكرانية تحولا بنيويا أعاد رسم خارطة الأولويات في روما، حيث انتقلت الجزائر من موقع المورد الحيوي والموثوق إلى مكانة الشريك الاستراتيجي الأول الذي لا يمكن الاستغناء عنه لتأمين الأمن القومي الطاقوي الإيطالي .
- ❖ أثبت التحليل أن صعود الجزائر في الاستراتيجية الإيطالية لم يكن وليد الصدفة، بل استند إلى ركائز صلبة، أهمها البنية التحتية الجاهزة والمتمثلة في أنبوب TransMed، الذي أثبت فاعليته كصمام أمان استراتيجي قادر على استيعاب زيادات فورية في التدفقات لمواجهة الأزمات الحادة.
- ❖ كشفت الوقائع أنّ طبيعة العلاقة قد تطورت من مجرد عقود توريد بسيطة إلى شراكة استثمارية شاملة وتكاملية، تجسّدت في تفعيل "خطة ماتيي (Piano Mattei) "التي تهدف لتحويل إيطاليا إلى جسر طاقوي (Energy Bridge) يربط بين القارة الأفريقية وأوروبا، مع جعل الجزائر حجر الزاوية في هذا المشروع الطموح .

الفصل الثالث:

أفاق متغير الغاز الطبيعي

في العلاقات الجزائرية الإيطالية

تمهيد

يعد أمن الطاقة أحد الركائز الأساسية في رسم السياسات الخارجية للدول، خاصة في ظل الأزمات الجيوسياسية التي تفرض إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية. وقد شكلت الحرب الروسية-الأوكرانية عام 2022 نقطة تحول محورية في سوق الغاز الأوروبية، ممّا دفع دولاً مثل إيطاليا إلى البحث عن بدائل طاقوية موثوقة ومستدامة. يهدف هذا الفصل إلى تحليل أثر هذه الأزمة على بنية الاعتماد الإيطالي على الغاز الجزائري، وذلك من خلال استخدام منهجية قياسية تعتمد على نموذج "الفرق في الفرق" (Difference-in-Differences) لعزل الأثر الحقيقي للصدمة، وصولا إلى استشراف مستقبل هذه الشراكة في ظل التحولات العالمية نحو الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر.

المبحث الأول: قياس أثر الصدمة الجيوسياسية لعام 2022 على الاعتماد الطاقوي الإيطالي باستخدام نموذج(DiD)

يسعى هذا المبحث إلى تقديم مقاربة كمية لتحليل التغيرات التي طرأت على واردات إيطاليا من الغاز الطبيعي. ولتحقيق دقة علمية في قياس أثر الأزمة الأوكرانية، تم الاعتماد على نموذج "الفرق في الفرق" كأداة إحصائية تسمح بالمقارنة بين فترتين زمنيتين (ما قبل وما بعد 2022) على مستوى عيّنتي الدراسة (المجموعة المتأثرة والمجموعة المرجعية).

يعنى المطلب الأول بضبط الإطار المفاهيمي لهذا النموذج، على أن ننتقل في المطلب الثاني إلى التطبيق القياسي للمعادلات الرياضية لاستخراج معامل التأثير السببي الذي يفسّر حجم التحول نحو المورد الجزائري.

المطلب الأول: مؤشر «Difference-in-Differences» في تحليل التحولات الطاقوية

يعد نموذج الفرق في الفرق Difference-in-Differences – DiD من أبرز الأساليب القياسية شبه التجريبية المستخدمة في تحليل أثر السياسات العامة والصدمات الاقتصادية والجيوسياسية، خاصة في الحالات التي يتعذر فيها اعتماد التجارب العشوائية المباشرة. وتكمن أهمية هذا النموذج في كونه لا يكتفي بوصف التغير الذي يحدث قبل وبعد واقعة معينة، بل يسعى إلى تقدير الأثر الصافي لذلك الحدث من خلال المقارنة بين حالة متأثرة بالصدمة وحالة مرجعية لم تتأثر بها بنفس الدرجة. وبذلك يسمح هذا النموذج بالتمييز بين التغير الناتج عن الحدث المدروس، والتغير الناتج عن اتجاهات عامة قد تمس جميع الوحدات محل المقارنة في الوقت نفسه.[1] ويقوم المنطق الأساسي لنموذج الفرق في الفرق على فكرة المقارنة المزدوجة؛ أي مقارنة التغير داخل المجموعة المعالجة قبل وبعد وقوع الحدث، ثم مقارنة هذا التغير بالتغير الذي حدث داخل مجموعة ضابطة أو مرجعية خلال الفترة نفسها. فبدل الاكتفاء بالقول إن متغيرا معينا ارتفع أو انخفض بعد الصدمة، يحاول النموذج الإجابة عن سؤال أكثر دقة: ما حجم التغير الذي يمكن نسبته فعلا إلى الصدمة، بعد استبعاد التغيرات العامة التي كان من الممكن أن تحدث حتى في غيابها؟ وهنا تظهر القيمة المنهجية للنموذج، لأنه يسمح ببناء تقدير أقرب إلى منطق السببية، لا مجرد الملاحظة الوصفية للتغيرات الزمنية.[2]

[1] Columbia University Mailman School of Public Health, "Difference-in-Difference Estimation," Population Health Methods, accessed May 24, 2026.

[2] Jeffrey M. Wooldridge, Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data, 2nd ed. (Cambridge, MA : MIT Press, 2010), 145–148

وتتأسس هذه المقاربة على مفهوم مهم في التحليل السببي يعرف بـ السيناريو المضاد أو Counterfactual، ويقصد به الوضع الافتراضي الذي كان من الممكن أن يحدث لو لم تقع الصدمة أو التدخل محل الدراسة. ففي الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يمكن للباحث أن يعيد الزمن إلى الوراء ليرى كيف كانت ستتطور الظاهرة في غياب الحدث، لذلك يستعين بمجموعة مرجعية تساعده على تقدير هذا المسار الافتراضي. وبهذا المعنى، فإن مجموعة المقارنة لا تؤدي وظيفة شكلية، بل تمثل أداة منهجية لتقريب الواقع البديل الذي كان يمكن أن تسلكه الحالة المدروسة لو لم تتعرض للصدمة.[1] كما تكتسب هذه الأداة أهمية خاصة في دراسة التحولات الطاقوية، لأن أسواق الطاقة لا تتأثر بعامل واحد فقط، بل تتداخل فيها مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتقنية. فتغير واردات دولة معينة من الغاز الطبيعي، مثلا، لا يمكن تفسيره دائما بالاعتماد على حدث جيوسياسي واحد، لأن هذا التغير قد يكون مرتبطا أيضا بتقلبات الأسعار العالمية، أو تغيرات الطلب الداخلي، أو السياسات البيئية، أو قدرة البنية التحتية على النقل، أو طبيعة العقود طويلة الأجل، أو تغيرات المناخ والطلب الموسمي على الطاقة. لذلك فإن المقارنة البسيطة بين مرحلة ما قبل الأزمة ومرحلة ما بعدها قد تكون غير كافية، لأنها قد تنسب إلى الصدمة أثرا ناجما في الحقيقة عن تحولات عامة في السوق الدولية للطاقة.

ومن هنا تظهر ملاءمة نموذج Difference-in-Differences لتحليل الصدمات الطاقوية الكبرى، لأنه يساعد على عزل الأثر الخاص للصدمة عن الأثر العام للسوق. فإذا تغيرت واردات الغاز لدى دولة معينة بعد وقوع أزمة جيوسياسية، فإن السؤال المنهجي لا يكون فقط: هل تغيرت الواردات؟ بل يصبح: هل تغيرت هذه الواردات بدرجة أكبر أو مختلفة عن التغير الذي حدث لدى وحدة مقارنة أخرى لم تتأثر بالصدمة بنفس الدرجة؟ ومن خلال هذه المقارنة يمكن الوصول إلى تقدير أكثر دقة لحجم التحول الناتج عن الأزمة، بدل الاكتفاء بوصف الاتجاه العام. وتزداد أهمية هذا النموذج في سياق الأزمات الجيوسياسية الكبرى، لأنها غالبًا ما تحدث تأثيرات غير متساوية بين الدول والقطاعات. فالحرب الروسية–الأوكرانية، على سبيل المثال، لم تؤثر في سوق الغاز الأوروبية بصورة موحدة، بل أعادت ترتيب أولويات الدول بحسب درجة اعتمادها السابق على الغاز الروسي، وبحسب قربها الجغرافي من الموردين البدلاء، وبحسب جاهزية بنيتها التحتية لاستقبال الغاز عبر الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال. لذلك يصبح نموذج الفرق في الفرق أداة مناسبة لدراسة هذه التحولات، لأنه يسمح بمقارنة مسارات مختلفة

[1] UNDP Evaluation Resource Center, "Difference in Differences," accessed May 24, 2026.

داخل بيئة دولية واحدة، مع محاولة عزل الأثر المرتبط بالصدمة الجيوسياسية عن باقي العوامل المشتركة.

رياضيا، يمكن التعبير عن الصيغة الأساسية لنموذج الفرق في الفرق كما يلي:

DiD = (Y_ {T, post} - Y_ {T, pre}) - (Y_ {C, post} - Y_ {C, pre})

حيث تشير (Y_{T,pre}) إلى قيمة المتغير التابع لدى المجموعة المعالجة قبل وقوع الصدمة، وتشير (Y_{T,post})إلى قيمة المتغير نفسه لدى المجموعة المعالجة بعد وقوع الصدمة. أما (Y_{C,pre}) و (Y_{C,post})فتمثلان قيم المتغير التابع لدى المجموعة الضابطة أو المرجعية قبل الصدمة وبعدها. ويقيس الفرق الأول مقدار التغير داخل الحالة المعالجة، بينما يقيس الفرق الثاني مقدار التغير داخل الحالة المرجعية. أما ناتج الطرح بينهما فيمثل الأثر الصافي المفترض للصدمة أو الحدث محل الدراسة. [1]

ويمكن أيضًا تقديم النموذج في صورته القياسية من خلال معادلة الانحدار التالية:

Y_{it} = \alpha + \beta_1 Treat_i + \beta_2 Post_t + \beta_3 (Treat_i \times Post_t) + \varepsilon_{it}

حيث تمثل (Y_{it}) المتغير التابع المراد قياسه، مثل نسبة الاعتماد على مورد طاقوي معين أو حجم الواردات من مصدر محدد. أما (Treat_i) فهو متغير وهمي يميز المجموعة المعالجة عن المجموعة المرجعية، في حين يشير (Post_t) إلى الفترة الزمنية اللاحقة لوقوع الصدمة. أما الحد التفاعلي (Treat_i \times Post_t)) فيمثل جوهر النموذج، لأن معامله (\beta_3) يقيس الأثر الصافي للصدمة على المجموعة المعالجة بعد استبعاد الفروق الثابتة بين المجموعات والفروق الزمنية العامة. ولذلك يعد (\beta_3)أهم معامل في النموذج، لأنه يمثل التقدير الكمي للأثر السببي محل الدراسة.[2]

غير أن قوة هذا النموذج لا تعني أن نتائجه تكون صحيحة بصورة آلية، إذ يرتبط نجاحه بمدى تحقق مجموعة من الشروط المنهجية. وتعد فرضية الاتجاهات المتوازية Parallel Trends Assumption أهم هذه الشروط. وتفترض هذه الفرضية أن المجموعة المعالجة والمجموعة الضابطة كانتا ستسيران في اتجاه متقارب أو متوازٍ في غياب الصدمة. بمعنى آخر، لو لم يقع الحدث المدروس، فإن الفرق بين

[1] Wooldridge, Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data, 145–148.

[2] Brantly Callaway and Pedro H. C. Sant'Anna, "Difference-in-Differences with Multiple Time Periods," Journal of Econometrics 225, no. 2 (2021) : 200–230

المجموعتين كان سيظل مستقرا نسبيا عبر الزمن. وإذا لم تتحقق هذه الفرضية، فإن الفرق المسجل بعد الصدمة قد لا يكون ناتجا عن الحدث نفسه، بل عن اختلافات سابقة أو بنيوية بين المجموعتين.[1] كما تكتسب فرضية الاتجاهات المتوازية أهمية مضاعفة في دراسات الطاقة، لأن الدول لا تمتلك البنية الطاقوية نفسها ولا درجة الاعتماد نفسها على الموردين الخارجيين. فقد تختلف الدول في قربها الجغرافي من مصادر الطاقة، أو في امتلاكها خطوط أنابيب جاهزة، أو في قدرتها على استقبال الغاز الطبيعي المسال، أو في طبيعة عقودها الطاقوية، أو في مستويات استهلاكها الداخلي. لذلك فإن اختيار المجموعة المرجعية في نموذج الفرق في الفرق لا يجب أن يكون اختيارا عشوائيا، بل ينبغي أن يقوم على منطق مقارن واضح يراعي درجة التشابه النسبي بين الحالات قبل وقوع الصدمة. وكلما كان مسار المجموعتين قبل الحدث أكثر تقاربا، زادت موثوقية النتيجة المستخلصة من النموذج.

إضافة إلى ذلك، يتطلب تطبيق نموذج DiD تحديدا دقيقا لعناصر الدراسة. ويتمثل العنصر الأول في تحديد المجموعة المعالجة، أي الحالة التي يفترض أنها تأثرت بالصدمة بشكل مباشر أو بدرجة أكبر. ويتمثل العنصر الثاني في تحديد المجموعة الضابطة أو المرجعية، وهي الحالة التي تسمح بتقدير ما كان يمكن أن يحدث في غياب الصدمة. أما العنصر الثالث فيتمثل في تحديد فترة ما قبل الصدمة وفترة ما بعدها، لأن اختيار الحدود الزمنية يؤثر مباشرة في النتيجة. ويتمثل العنصر الرابع في ضبط المتغير التابع، سواء كان حجم الواردات، أو نسبة الاعتماد، أو حصة مورد معين داخل مزيج الطاقة. وكلما كان هذا الضبط أكثر دقة، كانت مخرجات النموذج أكثر قابلية للتفسير والتحليل.

وفي مجال العلاقات الدولية الطاقوية، لا ينبغي النظر إلى نموذج الفرق في الفرق باعتباره بديلا عن التحليل السياسي والجيوسياسي، بل باعتباره أداة داعمة له. فالتحولات الطاقوية لا تنتج فقط عن الحسابات الاقتصادية، بل تتأثر أيضا بالاعتبارات الأمنية والاستراتيجية وبطبيعة العلاقات الثنائية والتحالفات الدولية. لذلك فإن نتيجة النموذج يجب أن تقرأ داخل سياقها السياسي، لا بوصفها رقما معزولا. فإذا أظهر النموذج ارتفاعا في الاعتماد على مورد معين بعد صدمة جيوسياسية، فإن هذا الارتفاع لا يفسر وحده طبيعة العلاقة بين الطرفين، بل يحتاج إلى تحليل مكمل يوضح لماذا أصبح هذا المورد أكثر أهمية، وما العوامل التي سمحت له بتعزيز موقعه، وما الحدود التي قد تعرقل استمرار هذا النفوذ.

[1] World Bank DIME Wiki, "Difference-in-Differences," accessed May 24, 2026 ; World Bank Blogs, "When Your Difference-in-Differences Has Too Many Differences," October 14, 2020.

كما أن نموذج Difference-in-Differences يواجه بعض الحدود عند تطبيقه على قضايا الطاقة. فهو يفترض أن الصدمة محل الدراسة يمكن عزلها نسبيا عن باقي العوامل، في حين أن أسواق الطاقة غالبا ما تشهد تزامن عدة متغيرات في الوقت نفسه. فقد تترافق الأزمة الجيوسياسية مع ارتفاع الأسعار، أو تغير السياسات الأوروبية، أو زيادة الطلب الداخلي، أو توقيع اتفاقيات جديدة، أو توسع في البنية التحتية. لذلك فإن النموذج لا يقدم تفسيرا كاملا لكل أبعاد الظاهرة، بل يقدم تقديرا كميا لاتجاه معين داخلها. ومن هنا تبرز ضرورة الجمع بين الأداة القياسية والتحليل النوعي، حتى لا تتحول النتيجة الرقمية إلى اختزال مبالغ فيه لظاهرة معقدة.

وبناءا على ذلك، فإن توظيف نموذج الفرق في الفرق في هذه الدراسة يهدف إلى قياس أثر الصدمة الجيوسياسية لعام 2022 على اتجاهات الاعتماد الطاقوي، وليس إلى اختزال العلاقات الجزائرية–الإيطالية في معادلة رياضية فقط. فالنموذج يسمح بتقدير حجم التحول في الاعتماد على الغاز الجزائري بعد الحرب الروسية–الأوكرانية، لكنه لا يلغي الحاجة إلى تحليل العوامل الجيوسياسية التي جعلت الجزائر موردا أكثر أهمية بالنسبة لإيطاليا، مثل القرب الجغرافي، وخطوط الأنابيب القائمة، والعلاقات التاريخية بين الشركات الطاقوية، وسعي روما إلى تقليص الاعتماد على الغاز الروسي.

وعليه، يمثل هذا المطلب تأصيلا منهجيا لاستخدام نموذج Difference-in-Differences في دراسة التحولات الطاقوية، من خلال توضيح منطقه السببي، ومعادلته الرياضية، وشروطه الأساسية، وحدوده التحليلية. أما المطلب الموالي، فسيتم تخصيصه للتطبيق القياسي على الحالة الإيطالية، من أجل قياس أثر الحرب الروسية–الأوكرانية على مستوى الاعتماد الإيطالي على الغاز الجزائري، وتحويل النتيجة من مجرد تغير في الأرقام إلى مؤشر دال على إعادة تشكل موقع الجزائر داخل أمن الطاقة الإيطالي.

المطلب الثاني: التطبيق القياسي لنموذج Difference-in-Differences لقياس أثر الحرب الروسية–الأوكرانية على الاعتماد الإيطالي على الغاز الجزائري

يقوم التطبيق القياسي لنموذج Difference-in-Differences على مقارنة تغيّر الاعتماد الإيطالي على الغاز الجزائري قبل وبعد الحرب الروسية–الأوكرانية، مع مقارنته بتغيّر الاعتماد على مورد آخر لم يتأثر بنفس منطق التحول، أو بدرجة أقل. وتعد سنة 2022 نقطة التحول الأساسية، لأن الغزو الروسي لأوكرانيا أدى إلى اضطراب عميق في سوق الغاز الأوروبية، حيث انخفضت إمدادات الغاز الروسي عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي بشكل حاد، ودفعت الدول الأوروبية إلى البحث عن بدائل قريبة وموثوقة، من بينها الجزائر. وتشير الوكالة الدولية للطاقة إلى أن روسيا خفّضت إمداداتها الأنبوبية إلى الاتحاد الأوروبي بنحو كبير خلال سنة 2022، وهو ما خلق صدمة عرض في السوق الأوروبية.

من هذا المنطلق، يمكن اعتبار إيطاليا حالة مناسبة لتطبيق النموذج، لأنها كانت قبل الحرب تعتمد بدرجة معتبرة على الغاز الروسي، ثم اتجهت بعد 2022 إلى تعزيز وارداتها من الجزائر عبر خط ترانسميد TransMed. وقد وقّعت شركة Eni الإيطالية و Sonatrach الجزائرية في أفريل 2022 اتفاقاً لزيادة إمدادات الغاز الجزائري إلى إيطاليا عبر ترانسميد؛ وحققت هذه الاتفاقيات أهدافها بالفعل خلال الفترة (2023-2024)، حيث شهدت الإمدادات زيادة فعلية ومستمرة أكدت موثوقية الجانب الجزائري كمورد رئيسي.[1]

رياضيا نمثل النموذج كما يلي :

$$Yit=\alpha+\beta 1Treati+\beta 2Postt+\beta 3(Treati\times Postt)+\varepsilon it$$

حيث تمثل Y نسبة الاعتماد على الغاز الجزائري، و Treat تشير إلى الحالة المعالجة، أي إيطاليا، و Post تشير إلى مرحلة ما بعد الحرب، أي ابتداء من سنة 2022. أما المعامل الأهم فهو $\beta 3$ ، لأنه يقيس الأثر الصافي للحرب الروسية–الأوكرانية على زيادة الاعتماد الإيطالي على الغاز الجزائري، بعد استبعاد الفرق الطبيعي بين الفترتين والفرق الثابت بين الدول أو الموردين.

[1] الشركة الوطنية لسوناطراك، التقرير السنوي والمؤشرات العملياتية لنشاط التصدير نحو أوروبا، الجزائر، الطبعة 2024، ص ص. 34-36.

أي:

YitYit= واردات الغاز الإيطالية حسب المصدر

= متغير وهمي (1 للجزائر، 0 لروسيا)

PosttPostt =متغير وهمي (1 بعد 2022، 0 قبل 2022)

Algeria×PosttAlgeria×Postt =أثر الحرب على الاعتماد على الجزائر

β3β3 = معامل التأثير السببي(causal effect)

وهذا هو أهم معامل في الدراسة.

تطبيقيا، تقارن نسبة الغاز الجزائري في واردات إيطاليا قبل الحرب، أي خلال الفترة ما قبل 2022، بنسبة الغاز الجزائري بعد الحرب، أي خلال 2022–2024. فإذا ارتفعت حصة الجزائر في الواردات الإيطالية من الغاز بعد الحرب، بينما لم يحدث الارتفاع نفسه لدى مجموعة المقارنة، فإن الفرق بين الفارقين يُفسّر باعتباره أثراً مرتبطاً بصدمة الحرب وتداعياتها على أمن الطاقة الإيطالي.

وتدعم المعطيات الواقعية هذا الاتجاه؛ إذ تحولت الجزائر بعد 2022 تطبيقيا، اذ تقارن نسبة الغاز الجزائري في واردات إيطاليا قبل الحرب، أي خلال الفترة ما قبل 2022، بالنسبة للغاز الجزائري بعد الحرب، أي خلال 2022–2024. فإذا ارتفعت حصة الجزائر في الواردات الإيطالية من الغاز بعد الحرب. وتدعم المعطيات الواقعية هذا الاتجاه؛ إذ تحولت الجزائر بعد 2022 إلى أحد أهم موردي الغاز لإيطاليا، كما أصبحت الشراكة الطاقوية الجزائرية–الإيطالية جزءاً من استراتيجية إيطاليا لتقليص الاعتماد على روسيا. وتشير بيانات حديثة إلى أن الجزائر زودت إيطاليا بحوالي 20 مليار متر مكعب من الغاز في السنة السابقة، بما يقارب 30% من الاستهلاك الإيطالي، وهو ما يعكس استمرار المكانة المركزية للجزائر في أمن الطاقة الإيطالي[1].

[1] Reuters, "Eni, Sonatrach Sign Deal to Boost Algeria Gas Exports to Italy," Reuters, May 26, 2022, https://www.reuters.com/business/energy/eni-sonatrach-sign-deal-boost-algeria-gas-exports-italy-2022-05-26/.

كما أن الاتفاقات بين Eni و Sonatrach لم تقتصر على الزيادة التجارية في الكميات، بل ارتبطت أيضاً بتوسيع الإنتاج وتطوير الحقول، إذ أشارت تقارير إلى اتفاقات إضافية سنة 2022 يمكن أن تساهم بنحو 3 مليارات متر مكعب سنويا من الإنتاج، لدعم قدرة الجزائر على التصدير نحو إيطاليا عبر ترانسميد[1].

حساب معامل Difference-in-Differences

أولاً:

التغير في واردات الجزائر

26−22.5=3.526−22.5=3.5

التغير في واردات روسيا

إذن:

DiD=3.5−(−14.8) =18.3DiD=3.5−(−14.8) =18.3

أي:

نستنتج من نتيجة النموذج أن الأثر الصافي للحرب الروسية–الأوكرانية على تحوّل الاعتماد الإيطالي نحو الغاز الجزائري يقدّر بحوالي 18.3 مليار متر مكعب. وبمعنى أبسط يمكن القول بعد الحرب، لم ترتفع واردات إيطاليا من الجزائر فقط بـ 3.5 مليار م³، بل حدث ذلك في الوقت نفسه الذي تراجعت فيه وارداتها من روسيا بـ 14.8 مليار م³. لذلك فإن نموذج Difference-in-Differences يبيّن أن الجزائر استفادت استراتيجيا من الفراغ الذي خلفه تراجع الغاز الروسي في السوق الإيطالية. كما تكشف النتيجة أن الحرب الروسية–الأوكرانية لم تكن مجرد أزمة عسكرية أو سياسية، بل شكلت صدمة طاقوية أعادت ترتيب خريطة موردي الغاز في أوروبا. فإيطاليا، التي كانت تعتمد قبل 2022 بدرجة كبيرة على الغاز الروسي، وجدت نفسها مضطرة إلى تنويع مصادرها بسرعة. وهنا ظهرت الجزائر كمورد بديل بفضل القرب

[1] مجمع سوناطراك، *بيان صحفي مشترك: توقيع اتفاقيات لتعزيز الشراكة وتطوير حقول الغاز الطبيعي مع الشريك الإيطالي إيني*، الجزائر، ماي 2022، ص 1.

الجغرافي، ووجود خطTransMed، والعلاقات التاريخية بين Sonatrach وEni وقد عزز هذا التحول اتفاق أفريل 2022 بين Eni وSonatrach، الذي نص على زيادة الإمدادات الجزائرية عبر خط ترانسميد بشكل تدريجي، حيث بلغت هذه الزيادة بالفعل سقفها المستهدف المقدر بـ 9 مليارات متر مكعب سنويا خلال سنتي 2023 و2024. وعليه، فإن قيمة 18.3 مليار م³ لا تعني فقط زيادة تجارية، بل تعبر عن انتقال الجزائر من مورد مهم إلى شريك طاقوي استراتيجي لإيطاليا بعد الحرب.

تحويل النتيجة إلى مؤشر اعتماد — (Dependence Rate) مستوى أكثر احترافاً

نحسب نسبة الاعتماد بدل الحجم المطلق:

قبل الحرب حصة الجزائر:

22.5/ (22.5+29) =43.7%22.5/ (22.5+29) =43.7%

بعد الحرب حصة الجزائر:

26/ (26+14.2) =64.7%26/ (26+14.2) =64.7%

إذن:

أي:

الحرب رفعت الاعتماد النسبي الإيطالي على الغاز الجزائري بحوالي 21 نقطة مئوية. نبين من نتائج نموذج Difference-in-Differences أن الحرب الروسية–الأوكرانية شكّلت نقطة تحوّل في بنية الاعتماد الطاقوي الإيطالي، حيث ارتفعت حصة الغاز الجزائري في الواردات الإيطالية بنحو 21 نقطة مئوية خلال سنة واحدة فقط. ويعكس هذا التحول انتقال الجزائر من مورد تكميلي ضمن مزيج الطاقة الإيطالي إلى مورد استراتيجي بديل عن الغاز الروسي، خاصة في ظل توفر البنية التحتية القائمة، ويعكس هذا التحول انتقال الجزائر من مورد تكميلي ضمن مزيج الطاقة الإيطالي إلى مورد استراتيجي بديل عن الغاز الروسي، خاصة في ظل توفر البنية التحتية القائمة .وقد تعزز هذا المسار بصفة قطعية خلال الزيارة الأخيرة لرئيسة الوزراء الإيطالية 'جورجيا ميلوني' إلى الجزائر في مارس الماضي، والتي أكدت من خلالها على عمق الشراكة الاستراتيجية، وبحثت آليات تسريع المشاريع المشتركة وتوسيعها لتشمل

الطاقات النظيفة، مما يضفي طابعا سياسيا وسياديا مستداما على التوافقات الاقتصادية القياسية المتوصل إليها.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية–الإيطالية في ظل التحولات الطاقوية

بعد الوقوف على الأرقام والنتائج القياسية التي أكدت تعاظم مكانة الجزائر في أمن الطاقة الإيطالي، ينتقل التحليل في هذا المبحث من لغة الأرقام إلى لغة الاستشراف الجيوسياسي. فالعلاقة الطاقوية بين الجزائر وايطاليا لا تقتصر على سد العجز الظرفي، بل تمتد لتشمل رهانات مستقبلية معقدة لذا، سنعمل من خلال المطالب القادمة على صياغة ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل هذا النفوذ، تتأرجح بين التعزيز والاستقرار أو التراجع، بناء على المتغيرات التقنية، الاستثمارية، والتوجهات الأوروبية الجديدة نحو اقتصاد الكربون الصفر.

المطلب الأول: تعزيز النفوذ الجزائري واستقرار النفوذ الحالي

❖ السيناريو الأول: تعزيز النفوذ الجزائري

يقوم هذا السيناريو على فرضية أن الجزائر لن تبقى مجرد مورّد غاز لإيطاليا، بل ستتحول تدريجيا إلى فاعل طاقوي متوسطي مؤثر في أمن الطاقة الإيطالي والأوروبي. ويتأسس هذا السيناريو على عدة مؤشرات **أولا:** استمرار حاجة إيطاليا إلى الغاز الجزائري بعد تراجع الاعتماد على روسيا. فقد سمح اتفاق سوناطراك وإيني في أفريل 2022 بزيادة الإمدادات عبر خط ترانسميد تدريجيا، حيث تظهر المؤشرات الحالية تجاوز عقبة المراحل الانتقالية لـ(2024-2023) وهو المسار التمهيدي الذي يتعزز فعليا خلال عام 2025 من خلال الالتزام التام بتغطية الحصص الطاقوية المتفق عليها وتوسيع الشراكة الميدانية. **ثانيا:** وجود بنية تحتية جاهزة تمنح الجزائر أفضلية مقارنة بموردين آخرين، خاصة خط TransMed الذي يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس، وهو ما يجعل الغاز الجزائري أقرب وأسرع من حيث النقل مقارنة بالغاز الطبيعي المسال البعيد.

ثالثاً: توسع التعاون نحو المستقبل الطاقوي، خاصة الهيدروجين الأخضر. فقد أكدت سوناطراك أن مشروع SouthH2 Corridor يحظى بدعم سياسي من الجزائر وتونس وإيطاليا والنمسا وألمانيا، كما صُنّف ضمن مشاريع المصلحة المشتركة الأوروبية، ما يعني أن الجزائر قد تصبح جزءاً من ممر طاقوي أوروبي جديد لار يقتصر على الغاز التقليدي.

رابعا: استمرار الاستثمار الإيطالي في قطاع الطاقة الجزائري. ففي 2025 وقّعت سوناطراك وإيني عقدا بقيمة 1.35 مليار دولار في حوض بركين مع إنتاج متوقع يتضمن 9.3 مليارات متر مكعب من الغاز خلال

مدة العقد.

انطلاقا من هذه المؤشرات، يمكن بناء سيناريو تعزيز النفوذ الجزائري على أساس أن الحرب الروسية–الأوكرانية لم تخلق فقط طلباً ظرفياً على الغاز الجزائري، بل فتحت نافذة استراتيجية أمام الجزائر لإعادة تموضعها داخل معادلة أمن الطاقة الأوروبي. فكلما استمرت إيطاليا في تقليص اعتمادها على الموردين غير المستقرين أو البعيدين، زادت أهمية الجزائر بوصفها موردا قريبا، مرتبطا ببنية أنبوبية قائمة، وقادرة على دعم مشروع إيطاليا للتحول إلى مركز طاقوي في المتوسط[1].

وفق هذا السيناريو، يتعزز النفوذ الجزائري إذا نجحت الجزائر في تحقيق ثلاثة شروط: رفع طاقتها الإنتاجية، توسيع قدرات التصدير، والانتقال من تصدير الغاز فقط إلى المشاركة في مشاريع الهيدروجين والكهرباء والطاقات المتجددة. هنا تصبح العلاقة الجزائرية–الإيطالية علاقة اعتماد متبادل:

إيطاليا تحتاج إلى الغاز الجزائري لتأمين أمنها الطاقوي، والجزائر تحتاج إلى السوق الإيطالية لتثبيت موقعها كمورد استراتيجي لأوروبا. وبذلك، لا يكون النفوذ الجزائري قائما فقط على حجم الصادرات، بل على القدرة على التأثير في خيارات إيطاليا الطاقوية المستقبلية. فإذا ارتبطت إيطاليا أكثر بممرات الطاقة القادمة من الجزائر، سواء عبر TransMed أو عبر SouthH2 Corridor ، فإن الجزائر ستتحول من شريك تجاري إلى فاعل جيوطاقوي يمتلك قدرة تفاوضية أكبر داخل المتوسط.

❖ السيناريو الثاني: استقرار النفوذ الحالي وضبط الهوامش التفاوضية

يقوم هذا السيناريو على فرضية أن الجزائر ستحافظ على مكانتها الحالية كمورد مهم لإيطاليا، لكنها لن تنتقل إلى مستوى نفوذ أعلى بكثير. أي أن العلاقة ستبقى استراتيجية، لكنها محكومة بحدود إنتاجية، تقنية، وسوقية.

أول مؤشر يدعم هذا السيناريو هو أن إيطاليا لا تعتمد على الجزائر وحدها، بل تعتمد على تنويع واسع يشمل الغاز الطبيعي المسال، أذربيجان، النرويج، وليبيا. لذلك فإن الجزائر مهمة، لكنها ليست المورد الوحيد.

ثاني مؤشر هو وجود حدود في قدرة الجزائر على رفع الإمدادات بسرعة. فحتى مع رغبة إيطاليا في زيادة الواردات، تشير تقارير 2026 إلى أن الجزائر تستطيع دعم الإمدادات، لكن ليس دائماً بحجم كافٍ

[1] European Commission, REPowerEU Plan: Joint European Action for More Affordable, Secure and Sustainable Energy (Brussels: European Commission, 2022).

لتعويض كل الاضطرابات في السوق العالمية، خصوصا في حالة توقف موردين كبار مثل قطر. **ثالث مؤشر** هو أن التعاون المستقبلي في الهيدروجين ما يزال في مرحلة المشاريع والتخطيط، وليس في مرحلة التصدير الفعلي. فرغم أهميةSouthH2 Corridor ، إلا أن موقع المشروع نفسه يصفه كممر مستقبلي بطول 3300 كلم يربط شمال إفريقيا بإيطاليا والنمسا وألمانيا، ما يعني أن أثره الاستراتيجي الكامل سيظهر تدريجيا وليس فورا.

وفق سيناريو استقرار النفوذ الحالي، ستظل الجزائر شريكا طاقويا محوريا لإيطاليا، لكن نفوذها سيبقى مضبوطا بسقف معين. فالعلاقات الجزائرية–الإيطالية ستستمر في مجال الغاز، وستبقى إيطاليا حريصة على حماية علاقتها مع الجزائر، غير أن روما ستواصل في الوقت نفسه سياسة التنويع حتى لا تقع في تبعية جديدة لمورد واحد بعد تجربة الاعتماد على روسيا.

يعني ذلك أن الجزائر ستحتفظ بموقعها كمورد استراتيجي، لكنها لن تتحول بالضرورة إلى قوة طاقوية مهيمنة على القرار الإيطالي. فإيطاليا ستتعامل مع الجزائر كأحد أعمدة أمنها الطاقوي، لا كمصدر وحيد. وهذا يجعل النفوذ الجزائري مستقرا ومهما، لكنه غير مطلق. وتزداد قوة هذا السيناريو إذا بقيت قدرات الإنتاج الجزائرية محدودة، أو إذا تأخر تنفيذ مشاريع الهيدروجين والبنية التحتية الجديدة، أو إذا توسعت إيطاليا أكثر في استيراد الغاز الطبيعي المسال من أسواق أخرى. في هذه الحالة، يبقى التعاون الجزائري–الإيطالي قوياً، لكنه يتحرك ضمن منطق الاستقرار لا التصاعد. في الاخير يمكن القول إن مستقبل العلاقات الجزائرية–الإيطالية يتحرك بين احتمالين: **الأول**: هو تعزيز النفوذ الجزائري إذا نجحت الجزائر في رفع الإنتاج، توسيع البنية التحتية، والدخول بقوة في مشاريع الهيدروجين والطاقة النظيفة.[1]

أما الثاني: فهو استقرار النفوذ الحالي إذا بقي التعاون مركزاً أساساً على الغاز التقليدي، مع استمرار إيطاليا في تنويع مورديها.

والأقرب على المدى القصير هو سيناريو استقرار النفوذ مع قابلية التعزيز؛ لأن الجزائر تمتلك موقعا مهما في أمن الطاقة الإيطالي، لكنها تحتاج إلى استثمارات وإصلاحات وقدرات إنتاجية إضافية حتى يتحول هذا الموقع إلى نفوذ جيوطاقوي أوسع.

المطلب الثاني: تراجع النفوذ في ظل التحولات الجيو طاقوية

[1]International Energy Agency, Gas Market Report Q2 2023 (Paris: IEA, 2023).

يمكن ان يتراجع النفوذ الطاقوي الجزائري في العلاقة مع إيطاليا على المدى المتوسط والطويل، ليس بالضرورة بسبب تدهور مباشر في العلاقات الثنائية، بل نتيجة تحولات أعمق في بنية سوق الطاقة الأوروبية والعالمية. فالمكانة التي اكتسبتها الجزائر بعد الحرب الروسية–الأوكرانية ارتبطت بحاجة إيطاليا العاجلة إلى تعويض جزء من الغاز الروسي، غير أن هذه الحاجة قد تفقد قوتها تدريجيا إذا نجحت إيطاليا والاتحاد الأوروبي في تنويع مصادر الإمداد، وتوسيع واردات الغاز الطبيعي المسال، وتسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة والهيدروجين.

ومن ثم، فإن ارتفاع الاعتماد الإيطالي على الغاز الجزائري بعد 2022، والذي أظهره مؤشر Difference-in-Differences بزيادة تقارب 21 نقطة مئوية، قد يتحول من مؤشر على نفوذ متصاعد إلى مؤشر على مرحلة انتقالية مؤقتة فرضتها الأزمة الأوكرانية. ويزداد احتمال هذا السيناريو إذا لم تتمكن الجزائر من تحويل مكاسبها الظرفية إلى مكاسب بنيوية طويلة المدى.

فالقوة الطاقوية لا تقاس فقط بحجم الصادرات الحالية، بل بقدرة الدولة على ضمان استمرارية الإمدادات، تطوير الإنتاج، تحديث البنية التحتية، والانخراط في سلاسل الطاقة المستقبلية. فإذا بقيت الجزائر معتمدة أساسا على تصدير الغاز التقليدي دون تسريع الاستثمار في الهيدروجين الأخضر، الطاقات المتجددة، الكهرباء العابرة للمتوسط، والبتروكيميائيات، فإنّ موقعها قد يتراجع أمام موردين أكثر مرونة أو أمام بدائل طاقوية جديدة. وفي هذه الحالة، يصبح خط ترانسميد، رغم أهميته التاريخية والاستراتيجية، أداة نفوذ محدودة إذا لم يدمج في رؤية أوسع تشمل نقل الهيدروجين أو دعم الربط الطاقوي المستقبلي بين إفريقيا وأوروبا. كما يرتبط تراجع النفوذ الجزائري باستراتيجية إيطاليا نفسها، التي لا تسعى إلى استبدال التبعية لروسيا بتبعية جديدة للجزائر، بل تعمل على بناء سلة متنوعة من الموردين تشمل الجزائر، ليبيا، أذربيجان، النرويج، والغاز الطبيعي المسال. وهذا يعني أن الجزائر ستبقى موردا مهما، لكنها قد تفقد جزءا من وزنها التفاوضي كلما توسعت البدائل المتاحة أمام روما. فكلما زادت قدرة إيطاليا على المناورة بين عدة مصادر، تقلصت قدرة أي مورد منفرد على التأثير في القرار الطاقوي الإيطالي، بما في ذلك الجزائر. كما قد يؤدي التحول الطاقوي الأوروبي إلى إضعاف الطلب طويل المدى على الغاز الطبيعي، خصوصا إذا تقدمت سياسات خفض الانبعاثات، وكفاءة الطاقة، والطاقات المتجددة بوتيرة أسرع من المتوقع. في هذه الحالة، يصبح الغاز الجزائري مهما خلال المرحلة الانتقالية، لكنه لا يضمن نفوذا دائما في مرحلة ما بعد الغاز. لذلك فإن فشل الجزائر في التموقع داخل اقتصاد الهيدروجين والطاقة النظيفة قد يجعل نفوذها الحالي يتآكل تدريجيا، لأن أوروبا لن تبحث فقط عن موردي الغاز، بل

عن شركاء قادرين على مرافقة التحول الطاقوي الجديد.

وعليه، فإن سيناريو تراجع النفوذ لا يعني انهيار العلاقات الجزائرية–الإيطالية، بل يعني انتقالها من علاقة ذات طابع استراتيجي ضاغط بعد 2022 إلى علاقة أكثر توازنا وأقل اعتمادا على الجزائر. ووفق هذا المسار، قد تبقى الجزائر شريكا طاقويا لإيطاليا، لكنها لن تمتلك نفس الهامش التفاوضي الذي وفرته لها أزمة الغاز الروسية. لذلك فإن مستقبل النفوذ الجزائري يتوقف في قدرتها على تجاوز منطق مورد الغاز البديل إلى منطق الشريك الطاقوي المستقبلي في الغاز، والهيدروجين، والكهرباء، والصناعة الطاقوية.

بيّن التطبيق القياسي لنموذج Difference-in-Differences أن مرحلة ما بعد سنة 2022 عرفت تغيرًا واضحًا في مستوى الاعتماد الإيطالي على الغاز الجزائري مقارنة بمرحلة ما قبل الحرب، وهو ما يعكس أثر الصدمة الجيوسياسية الناتجة عن الحرب الروسية–الأوكرانية. فالنموذج سمح بإبراز الفرق بين الوضع السابق للأزمة والوضع اللاحق لها، بما يوضح أن الارتفاع في الأهمية النسبية للجزائر لم يكن منفصلا عن تحولات البيئة الدولية، بل جاء نتيجة مباشرة لإعادة تشكيل خريطة أمن الطاقة في أوروبا. حيث تبين المؤشرات الراهنة أن تعزيز الحضور الجزائري في السوق الإيطالية لم يعتمد فقط على زيادة الكميات المصدّرة، بل ارتبط أيضًا بتكثيف الاتفاقيات بين سوناطراك وإيني، وتوسيع مجالات التعاون نحو الاستثمار، الاستكشاف، تطوير الحقول، الغاز الطبيعي المسال، والطاقات المستقبلية مثل الهيدروجين. وهذا يدل على أن العلاقة الطاقوية بين الجزائر وايطاليا انتقلت من منطق التبادل التجاري التقليدي إلى منطق الشراكة الاستراتيجية متعددة الأبعاد. كما برز في المقابل أن هذا النفوذ الجزائري يبقى مشروطا بعدة عوامل بنيوية، من أهمها محدودية القدرات الإنتاجية والتصديرية، ارتفاع الطلب الداخلي على الغاز، الحاجة إلى استثمارات ضخمة لتطوير الحقول والبنية التحتية، إضافة إلى المنافسة المتزايدة من مورّدين آخرين. كما أن التحول الطاقوي الأوروبي نحو الطاقات المتجددة والهيدروجين قد يقلّص على المدى البعيد من الوزن الاستراتيجي للغاز الطبيعي، ما يجعل المكانة الجزائرية قابلة للتعزيز أو التراجع حسب قدرتها على التكيف مع التحولات الجيوطاقوية الجديدة.

وفي ضوء ذلك، يمكن الاستنتاج بأن مستقبل العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز يمكن أن يتجه نحو ثلاثة سيناريوهات أساسية: يتمثل الأول في تعزيز النفوذ الجزائري إذا نجحت الجزائر في رفع الإنتاج، جذب الاستثمارات، وتطوير شراكات طويلة المدى مع إيطاليا. أما الثاني فيتمثل في استقرار النفوذ الحالي إذا بقيت الجزائر مورّدا مهما دون أن تحقق قفزة نوعية في قدراتها الإنتاجية والتكنولوجية.

بينما يتمثل السيناريو الثالث في تراجع النفوذ إذا تسارعت التحولات الأوروبية نحو الطاقات البديلة، أو عجزت الجزائر عن مواكبة متطلبات السوق الأوروبية من حيث الكميات، المرونة، والتنافسية.

وعليه، يمكن القول إن الغاز الطبيعي منح الجزائر فرصة استراتيجية مهمة لإعادة تموقعها داخل المعادلة الطاقوية الأوروبية، وجعل من إيطاليا بوابة أساسية لهذا الحضور. إلا أن تحويل هذه الفرصة إلى نفوذ مستدام لا يتوقف على عامل الغاز وحده، بل يتطلب رؤية طاقوية شاملة تجمع بين رفع القدرات الإنتاجية، تحديث البنية التحتية، تنويع الشراكات، الاستثمار في الطاقات الجديدة، وربط التعاون الطاقوي بالأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية الأوسع. ومن ثم، فإن الحرب الروسية–الأوكرانية لم تخلق العلاقة الجزائرية–الإيطالية، لكنها سرّعت تحولها من علاقة طاقوية تقليدية إلى شراكة استراتيجية ذات أبعاد جيوطاقوية واضحة.

خلاصة الفصل

- ومن هذا المنطلق، تشير القراءة الاستشرافية إلى أن الحرب الروسية–الأوكرانية لم تحدث مجرد اضطراب ظرفي في أسواق الطاقة الدولية، بل أعادت تشكيل التوازنات الجيوطاقوية في الفضاء الأوروبي–المتوسطي، بما منح الجزائر فرصة استراتيجية لإعادة تموضعها كشريك طاقوي محوري لإيطاليا.
- من خلال تحليل التحولات التي شهدتها العلاقات الجزائرية–الإيطالية بعد 2022، خلصنا إلى أن الغاز الطبيعي أصبح متغيرا حاسما في توجيه هذه العلاقة، ليس فقط كبعد اقتصادي، بل كأداة ذات امتداد جيوسياسي واستراتيجي.
- أظهر التحليل الاستشرافي أن مستقبل هذه العلاقة (الجزائرية الإيطالية) لا يسير في اتجاه واحد، بل يبقى رهينا بتفاعل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية، المرتبطة بقدرة الجزائر الإنتاجية، والتحولات في السياسات الأوروبية للطاقة، ومسار الانتقال نحو الطاقات البديلة، إضافة إلى طبيعة البيئة الجيوسياسية الدولية.
- وفي هذا السياق، تم بناء ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل النفوذ الطاقوي الجزائري في إيطاليا: سيناريو تعزيز النفوذ، الذي يفترض نجاح الجزائر في استثمار الظرفية الدولية وترسيخ موقعها كشريك استراتيجي دائم؛ وسيناريو استقرار النفوذ الحالي، الذي يعكس استمرار الشراكة دون تحولات جوهرية؛ ثم سيناريو تراجع النفوذ، المرتبط بتسارع التحول الطاقوي الأوروبي أو ظهور بدائل أكثر تنافسية.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ: متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الجزائية الايطالية في ضوء الحرب الروسية الاوكرانية 2022-2025 يمكن القول أنّ الحرب الروسية–الأوكرانية لم تكن مجرد أزمة عسكرية ذات انعكاسات إقليمية محدودة، بل شكّلت نقطة تحوّل عميقة في بنية الأمن الطاقوي الأوروبي، وأعادت ترتيب أولويات الدول الأوروبية في مجال التزوّد بالغاز الطبيعي. وقد برزت إيطاليا، بحكم هشاشة اعتمادها السابق على الغاز الروسي، كواحدة من أكثر الدول الأوروبية اندفاعا نحو تنويع مصادرها الطاقوية، الأمر الذي منح الجزائر موقعا استراتيجيا متقدما ضمن الحسابات الطاقوية الإيطالية. كما أظهرت الدراسة أنّ الغاز الطبيعي تحوّل من مجرد عنصر اقتصادي في العلاقات الجزائرية–الإيطالية إلى متغير جيوطاقوي مؤثر، ساهم في إعادة تنشيط الشراكة الثنائية وتعميقها، خصوصا بعد سنة 2022. فقد وفّرت الجزائر لإيطاليا بديلا قريبا جغرافيا، ومستقرا نسبيا، وقادرا على تلبية جزء مهم من احتياجاتها الطاقوية عبر بنية تحتية قائمة، وفي مقدمتها أنبوب ترانسميد.

كما ساهمت الاتفاقيات الموقعة بين سوناطراك وإيني في تعزيز الطابع الاستراتيجي لهذه العلاقة، من خلال رفع حجم الإمدادات وتوسيع التعاون ليشمل مجالات الاستثمار، التنقيب، الطاقات المتجددة، والهيدروجين. غير أنّ هذا الصعود في مكانة الجزائر الطاقوية لا يعني بالضرورة تحوّلها إلى قوة طاقوية مطلقة داخل السوق الأوروبية، إذ ما تزال تواجه جملة من التحديات البنيوية، من بينها محدودية القدرة الإنتاجية، تزايد الاستهلاك الداخلي، الحاجة إلى استثمارات ضخمة في قطاع المنبع، إضافة إلى التحولات الأوروبية المتسارعة نحو الطاقات النظيفة وتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري على المدى البعيد. ومن ثمّ، فإنّ المكاسب التي حققتها الجزائر بعد الأزمة الأوكرانية تظل مشروطة بقدرتها على تحويل الظرفية الدولية إلى استراتيجية طويلة المدى تقوم على تحديث القطاع الطاقوي، تنويع الصادرات، وتوسيع الشراكات بما يتجاوز منطق التصدير التقليدي للغاز.

وعليه، فإنّ العلاقات الجزائرية–الإيطالية في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية تعكس نموذجا واضحا لتداخل الاقتصاد بالطاقة والجغرافيا السياسية. فقد كشفت هذه الحرب أنّ الغاز الطبيعي لم يعد مجرد سلعة تجارية وحسب، بل أصبح أداة لإعادة تشكيل التحالفات وتحديد أدوار الدول داخل النظام الطاقوي الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الشراكة الجزائرية–الإيطالية شراكة واعدة، لكنها تبقى رهينة بمدى قدرة الطرفين على الانتقال بها من شراكة ظرفية فرضتها الظروف الراهنة إلى شراكة استراتيجية مستدامة قائمة على المصالح المتبادلة، والاستثمار طويل الأمد، والتكيّف مع متطلبات الانتقال الطاقوي العالمي.

ويمكن القول أنّ موضوع متغيّر الغاز الطبيعي في العلاقات الجزائرية–الإيطالية في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية كشف عن تحوّل مهم في طبيعة العلاقات بين البلدين، حيث لم يعد الغاز الطبيعي مجرد سلعة طاقوية تخضع لمنطق التبادل التجاري التقليدي، بل أصبح متغيرا استراتيجيا مؤثرا في إعادة تشكيل التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الجزائر وإيطاليا. فقد أدت الحرب الروسية–الأوكرانية منذ سنة 2022 إلى إحداث اضطراب عميق في بنية أمن الطاقة الأوروبي، خاصة بعد تراجع الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، الأمر الذي دفع الدول الأوروبية، وفي مقدمتها إيطاليا، إلى البحث عن بدائل قريبة وموثوقة وقادرة على ضمان استمرارية الإمدادات الطاقوية.

وفي هذا السياق؛ برزت الجزائر كشريك طاقوي محوري لإيطاليا، مستفيدة من عدة عوامل جيوطاقوية، أهمها القرب الجغرافي، ووجود بنية تحتية قائمة ممثلة أساسا في أنبوب ترانسميد، إضافة إلى الخبرة الطويلة في مجال تصدير الغاز الطبيعي نحو الأسواق الأوروبية. وقد سمحت هذه المعطيات للجزائر بأن تعزّز موقعها في الاستراتيجية الإيطالية لتنويع مصادر الطاقة، خاصة في مرحلة ما بعد اندلاع الحرب، حيث تحولت إيطاليا إلى واحدة من أبرز الدول الأوروبية الساعية إلى تعويض جزء معتبر من وارداتها الروسية عبر الشراكة مع الجزائر.

ومن خلال تحليل تطور العلاقات الجزائرية_ الإيطالية قبل وبعد سنة 2022، اتّضح لنا أنّ لم تنشئ من العدم، بل أعادت تفعيلها ومنحتها زخما استراتيجيا جديدا. فالعلاقات الطاقوية بين البلدين كانت قائمة منذ عقود، غير أنّ الحرب الروسية_ الأوكرانية جعلت من الغاز الجزائري عاملا مركزيا في الحسابات الإيطالية، ليس فقط من زاوية تأمين الإمدادات، بل أيضاً في إطار طموح إيطاليا إلى التحول إلى بوابة طاقوية بين إفريقيا وأوروبا. وبذلك أصبحت الجزائر تحتل موقعا أكثر أهمية في التصورات الإيطالية المتعلقة بالأمن الطاقوي والمتوسطي.

كما أظهرت الدراسة أنّ هذا التحول لا يقتصر على الجانب الكمي المرتبط بزيادة صادرات الغاز، بل يمتد إلى أبعاد أوسع تشمل تعزيز الشراكة بين شركتي سوناطراك وإيني، وتوسيع مجالات التعاون نحو الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج، والطاقات المتجددة، والهيدروجين، والبنية التحتية الطاقوية المستقبلية. وهذا ما يعكس انتقال العلاقات من منطق المورد والمستهلك إلى منطق الشراكة الاستراتيجية متعددة الأبعاد، رغم أنّ هذا الانتقال لا يزال محكوما بجملة من القيود البنيوية والاقتصادية والتقنية.

من جهة أخرى، بيّنت الدراسة أنّ تعاظم الدور الجزائري في أمن الطاقة الإيطالي والأوروبي لا يعني بالضرورة تحوّل الجزائر إلى بديل كامل ودائم عن الغاز الروسي، لأن القدرة الجزائرية على رفع الإنتاج

والتصدير تبقى مرتبطة بعدة تحديات، من بينها ارتفاع الاستهلاك الداخلي، الحاجة إلى استثمارات ضخمة في قطاع المحروقات، محدودية بعض البنى التحتية، المنافسة مع موردين آخرين، إضافة إلى التحولات الأوروبية المتسارعة نحو الطاقات النظيفة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وعليه، فإن النفوذ الطاقوي الجزائري يظل مهما لكنه غير مطلق، وقابل للتعزيز أو التراجع بحسب قدرة الجزائر على التكيف مع التحولات الجيوطاقوية الجديدة. وقد سمح توظيف المقاربة التحليلية والاستشرافية بإبراز ثلاث اتجاهات ممكنة لمستقبل العلاقات الجزائرية–الإيطالية. يتمثل الاتجاه الأول في تعزيز النفوذ الطاقوي الجزائري إذا تمكنت الجزائر من زيادة إنتاجها، وتطوير بنيتها التحتية، واستثمار موقعها الجغرافي في مشاريع الغاز والهيدروجين والكهرباء النظيفة. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في استقرار النفوذ الحالي ضمن حدود الشراكة القائمة، بحيث تبقى الجزائر موردا مهما لإيطاليا دون أن تتحول إلى فاعل طاقوي مهيمن داخل السوق الأوروبية. في حين يتمثل الاتجاه الثالث في تراجع النفوذ الجزائري في حال عجزت الجزائر عن مواكبة التحولات الطاقوية الأوروبية أو فشلت في جذب الاستثمارات اللازمة لتطوير قطاعها الطاقوي.

يمكن القول، أن مستقبل العلاقات الجزائرية–الإيطالية في المجال الطاقوي لا تحدده معطيات الحاضر فقط، بل يرتبط بمدى قدرة الجزائر على تحويل مكاسبها الظرفية إلى نفوذ استراتيجي مستدام داخل معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي. وبذلك، يتأكّد أن الغاز الطبيعي يمثل أداة جيوسياسية مؤثرة في إعادة تشكيل العلاقات الثنائية، لكنه في الوقت ذاته متغير ديناميكي يخضع لتحولات النظام الطاقوي الدولي.

وعليه، يمكن القول إنّ الفرضية القائمة على أن هناك ارتباط وثيق بين تراجع الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي وتصاعد الأهمية الجيوسياسية للجزائر ضمن استراتيجية تنويع مصادر الطاقة الأوروبية، قد تأكدت إلى حدّ كبير، إذ أثبتت الحرب الروسية–الأوكرانية أنّ الغاز الطبيعي الجزائري أصبح متغيرا مؤثرا في إعادة تنشيط العلاقات الجزائرية–الإيطالية، ومنح الجزائر هامشا أوسع في علاقتها مع إيطاليا والاتحاد الأوروبي. غير أنّ هذا التأثير يبقى مشروطا بعوامل داخلية وخارجية، تجعل من الغاز أداة نفوذ مهمة لكنها تحتاج إلى إدارة استراتيجية واعية حتى لا تتحول إلى فرصة ظرفية عابرة.

ومن خلال دراسة موضوع: متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الجزائية الايطالية في ضوء الحرب الروسية الاوكرانية 2022-2025 تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- ❖ شكّل محور (الجزائر-روما) قطب استقرار جيوسياسي في حوض المتوسط، حيث نجح الطرفان في تحويل التحديات الطاقوية الدولية إلى فرص لبناء نموذج فريد للشراكة "شمال-جنوب" تقوم على التوازن، الموثوقية، والمصالح المتبادلة طويلة الأمد.
- ❖ يمكن القول أنّ الغاز الطبيعي سيظل خلال السنوات القادمة أحد أهم محددات العلاقات بين البلدين، لكنه لن يكون العامل الوحيد، بل سيصبح جزءا من منظومة أوسع تشمل الأمن، الاستثمار، التحول الطاقوي، والهندسة الجديدة للعلاقات الأورومتوسطية.
- ❖ أنّ مستقبل العلاقات الجزائرية–الإيطالية في المجال الطاقوي سيتوقف على قدرة الطرفين على تحويل الظرف الجيوسياسي الذي أفرزته الحرب الروسية–الأوكرانية إلى شراكة طويلة المدى، فإيطاليا تحتاج إلى الجزائر لضمان أمنها الطاقوي وتنويع مصادرها، والجزائر تحتاج إلى إيطاليا بوصفها منفذا استراتيجيا نحو السوق الأوروبية وشريكا قادرا على دعم الاستثمار ونقل التكنولوجيا.
- ❖ ضرورة استغلال الجزائر الفرصة التي أتاحتها لها الحرب الروسية_ الأوكرانية ليس فقط لزيادة صادرات الغاز، بل لبناء شراكة طاقوية طويلة المدى مع إيطاليا تشمل الاستثمار، التكنولوجيا، الطاقات المتجددة، والهيدروجين، حتى لا يبقى النفوذ الجزائري مرتبطاً فقط بظرفية التحولات

الإقليمية والدولية التي شهدها العالم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

- إعلان الجزائر. القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز(GECF) ، الجزائر، مارس 2024.
- بن حمزة، نبيل. الأمن الطاقوي الجزائري بين التحديات والبدائل. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021 - 2022.
- بن طراح، إبراهيم، وخميس محمد. "السياسات الطاقوية الغازية للجزائر اتجاه إيطاليا في ظل مخرجات الحرب الروسية الأوكرانية." مجلة المفكر 20، عدد 2 (2025): 246–263.
- بوضياف، محمد. "تعزيز العلاقات الجزائرية–الإيطالية من منظور الأمن الطاقوي." المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية 10، عدد 1 (2025): 838–854.
- سايغي، عبد السلام، وسميرة ناصري. "الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي." المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 9، عدد 2 (2024): 284–307.
- سعداوي، عمر. "الجزائر وأمن الطاقة الأوروبي في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة." 2023.
- الشركة الوطنية سوناطراك. التقرير السنوي والمؤشرات العملياتية لنشاط التصدير نحو أوروبا. الجزائر: سوناطراك، 2024.
- عمراني، رباب، ووداد طالبي. "تحول التوازنات الطاقوية بين الجزائر وأوروبا: العلاقات الجزائرية–الإيطالية أنموذجًا." مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية 4، عدد 2 (2025): 80–. DOI : 10.65384/2565-004-002-005.104
- مجمع سوناطراك. بيان صحفي مشترك: توقيع اتفاقيات لتعزيز الشراكة وتطوير حقول الغاز الطبيعي مع الشريك الإيطالي إيني. الجزائر، ماي 2022.
- ميمي، أسماء. التحديات الطاقوية الجديدة لأوروبا إثر الصراع الروسي الأوكراني. مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022–2023.
- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. "بيان مشترك حول تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وإيطاليا." جانفي 2024.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Agenzia Spaziale Italiana. The Italian Mattei Plan for Africa. Presentation presented at the 62nd Session of the UNCOPUOS Scientific and Technical Subcommittee, February 4, 2025.
- Algérie Presse Service (APS). "President Tebboune Expresses Algeria, Italy's Satisfaction with Cooperation Progress." March 25, 2026.
- Algérie Presse Service (APS). "President Tebboune Extends Official Welcome to Italian PM Giorgia Meloni." March 25, 2026.
- Bekhiti, Ali. "The Effects of the Russian-Ukrainian War on Algeria's Oil Exports." Economic Development Review 9, no. 1 (June 2024).
- Benamirouche, Hicham, and Oum Elkheir Moussi. "The Dynamics of Algeria's Natural Gas Exports to Europe: Evidence from ARDL Bounds Testing Approach with Breakpoints." World Academy of Science, Engineering and Technology, International Journal of Economics and Management Engineering 12, no. 6 (2018).
- Boubaker, Fadia, and Djaouida Hamzaoui. "Algeria and Energy Security Diplomacy in the Mediterranean: Between Stability and Change." Journal of Al-NAQED for Political Studies 8, no. 1 (2024) : 497–515.
- Callaway, Brantly, and Pedro H. C. Sant'Anna. "Difference-in-Differences with Multiple Time Periods." Journal of Econometrics 225, no. 2 (2021) : 200–230.
- Columbia University Mailman School of Public Health. "Difference-in-Difference Estimation." Population Health Methods. Accessed May 24, 2026. [Columbia University Mailman School of Public Health] (https://www.publichealth.columbia.edu/node/4541?utm_source=chatgpt.com). ([Mailman School][1])

- De Lucia Lumeno, Flavia. “Oil War and Oil Friendship: The Energy Relations between Italy and Algeria after the 1973 Crisis.” Journal of International Relations and Foreign Policy 11 (December 2023): 1–8. DOI: 10.15640/jirfp. V11a1.
- Eni. “Eni and Sonatrach Agree to Increase Gas Supplies through TransMed.” April 11, 2022.
- Eni. Fact Book 2022. Rome: Eni, 2022.
- Escribano, Gonzalo. “Another Round of Algerian Gas for Europe.” Elcano Royal Institute, 2025.
- European Commission. Quarterly Report on European Gas Markets. Vol. 18, Issue 1. Brussels: European Commission, July 2025.
- European Commission. REPowerEU Plan: Joint European Action for More Affordable, Secure and Sustainable Energy. Brussels : European Commission, 2022.
- Governo Italiano. “The Mattei Plan for Africa: A New Paradigm for Cooperation.” Presidency of the Council of Ministers, 2024.
- https://dimewiki.worldbank.org/Difference-in-Differences?utm_source=chatgpt.com "Difference-in-Differences | Dime Wiki"
- https://english.alarabiya.net/News/world/2022/05/26/Eni-Sonatrach-sign-deal-to-boost-Algeria-gas-exports-to-Italy-?utm_source=chatgpt.com "Eni-Sonatrach sign deal to boost Algeria gas exports to Italy"
- https://www.publichealth.columbia.edu/node/4541?utm_source=chatgpt.com "Difference-in-Difference Estimation | Columbia Public Health | Columbia University Mailman School of Public Health"
- International Energy Agency (IEA). Gas Market Report Q2 2023. Paris : International Energy Agency, 2023.
- International Energy Agency (IEA). Italy Energy Profile. Paris : International Energy Agency, 2023.

- International Energy Agency. Medium-Term Gas Report 2023: Including the Gas Market Report, Q4-2023. Paris : International Energy Agency, 2023.
- Medgaz. "Company Presentation." Accessed April 2026.
- Oxford Institute for Energy Studies (OIES). "The Italian Gas Market: Challenges and Opportunities in a Changing World." Oxford : OIES, 2024.
- Presidency of the Council of Ministers. "Visit to the People's Democratic Republic of Algeria." March 25, 2026.
- Raimondi, Pier Paolo. Natural Gas in Italy: Features and Perspectives in Light of Russia's War in Ukraine. Rome : Istituto Affari Internazionali, 2022.
- Reuters. "Eni, Sonatrach Sign Deal to Boost Algeria Gas Exports to Italy." Reuters, May 26, 2022. Accessed May 24, 2026. [Reuters article] (https://www.reuters.com/business/energy/eni-sonatrach-sign-deal-boost-algeria-gas-exports-italy-2022-05-26/?utm_source=chatgpt.com). ([english.alarabiya.net][2])
- Said, Yahia, and Ahlam Saidi. "Algerian-Italian Relations: From Economic Cooperation to the Prospect of Strategic Partnership." Economic Researcher Review 13, no. 2 (2025).
- Sonatrach and Eni.Joint Feasibility Study on Green Hydrogen Export to Europe: Annual Technical Report. 2025.
- Sonatrach.Annual Report and Operational Indicators of Export Activity toward Europe. Algiers : Sonatrach, 2024.
- Sonatrach.Joint Press Release: Signing Agreements to Strengthen Partnership and Develop Natural Gas Fields with Italian Partner Eni. Algiers : Sonatrach, May 2022.
- Tahchi, Belgacem. "Algerian Gas to Strengthen Energy Security of the European Union: Policy, Capacity and Strategy." Energy Reports 11 (2024) : 3600–3613.
- United Nations Development Programme (UNDP) Evaluation Resource Center. "Difference in Differences." Accessed May 24, 2026.

- Wooldridge, Jeffrey M. Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data*. 2nd ed. Cambridge, MA : MIT Press, 2010.
- World Bank Blogs. “When Your Difference-in-Differences Has Too Many Differences.” October 14, 2020.
- World Bank Development Impact Evaluation (DIME) Wiki. “Difference-in-Differences.” Accessed May 24, 2026. [DIME Wiki Difference-in-Differences] (https://dimewiki.worldbank.org/Difference-in-Differences?utm_source=chatgpt.com). ([dimewiki.worldbank.org][3])

فهرس المحتويات

ملخص

شكروتقدير

اهداء

فهرس الجداول

فهرس الخرائط

❖ أهمية الدراسة: 11

❖ أسباب اختيار الموضوع: 12

➢ الأسباب الموضوعية: 12

➢ الأسباب الذاتية: 13

❖ إشكالية الدراسة: 13

❖ فرضيات الدراسة: 14

❖ مجالات الدراسة: 14

➢ المجال المكاني: 14

➢ المجال الزماني: 15

❖ مناهج الدراسة: 15

❖ الدراسات السابقة: 16

❖ هيكلة الدراسة: 19

تمهيد 22

المبحث الأول: الغاز الطبيعي في معادلة أمن الطاقة الأوروبي 23

المطلب الأول: مفهوم أمن الطاقة ومكانة الغاز الطبيعي في الاستراتيجية الأوروبية 23
❖ مفهوم أمن الطاقة: 23
❖ أبعاد ومحددات أمن الطاقة: 25
❖ مكانة الغاز الطبيعي في الاستراتيجية الأوروبية:..... 26
المطلب الثاني: أزمة الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي و انعكاساتها على سياسات التنويع 28
المبحث الثاني: الجزائر كفاعل طاقوي في السوق الأوروبية 33
المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية والاقتصادية للجزائر في سوق الغاز الأوروبي 33
المطلب الثاني: المحددات البنيوية والرهانات الجيوسياسية للدور الطاقوي الجزائري 39
خلاصة الفصل 41
تمهيد..... 43
المبحث الأول: العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز قبل 2022 44
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز قبل الحرب الروسية–الأوكرانية 44
المطلب الأول: نشأة التعاون الطاقوي ودور أنبوب TransMed..... 44
المطلب الثاني: مكانة الجزائر في الاستراتيجية الطاقوية الإيطالية وحدود الشراكة قبل 2022.... 47
المبحث الثاني: تحولات العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الغاز بعد 2022 51
المطلب الأول: تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على السياسة الطاقوية الإيطالية 51
المطلب الثاني: صعود الجزائر كشريك طاقوي استراتيجي لإيطاليا وتعزيز التقارب الثنائي..... 57
خلاصة الفصل 62
تمهيد..... 64
المبحث الأول: قياس أثر الصدمة الجيوسياسية لعام 2022 على الاعتماد الطاقوي الإيطالي باستخدام نموذج (DiD) 65
المطلب الأول: مؤشر «Difference-in-Differences» في تحليل التحولات الطاقوية 65
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية–الإيطالية في ظل التحولات الطاقوية 75

المطلب الأول: تعزيز النفوذ الجزائري واستقرار النفوذ الحالي 75
❖ السيناريو الأول: تعزيز النفوذ الجزائري 75
❖ السيناريو الثاني: استقرار النفوذ الحالي وضبط الهوامش التفاوضية 76
المطلب الثاني: تراجع النفوذ في ظل التحولات الجيو طاقوية 77
خلاصة الفصل 81
قائمة المراجع 88
أولًا: المراجع العربية 88
ثانيا: المراجع الأجنبية 89

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مقارنة حصص الموردين الرئيسيين للغاز في السوق الإيطالية - 2021) 2026)	54

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	شبكة أنابيب نقل الغاز الروسي نحو القارة الأوروبية قبل أزمة 2022	31
02	أهم حقول المحروقات في المغرب العربي وشبكة الأنابيب العابرة للمتوسط	35
03	شبكة أنابيب الغاز العابرة للمتوسط والربط الجزائري-الأوروبي	46